

الاقتصاد التركي

والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية



الدكتورة

رواء زكي يونس الطويل

أستاذ التنمية الاقتصادية المساعد

مركز الدراسات الاقليمية

جامعة الموصل / العراق



الاقتصاد التركي

والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية

الاقتصاد التركي

والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية

الدكتورة

د. رواء زكي يونس الطويل

أستاذ التنمية الاقتصادية المساعد

مركز الدراسات الإقليمية

جامعة الموصل / العراق

الطبعة الأولى

2011م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(2010/7/2426)

373.53063

الطويل، رواء زكي

الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية/ رواء زكي
الطويل. - عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.
() ص.

ر.أ. : (2010/7/2426)

الواصفات : / الاقتصاد الدولي // العلاقات الدولية // العراق // تركيا //

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية
❖ يتحمل المؤلف، كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصلفه ولا يبرأها الناشر عن
دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

Copyright ©
All Rights Reserved

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو تخزين مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه أو بأي
طريقة إلكترونية كانت أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل وبخلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على
هذا الكتاب مقدماً.

المتخصصون في الكتاب الجامعي الأكاديمي العربي والأجنبي

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاكس : 5331289 - 6 - +962، ص.ب 1170 عمان 11941 الأردن

E-mail : Zahran.publishers@gmail.com

www.darzahran.net

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	13

الفصل الاول

الملامح الاساسية للاقتصاد التركي

المبحث الاول : التطور التاريخي للاقتصاد التركي	21
المبحث الثاني : تجارة تركيا الخارجية	29
الصادرات الاجمالية	30
الواردات الاجمالية	30
هيكل الواردات التركية	35
هيكل الصادرات التركية	37
هوامش ومصادر الفصل الاول	44

الفصل الثاني

الازمات الاقتصادية التركية

المبحث الاول: الازمات الاقتصادية في الالفية الثانية	51
مقدمة	51
المهدف	52
جذور الأزمة الاقتصادية	53
بداية الأزمة الاقتصادية	54
ازدياد الأزمة	54

56	تفاقم الأزمة الاقتصادية
57	أثر الديون في زيادة الأزمة
58	محاولة إنقاذ الاقتصاد التركي
59	الانتعاش في عام 1981
61	منغصات الانتعاش الاقتصادي
63	أثر السياسة الاقتصادية لسنة 1980 على الاقتصاد التركي
64	أثر القروض الخارجية على الاقتصاد التركي
65	تردي الاقتصاد التركي سنة 1985
68	أثر البرنامج الاقتصادي لعام 1984 على الاقتصاد التركي
73	المبحث الثاني : الازمات الاقتصادية في الالفية الثالثة
81	تخفيف حدة الازمة
86	هوامش ومصادر الفصل الثاني

الفصل الثالث

تركيا وصندوق النقد الدولي

93	المقدمة
97	مشكلة الفصل الثالث
99	أهمية الفصل الثالث
103	فرضية الفصل الثالث
105	المبحث الأول: تراجع معدل نمو الاقتصاد التركي في 1999
105	المطلب الأول: معدل النمو الاقتصادي التركي للفترة 1923 - 1999
108	المطلب الثاني: أسباب التقلص في نمو الاقتصاد التركي

المبحث الثاني: تداعيات شروط صندوق النقد الدولي على الاقتصاد التركي.....	111
المطلب الأول: جهود لوقف آثار الأزمة الاقتصادية منذ الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام 2000.....	111
المطلب الثاني: نتائج برامج صندوق النقد الدولي.....	112
المبحث الثالث: تركيا وصندوق النقد الدولي.....	119
المطلب الأول: انكماش الاقتصاد اثر مكافحة التضخم من قبل صندوق النقد الدولي.....	119
المطلب الثاني: تداعيات ازمة السيولة خسائر الاقتصاد التركي.....	121
الاستنتاج.....	125
التوصيات.....	125
هوامش ومصادر الفصل الثالث.....	127

الفصل الرابع

تطوير القطاع الصناعي التركي

مقدمة.....	131
أهمية الفصل الرابع.....	132
مشكلة الفصل الرابع.....	133
هدف الفصل الرابع.....	134
فرضية الفصل الرابع.....	134
التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية.....	135
تجارة تركيا الخارجية نافذة على العالم الخارجي.....	138
الصادرات الاجالية.....	139
الواردات الاجالية.....	140
الانكشاف على العالم.....	141

142	حصّة الفرد
144	هيكل الواردات التركية
146	هيكل الصادرات التركية
149	تجارة تركيا الخارجية مع بعض دول العالم
152	الابعاد الاقتصادية لأثر التجارة الخارجية على تطور القطاع
155	النموذج القياسي للفصل الرابع
156	التطبيق العملي للفصل الرابع
159	الاستنتاج للفصل الرابع
160	نتائج الفصل الرابع
162	توصيات الفصل الرابع
164	مصادر الفصل الرابع

الفصل الخامس

الابعاد المستقبلية لتطور القطاع الزراعي التركي

173	مقدمة
176	مشكلة الفصل الخامس
176	اهمية الفصل الخامس
181	تطور الانتاج الزراعي
191	الانتاج الزراعي التركي والاثر المعنوي لاستخدام الآلات والمكائن الزراعية
197	نتائج التحليل القياسي لاستخدام الآلات والمكائن الزراعية في تركيا
198	التطبيق العملي
200	مؤشرات عنصر العمل
204	الهوامش والمصادر الواردة في البحث

الفصل السادس

التعاون الاقتصادي العراقي التركي

- المبحث الاول: العلاقات الاقتصادية العراقية التركية وكن اساسي لعلاقات البلدين .. 211
- المبحث الثاني: الراجح الاقتصادي الاكبر والخاسر الاقتصادي الاصغر 219
- هوامش ومصادر الفصل السادس..... 227

الفصل السابع

التحليل الاقتصادي القياسي للعلاقات التركية العراقية

- مقدمة 231
- اهمية الفصل السابع 235
- مشكلة الفصل السابع 237
- هدف الفصل السابع 239
- فرضية الفصل السابع 240
- منهجية الفصل السابع 240
- السياسة الاقتصادية التركية 241
- القياس الكمي لمؤشرات الترابط التجاري التركي مع العراق 247
- تحليل قياسي للعلاقات التجارية التركية - العراقية للفترة 1980-1924 248
- تحليل قياسي للعلاقات التجارية التركية - العراقية للفترة 1981 - 1990 .. 250
- تحليل قياسي للعلاقات التجارية التركية - العراقية خلال الفترة 1991-1998 (فترة الحصار)..... 252
- توصيف النموذج القياسي لمجموعة المتغيرات 255
- استنتاج الفصل السابع 258
- هوامش ومصادر الفصل السابع 260

الفصل الثامن

التطورات في العلاقات العراقية - التركية بعد 2003

المقضايا الحاضرة الغائبة

- 271 الاحتياجات النفطية واثرها في العلاقات العراقية - التركية
- 273 سياسة العراق الخارجية مع دول الجوار وخاصة تركيا
- 275 الشراكة الاقتصادية العراقية - التركية المشتركة بعيدة المدى
- 279 التصريح لمعالجة المشاكل المنومة بين الجانبين
- 281 الحدود العراقية التركية في ظل الحماية الامريكية للكراد
- 283 المنافع التجارية والنفطية في الاتفاقية التي يمنحها الجانبين التركي والعراقي
- 285 الاتفاقية الثنائية تهدد حالة توازن
- 287 هل وجود دولة كردية في العراق يهدد تركيا بتأسيس دولة كردية في تركيا
- 293 الحجاب والسفور في العلاقات العراقية التركية
- 295 اثر الوجود الامريكي في العراق على تركيا
- 300 تاريخ العلاقات العراقية - التركية بين الجزائر
- 305 مستقبل العلاقات العراقية التركية في ظل قضايا حاضرة غائبة
- 314 الوجه المشرق لمستقبل العلاقات العراقية التركية
- 318 الابعاد المستقبلية للاتفاقية بين العراق وتركيا
- 323 التوصيات
- 325 هوامش ومصادر الفصل الثامن

مقدمة

لم تشهد العلاقات العراقية التركية قفزة نوعية كذلك التي شهدتها سنة 2009 حيث ارتقت إلى مستوى جيد، ولم يقتصر تحسن العلاقات على مجال معين بل شمل العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية وتفرعات تلك العلاقات من توافقات دبلوماسية واتفاقيات وزيارات ومبادرات.

ولعل أخير تلك التطورات وليس آخرها تعيين الرئيس التركي عبد الله غول للسيد إرشاد هورموزلو مستشارا للرئيس التركي لشؤون الشرق الأوسط وبلدان المنطقة، فالسيد هورموزلو من مواليد كركوك عام 1943 وخريج كلية الحقوق جامعة بغداد.

ان هذا هو مؤشر يمتاز عن غيره من المؤشرات من حيث كونه يعكس حسن نية الجانب التركي تجاه العراق والرغبة الحقيقية في التقارب رغم أن موقف الجانب التركي حاليا أقوى من موقف العراق من حيث السياسة الخارجية، والاستقرار الأمني والاقتصادي ومن حيث السيادة. إن هذه الانتقالة السريعة من مرحلة تأزم العلاقات فيما يخص التوتر على الحدود العراقية التركية إلى مرحلة من العلاقات رفيعة المستوى إن دلّ على شيء فإنما يدل على مقدار الجهود المبذولة من قبل المعنيين من كلا الطرفين ووقوف الجانبين على الأسباب الحقيقية للتوترات ووضع حلول صحيحة وناجعة لتلك التوترات، وسرعة التنفيذ بدافع الرغبات الحقيقية والنوايا الصادقة.

أما عن انعكاسات هذا التحسن على الشعبين فهو مما يدعو إلى الاطمئنان بأن تكون العلاقات مع بقية دول الجوار والدول الإقليمية كما هي مع الجارة تركيا. فالتهديد الذي كان يشعر به العراق لحدوده الشمالية وسيادة وكرامة

أراضيه في أقصى الشمال قد زال مع توقيع الاتفاقية الأمنية والتوصل إلى حلول مشتركة، واتفاق الجانبين على كونه pkk منظمة إرهابية. وعلى صعيد آخر فإن الاتفاقيات الاقتصادية وربط الشركات التركية بالعراق مباشرة والتبادل التجاري كل ذلك سوف ينعكس إيجاباً على اقتصاد البلدين على مستوى الاستثمار عالي المستوى أو على مستوى الاستهلاك الفردي، تاريخياً العلاقات العراقية - التركية اتسمت بالطبيعية، حيث أنها لم تكن على مستوى عال من المثانة والقوة ولم تصل كذلك في أي مرحلة من مراحل إلى حالات التوتر القصوى.

رغم المشاكل التي واجهت وتواجه هذه العلاقات من بينها مشكلة المياه والقضية الكردية التي بقيت دون حل جذري سواء في العراق أو تركيا، مع الفارق في أبعاد القضية في الدولتين، فتداعيات هذه القضية أدت إلى إبرام اتفاقية بين الجانبين في عهد النظام السابق تسمح بدخول قوات الطرفين بمسافة كيلومترات إلى أراضي كلتا الدولتين .

تتبع أهمية الدراسة من أن العلاقات بين الجانبين اتخذت طابعاً طبيعياً للمشاكل ووضعها جانباً باستثناء القضية الكردية ذلك لأسباب وعوامل تعود إلى أوضاع العراق الداخلية وسياسته الخارجية التي تبنت قضايا أكثرًا وسخونة منها علاقاته مع إيران ومشاكل الخليج. لذا فإن العراق لم يستطع ومنذ تأسيسه القيام بمفاوضات حقيقية ومستفيضة وفعالة مع تركيا لوضع الحلول المناسبة للمشاكل المذكورة آنفاً.

الذي طال أربعة قرون، ونظرنا نحو العلاقات التي سادت بين الدولتين وصولاً إلى مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين واحتلال العراق الكويت يوم 2 آب 1990، إذ لعبت آنقرة دوراً ملحوظاً ضمن التحالف

المنافس للعراق، عندما تدفقت قوات ضخمة تابعة لدول حلف NATO على الأرض التركية متمركزة في معسكرات قريبة من الحدود مع العراق، بينما تمحّدت بضع مئات من طائرات الحلف في قاعدة المجرليك الجوية التركية، وأجرت آلاف الطلعات لقصف العراق طيلة أيام الحرب 1/17-1991/2/28، والتي أدت-ضمن مواقف عديدة في جبهات الحرب الأخرى إلى انسحاب القوات العسكرية العراقية من الكويت بقيت تركيا على موقفها الاستراتيجي المؤيد لقوى التحالف بعد 1991 . وفتحت بقاعها لقوات عسكرية مشتركة تحت قيادة أمريكية، ساحة لها ولطائراتها بالتوغل نحو أعماق شمالي العراق بغية انشاء منطقة آمنة للأكراد العراقيين لحمايتهم من السلطة المركزية في بغداد وبإشراف الأمم المتحدة، ولغاية اندلاع الحرب الأخيرة التي شنت على العراق عام 2003.

نفترض الدراسة أن الاتفاقية العراقية التركية التي تم التوقيع عليها بين المالكلي ونظيره التركي اردوغان ستعكس ايجابا على العلاقات السياسية مع كل دول الجوار وتمثل بوابة جديدة للعلاقات بين العراق وتركيا.

لقد بلورت العلاقات بين تركيا والعراق العديد من التوترات خلال السنوات الأخيرة، ولم يدر في بال الساسة الاتراك ومنظريهم الاستراتيجيين خلال ايام الحرب 3/20-2003/4/9 أن القوات الامريكية والبريطانية ستتمكن من إحتلال هذا البلد، وأن عشرات الالوف من جنود القوات البرية الامريكية وبضع مئات من الطائرات المقاتلة هجموا ارضي والمليكويترات المسلحة ستكون على مقربة من حدودها وأجوائها الوطنية، مما يمكن أن تقلب موازينها الاستراتيجية في أكثر من منحى، وقد تؤثر على مواقفها في الحاضر القائم والمستقبل المنظور.

إن رفض الجمعية الوطنية التركية البرلمان التركي في الأول من شهر مارس 2003 السماح بمكوث وممرور الـ 62000 جندي أميركي بقصد الهجوم على العراق من الشمال كان غير متوقع، ظاهرياً، للعلاقات التركية - الأميركية. وهناك مؤشرات عديدة تسمح بفهم مكنون ذلك الرفض. فبالإضافة إلى خطر زيادة العزلة الإقليمية لتركيا في حال أنها كانت قد سمحت بانتشار الجنود الأميركيين على أرضها، لم تشأ الحكومة التركية أيضاً السير في الاتجاه المعاكس لناخبها.

إن مختلف استطلاعات الرأي كانت تدل آنذاك على أن أغلبية الرأي العام التركي كان ضد الحرب. كذلك كانت المكانة القانونية لشمال العراق تمثل أحد النقاط الأساسية للمفاوضات التركية - الأميركية خلال شهر شباط 2003. إن المطلب الأساسي للعسكريين الأتراك الذي اصطدم برفض حاسم من قبل واشنطن كان يخص تدخلهم في شمال العراق لثلاثة أسباب على الأقل. السبب الأول هو خلق منطقة عازلة ترمي إلى كبح حركة حزب العمال الكردستاني الذي لجأ حوالي 5000 من مقاتليه إلى الجهة الأخرى من الحدود. والسبب الثاني هو منع إعلان قيام دولة كردية عند الإطاحة بالنظام العراقي مما كان سوف ينعش تطلعات القوميين الأكراد في تركيا لنيل الاستقلال الذاتي. وثالثاً كان هناك قسم من العسكريين الأتراك تغريهم فكرة إقامة دولة تركمانية مدعومة من أنقرة. بالتالي كان ينبغي استخدام تركمانيي العراق الذين تقلّرت تركيا عددهم بـ 5, 2 ملايين نسمة، بينما الرقم المتداول المقبول عامة هو 500000 نسمة.

تهدف الدراسة إلى التعريف بالاقتصاد التركي ثم دراسة مستقبل العلاقات العراقية التركية في ضوء المصالح المشتركة، حيث إن العراق بشكل

عام يحرص على ان يقيم علاقات جيدة مع دول الجوار والسياسة العراقية
تتجه الان لتحقيق افضل علاقات مع هذه الدول وبالنسبة لتركيا هي دولة
ديمقراطية وكان لها دور في تشجيع الدخول في العملية السياسية وكذلك فان
علاقاتها جيدة مع جميع المكونات العراقية.

الفصل الاول

الملامح الاساسية للاقتصاد التركي

المبحث الاول: التطور التاريخي للاقتصاد التركي
المبحث الثاني: تجارة تركيا الخارجية

المبحث الاول

التطور التاريخي للاقتصاد التركي

بنى الاقتصاد التركي خلال العقود الخمسة الماضية أكثر من ست خطط خمسية للتنمية الاقتصادية 1963-1994، اتبع في الاولى 1963-1967 والثانية منها 1968-1972 سياسة انغلاق وتدخل حكومي في المجالات الاقتصادية المختلفة، والصناعة، والزراعة، التجارة الخارجية..... الخ، فوضعت الحواجز الكمركية، ومنحت الحماية للصناعة، وقيدت حركة رؤوس الاموال، وتم تبني سياسة احلال الاستيرادات . وقد حققت تركيا في بداية السبعينات نموا اقتصاديا سريعا، وبمعدل تضخم متواضع وفائض في الحساب الجاري الا ان ازمة النفط الاولى ادت الى تدهور في شروط التبادل التجاري ضد صالح تركيا مما انعكس ذلك بانتقال فائض الحساب الجاري الى عجز بلغ 3 مليارات دولار عام 1977 مما يعكس الزيادة الحادة في تكاليف الواردات النفطية مقترنة بالركود في الصادرات وفي تحويلات العمال. اصبحت تركيا نتيجة ذلك دولة مقترضة، وبرزت فيها ازمة الديون بوضوح عام 1977 محدثة حالة عدم توازن في ميزان المدفوعات والذي بلغ -1.8 مليار دولار .

وفي بداية الثمانينات جاء البرنامج الاقتصادي الجديد، سياسات التكيف الهيكلي، وهذا البرنامج يقوم على نهج متطلع الى الخارج ومتجه الى اقتصاد السوق مبتعدا عن الاستراتيجية السابقة الا وهي تدخل الدولة المتجهة الى الداخل . واشتمل هذا البرنامج على عدة سياسات اقتصادية، وتعديلات هيكلية في جميع الجوانب الاقتصادية، حيث اكد البرنامج على ليرالية التجارة الخارجية واتباع سياسة تشجيع الصادرات وتخفيف القيود على الاستيرادات واطلاق سعر الصرف الرسمي وانتعاش مناخ الاستثمارات الاجنبية واجرى

تعديل اخر في عام 1984 وتم انشاء مناطق التجارة الحرة واعفيت معظم الاستيرادات من التراخيص ومع نهاية عام 1985 الغيت القيود الكمية وخفضت اسعار التعريفات . ولقد كان لهذا البرنامج انعكاس كبير على تحسين الظروف الاقتصادية في تركيا، الا ان الظروف الخارجية لاقتصاد تركيا لم تكن ملائمة بعض الشيء لسياسات التكيف الهيكلي، كما ان المشكلة السياسية التي واجهتها هذه السياسات، هي تفاقم حدة الديون الخارجية والتي بلغت 42 مليار دولار عام 1990 بعد ان كانت 19 مليار عام 1979 فضلا عن الفوائد المترتبة على هذه الديون . وبذلك تركت آثار سلبية قوية على النمو الاقتصادي التركي حيث كان لقيود العملة الصعبة اهمية واضحة في تشخيص الخطط الخمسية الثلاثة الاخيرة 1979-1994 .

في بداية التسعينات وبعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق الذي كان له اثر كبير على الاقتصاد التركي، ازدادت المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد التركي وتوالت الحكومات التركية الحاكمة والتي لم تتخذ برامج واجراءات قوية لوقف حالة المديونية الخارجية والداخلية بل ازدادت هذه المديونية الى 104 مليار دولار عام 2001، وغالبا ماكانت هذه الديون لاتذهب للاغراض الاستثمارية وانما لاغراض اخرى فضلا عن ارتفاع نسبة التضخم مما ادى ذلك الى حدوث ازمات اقتصادية كبيرة في تركيا في مطلع هذا القرن كانت اولها في تشرين الثاني عام 2000 ثم في شباط 2001 ولقد هزت هذه الازمات الاقتصاد التركي، وبدأت بعد ذلك الحكومة التركية اتخاذ اجراءات عديدة وقاسية من اجل وقف هذه الازمات ومحاولة تجاوزها . ولفهم كل هذه التطورات لابد من ان نتوقف قليلا عند الملامح الاساسية العامة للاقتصاد التركي ثم نتناول بعد ذلك واقع التجارة الخارجية التركية وظروف

نشوء الازمة الاقتصادية واسبابها . وتعرض كذلك لواقع التعاون الاقتصادي التركي مع العراق .

شهد قطاع التصنيع في تركيا نموا كبيرا منذ عام 1950 لكن في اوائل عقد التسعينات شكلت الزراعة تقريبا نصف قوة العمل، وكان لتنفيذ الحكومة دورا كبيرا على الاقتصاد التركي وتملك العديد من الصناعات المهمة . في منتصف التسعينات عانى الاقتصاد من عجز ميزاني كبير حيث ارتفع معدل التضخم السنوي الى 150 % واستجابة لذلك قامت الحكومة على الفور باجراء سياسة التقشف التي شملت تعجيل عملية برنامج الخصخصة وزيادة سعر السلع المنتجة او المباعة من قبل مؤسسات حكومية .

النتائج القومية : اجمالي الناتج المحلي لتركيا GDP لعام 1999 كان 185.7 بليون دولار مايقارب 24٪ من GDP اسهم به قطاع الصناعة و 16٪ وقطاع الزراعة و 60٪ من قبل الحكومة والخدمات الخاصة .

العمل : قوة العمل المحلية التركية شملت 30.6 مليون من الاشخاص العاملين عام 1999 ومن بين هؤلاء 43٪ تم تشغيلهم في الزراعة، والغابات وصيد الاسماك 34٪ يعملون في قطاع الصناعات 22٪ يعملون في الصناعة، وفي اوائل عقد التسعينات حوالي 1.3 مليون تركي يعملون في الخارج خصوصا في المانيا والمملكة العربية السعودية وفرنسا وتبلغ التحويلات السنوية من العمال المهاجرين حوالي 3.1 مليون دولار، اما منظمات العمل الرئيسية هي اتحاد غرف نقابات العمال التركية وتضم حوالي 1.7 مليون عضو واتحاد نقابات العمال في تركيا .

الزراعة : منذ عام 1950 كان الناتج الزراعي في تركيا قد ازداد عبر استخدام المزيد من الآلات والمكننة والأسمدة ويعتبر البلد واحد من أقل البلدان في العالم لم يكتفي ذاتيا في المواد الغذائية الرئيسة . ان التنوع في المناخ في تركيا يسمح بانتاج محاصيل خاصة عديدة مثل الشاي، وفي عام 2000 الانتاج الرئيسي من المحاصيل شمل 30.3 مليون طن من الحبوب مثل الحنطة والشعير والرز والذرة 21.8 مليون طن من الخضراوات مثل البطيخ والطماطة والبصل والبادنجان والملفوف 5.3 مليون طن من المحاصيل الجذرية مثل السكر والبطاطا 10.4 مليون طن من الفواكه مثل الكروم والتفاح والزيتون والحمضيات والبندق 737.088 طن من الزيوت والقطن والتبغ هي من المحاصيل الرئيسة في التصدير . الرعي على الحقول والمزارع يشمل 11.2 مليون من الماشية من بينها 650,000 من الحمير، 30.2 مليون من الاغنام 8,4 مليون من الماعز -، 194 من الجاموس و172 مليون من الدواجن .

الغابات وصيد الاسماك : على الرغم من ان 12 ٪ من مساحة تركيا تصنف بانها تقع ضمن الغابات فان الاخشاب هي غير مهمة نسبيا حيث تشكل القيمة التجارية 3/1 من الغابات في عام 1997 19.3 مليون قدم³ يتم تقطيعها من الاخشاب فقط حوالي 8/1 يتم تحويلها الى نشارة الخشب والبقية يستخدم على شكل وقود .

معادن : تحتل تركيا مكانا مهما في انتاج المعادن، وهي من البلدان الرئيسة في العالم في انتاج الكروم وتم استخراج 1.7 مليون طن في عام 1996 صادرات معدنية اخرى (كالفحم والنفط من الاراضي) يستخدم بالدرجة الاساس لتلبية الحاجات المحلية وفي عام 1997 انتجت تركيا 24.7 مليون برميل من البترول 253 مليون م³ (9-8 بليون قدم³) من الغاز الطبيعي و56.6 مليون طن متري من الفحم . ان معظم الفحم هو من الدرجة الواطئة

الكالنتيت / الفحم الحجري) على الرغم من كميات قليلة من الفحم ذي الدرجة العالية يتم استخراجه . منتجات معدنية اخرى تضم البوكسيت، خام الحديد او المنغنيز، القصدير، الزنك، حجر الكحل، الكبريت معادن اخرى يتم انتاجها وهي حجر الغليون (حجر رغون البحر) ويستخدم لصنع السكاير (الغليون).

المصنوعات : تعتبر تركيا من الدول الرائدة في المنتجات المصنعة في اوائل عقد التسعينات وتشمل المنسوجات والاطعمة المعلبة وتكرير النفط ومنتجات البترول والحديد والصلب والمواد الكيماوية . وهذه الصناعات في استنبول وازمير وبورصة وهي مراكز صناعية مهمة .

الطاقة : انتجت تركيا 111.5 بليون كيلو واط بالساعة من الكهرباء في عام 1999، المشاريع الحرارية التي تقوم بحرق وقود الفحم الحجري انتجت 61٪ من الكهرباء و 39٪ من مشاريع الطاقة الكهرومائية وتضم مشروع عملاق على نهر الفرات بالقرب من ايلازيغ Elazig، تركيا الان في طريقها لبناء مشروع عملاق للطاقة الكهرومائية اطلقت عليه مشروع جنوب شرق الاناضول GAP والمشروع يضم 22 سدا و 19 محطة للطاقة على طول نهر الفرات ومن المؤمل المجازه عام 2005 ومن بين السدود العملاقة لهذا المشروع هو سد اتاتورك الذي تم المجازه عام 1990 .

النقد والصيرفة : الوحدة النقدية لتركيا هي الليرة التركية التي تقسم الى 100 قرش (418.783) ليرة تركية تساوي دولار امريكي واحد كعمدل لاسعار علم 1999 البنك المركزي لجمهورية تركيا تاسس عام 1930 وهو البنك الذي اصدر العملة . لدى البلد ايضا العديد من البنوك المعنية بالتنمية الاقتصادية مثل البنك الزراعي للجمهورية التركية تاسس عام 1863

ومصارف تجارية عديدة . المركز الرئيسي للتبادل بالعملات في تركيا موجود في استنبول .

التجارة الخارجية : كلفة الاستيرادات السنوية لتركيا هي اعلى بكثير من الارباح المتحققة من الصادرات ففي عام 1999 بلغ اجمالي الاستيرادات , 41 مليون دولار والصادرات 28.8 بليون دولار , الصادرات الرئيسة كانت المنسوجات والحديد والفولاذ والفواكه الجافة والملابس الجلدية والتبغ ومنتجات البترول والاستيرادات الرئيسة كانت الآلات والنفط الخام ومركبات النقل (الحمل) والحديد والفولاذ والمنتجات الكيميائية. دخل كبير يشتق من السياحة في تركيا ففي عام 1999 حوالي 6.9 مليون اجني اتفق مايقارب 8.1 مليون دولار في البلد . الشركاء الرئيسيون في التجارة بالنسبة للصادرات هم المانيا (حوالي 1 / 4 من كل المشتريات) والولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وايطاليا. المصادر الرئيسة للواردات هي المانيا وايطاليا والولايات المتحدة وتعتبر تركيا عضو مشارك في الاتحاد الاوربي .

النقل : لدى تركيا 8.607 كم (5.348 ميل) من خطوط سكك الحديد كلها تعمل من خلال شركة خطوط السكك الحديد في الجمهورية التركية والبلاد هي ايضا تقوم بتسديد خدمات 382.397 كم (237.610 ميل) من الطرق في عام 1999 هناك 63 شاحنة نقل المسافرين تعمل بالخدمة تغطي حاجة 1.000 مواطن الموانئ الرئيسة في تركيا هي اسطنبول وازمير وموانئ اخرى مهمة تضم طرابزون وكيرسون (كيرسون) وسامسون على البحر الاسود والاسكندرونة وميرسين في الجنوب الخطوط الجوية الوطنية والخطوط الجوية التركية تقدم خدمات محلية وخارجية والمطارات الدولية الرئيسة موجودة في اسطنبول وانقرة واذنه وازمير.

السياحة: تشكل السياحة أحد أهم المصادر الرئيسية للعملة الصعبة في تركيا، ضمن برنامج اقتصادي يدعمه صندوق النقد الدولي، إذ بلغت عائدات تركيا من السياحة (12.409) مليار دولار أمريكي عام 2001، منها (8.6) مليار دولار جاءت من اتفاق السياح في تركيا و(2.18) مليار دولار من رحلات لقضاء العطلات والاستراحات الترفيهية، و(1.6) مليار دولار من سلع تم شراؤها من تركيا لبيعها في الخارج. وقد ارتفع عدد زوار تركيا من (1.5) مليون زائر عام 1979 إلى أكثر من (10.5) مليون زائر في العام الماضي 2001، وسيرتفع عدد السياح الزائرين لتركيا إلى أكثر من (25) مليون سائح في السنوات العشر القادمة. وتعد تركيا من الدول المتميزة في هذا الجانب، إذ تحتل المرتبة الثالثة لدول الجذب السياحي في العالم. بعد روسيا والصين. ويستوعب قطاع السياحة (870) ألف شخص يعملون في قطاعات مختلفة ترتبط مباشرة بخدمات صناعة السياحة في تركيا.

ومن الجدير بالذكر أن قطاع السياحة في تركيا، قد تعرض إلى بعض الانتكاسات والتراجع لاسيما بعد العدوان الثلاثيني على العراق، وخصوصا في الفترات التي تزيد الولايات المتحدة الأمريكية، من شدة التصعيد العسكري ضد العراق، فيعزف الكثير من السواح، عن زيارة تركيا لغرض السياحة، خوفا من تعرضهم لبعض المخاطر الناجمة عن أي عدوان عسكري أمريكي ضد العراق. وتشعر تركيا بالقلق إزاء قطاع السياحة وخوفها من تدهوره، لاسيما وأنه يعد مصدرا رئيسا لدعم اقتصادها المنهار، لذلك يدلي بعض المسؤولين الأتراك في وزارة السياحة التركية، بين الحين والآخر، بتصريحات تهدف إلى طمأنة السياح والقيام بمحملات إعلامية ودعائية للغرض ذاته، لاسيما في الفترات التي تزيد فيها الولايات المتحدة الأمريكية، من لهجتها العدائية ضد العراق.

جدول - 1 -
التطور التاريخي للاقتصاد التركي

السنوات	السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (بليون دولار)	متوسط نعيب الفرد من (GDP) (الف دولار)	الاستثمار الاجنبي المباشر (بليون دولار)	اجمالي الدين الخارجية (مليار دولار)	خدمات الدين الخارجية (مليار دولار)	القوى العاملة (مليون عامل)
1980	46.1	70.9	105.7	97.00	19086	1.050	17.182
1981	47.2	66.5	160.2	337.51	19196	1.728	17.621
1982	48.3	64.4	213.6	167.00	19679	2.291	18.086
1983	49.5	61.5	266.0	102.74	20289	2.308	17.773
1984	50.7	59.9	3170	271.36	21573	2.263	18.016
1985	51.9	67.2	563.8	234.49	35983	3.524	18.269
1986	53.1	75.6	748.7	364.00	32789	3.377	18.512
1987	54.2	86.9	930.8	655.24	40932	4.623	18.804
1988	55.2	90.1	1107	820.52	39592	6.148	19.085
1989	56.5	107.0	4.213	1.511.94	41253	6.096	19.070
1990	57.6	150.6	2750	1.861.16	41903	6.480	18.697
1991	58.7	150.8	2700	1.967.26	104.81	6.977	21.438
1992	59.8	158.9	2800	1.819.96	177.7	7.465	21.503
1993	60.9	179.4	3050	2.063.39	311.3	6.991	21.469
1994	62.0	129.7	2100	1.477.61	903.48	7.609	22.158
1995	63.1	169.3	2890	2.938.32	1421.2	8.979	22.673
1996	64.1	181.1	3020	3.835.97	79.336	11.418	23.919
1997	65.1	189.2	3045	1.678.21	84.194	112.418	22.448
1998	66.2	199.6	3100	1.646.44	96.386	16.513	23.415
1999	67.3	183.8	2950	1.699.57	102.987	18.316	23.779
2000	68.3	147.6	2918	3.477.42	118.568		22.031
2001	69.3	184.2	2100	2.725.28	113.651	24.623	22.269
2003	71.3	239.7	3361	1.207.99	145.350	27.772	23.640
2004	71.9	294.9	4076	49.000.000	161.748	29.912	24.289

Source: 1. Turkey Economy Static and analysis 1997 , Ankara, Republic of Turkey. 2. Statistical year book of Turkey, prime Ministry state institute of statistics , 1981, 1997, 1999.

3. هاشم محمد الزبيدي، الميكال السلمي لتجارة تركيا مع الاتحاد الاوربي وآثره في النمو الاقتصادي للعدة (1980 - 2004)، رسالة ماجستير، كلية الآخرة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006.

المبحث الثاني

تجارة تركيا الخارجية

تحتل التجارة الخارجية في الاقتصاد التركي مكانة مهمة، فهي احد النوافذ التي يطل من خلالها البلد على العالم الخارجي، وقد اتخذت التجارة الخارجية في تركيا اتجاهات ومسارات عديدة وخضعت عملية دعم السياسة التجارية لاعتبارات مختلفة باختلاف الظروف والاوقات والمراحل السياسية . ويظهر جدول رقم (2) اجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة 1980 - 1998 فقد بلغت حوالي 10.8 مليون دولار عام 1980 واصبحت 19.4 بليون دولار عام 1985 وفي عام 1996 وصلت الى 65.9 بليون دولار وبلغت الزيادة السنوية 2.68 بليون دولار كما يظهر في المعادلة التالية

$$T = 4.66 + 2.68 T$$

حيث ان:

T = اجمالي التجارة الخارجية التركية بالليون دولار .

T = عنصر الزمن .

وترجع هذه الزيادة الى التحويلات الاقتصادية العديدة التي شهدتها تركيا بسبب التغيرات في حركة التصنيع و استراتيجية التنمية الاقتصادية التي اصبح القطاع الزراعي مساندا للقطاع الصناعي .

1. الصادرات الاجمالية

بلغت عام 1980 (2. 9) بليون دولار ازدادت الى (7. 96) بليون دولار عام 1985 ثم (23. 1) بليون دولار عام 1996 وكانت قيمة الزيادة السنوية خلال فترة الدراسة (1. 07) بليون دولار كما تبينه المعادلة التالية :

$$EX = 1.64 + 1.07 \quad T$$

$$T=2.9 \quad 18.09 \quad R^2 =95.9 \quad R^{-2} =95.6$$

$$D.W =2.07$$

حيث ان

$$EX = \text{الصادرات الكلية}$$

$$T = \text{الزمن}$$

وقد اثبت الاقتصاديون الدور الايجابي للصادرات من خلال اثرها على اعادة توزيع الموارد البشرية والمادية توزيعا يخدم مختلف ميادين الاقتصاد، فالصادرات مكنة النمو الاقتصادي. Engine of growth في البلدان النامية⁽¹⁾ :

**جدول رقم 2-
تجارة تركيا الخارجية**

السن	الصادرات	نسبة التغير /	الاستيرادات	نسبة التغير /	الفائز	الصبر	القيمة	الاستيرادات (%)	نسبة الصادرات إلى	معدلات النمو (%)
1980	2.9	-	7.9	-	-	-	4.99	10.8	36.8	1.1 -
1981	4.7	61.6	8.9	13.0	-	-	4.230	13.6	52.6	4.2
1982	5.8	22.2	8.8	1.0 -	-	-	3.097	14.6	65	4.6
1983	5.7	0.3 -	9.2	4.4	-	-	3.507	14.9	62	3.3
1984	5.2	24.5	10.8	16.5	-	-	3.623	17.9	66.3	5.9
1985	7.9	11.6	11.3	5.5	-	-	3.385	19.3	70.2	5.1
1986	7.5	6.3 -	11.1	2.1 -	-	-	3.648	18.6	67.1	8.1
1987	10.2	36.7	14.2	27.5	-	-	3.968	24.3	72	9.8
1988	11.7	14.4	14.3	1.3	-	-	2.673	26.0	81.4	1.5
1989	11.6	0.3 -	15.8	10.2	4.167	-	-	27.4	73.6	1.6
1990	12.9	11.5	22.3	41.2	-	-	9.300	35.3	58.1	9.4
1991	13.6	4.9	21.0	5.6 -	-	-	7.400	34.6	64.6	0.3
1992	14.7	8.2	22.9	8.7	-	-	8.200	37.6	64.3	6.4
1993	15.3	4.3	29.5	28.7	-	-	14.100	44.8	52.1	8.1
1994	18.1	18	23.3	20.9 -	-	-	5.200	41.4	77.8	6.1 -
1995	21.6	19.5	35.7	53.5	-	-	14.100	57.4	60.6	8.0
1996	23.2	7.3	43.6	22.2	-	-	20.400	66.8	53.2	7.1
1997	26.3	13.1	48.5	11.2	-	-	22.300	74.8	54.1	8.3
1998	27.0	2.7	45.9	5.4 -	-	-	18.900	72.9	58.7	3.9
1999	26.6	1.4 -	40.7	11.4 -	-	-	14.1	67.2	65.4	6.4 -
2000	27.8	4.5	54.5	34	-	-	26.700	82.3	51	6.1
2001	31.3	12.8	41.4	24 -	-	-	10.100	72.7	75.7	9.4 -
2002	36.1	15.1	51.5	24.5	-	-	15.500	87.6	70	7.9
2003	47.2	31	69.4	34.5	-	-	22.100	116.6	68.1	5.9
2004	56.2	31.8	97.2	42.1	-	-	34.600	143.1	64.8	*4.7

Source:

1. Turkey Economy Static and analysis 1997, Ankara, Republic of Turkey.
2. Statistical year book of Turkey, prime Ministry state institute of statistics, 1981, 1997, 1999.
3. هاشم محمد الزبيدي، الهيكل السلمي لتجارة تركيا مع الاتحاد الأوروبي وآثاره في النمو الاقتصادي للمدة (1980 - 2004)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2006.

2. الواردات الاجمالية

يوضح الجدول رقم (2) ان الواردات متزايدة خلال فترة الدراسة فقد كانت قيمتها عام 1980 (7.9) بليون دولار ازدادت الى (11.3) بليون دولار عام 1985 . وكانت الزيادة السنوية في الواردات (1.61) بليون دولار. كما تظهر في المعادلة التالية :

$$1m=3+1.61 \quad t \quad R^2=88.5 \quad R-2= 85.5$$

$$T =1.82 \quad 9.47 \quad R^2= 8.5 \quad R^{-2}=5.5 \quad D.W= 1.87$$

حيث ان

$1M$ = الواردات التركيبية بالبيون دولار .

T = الزمن.

يتسم هيكل الواردات التركيبية بتنوع السلع والمنتجات المستوردة وازديادها بسبب زيادة الاحتياجات من السلع الاستهلاكية والانتاجية لمواكبة عملية التنمية الاقتصادية⁽²⁾ .

ب. الانكشاف⁽³⁾ على العالم

بعد الاقتصاد التركي مثالا للاقتصادات التي ترتفع فيها نسبة التجارة الخارجية الى GNP، الجدول رقم (3). فقد شكلت نسبة (19.1%) عام 1981 وارتفعت الى (24.7%) عام 1986 و(31.3%) عام 1994 .

ويوضح الانكشاف العلاقة التي تربط بلد ومجموعة من البلدان ويكون التركيز السلعي للصادرات عنوانا رئيسيا لدى الانكشاف على العالم . فكانت

نسبة الصادرات الى GNP متزايدة خلال فترة الدراسة فقد كانت عام 1980 (4. 3) واصبحت (22. 9) عام 1988 و(14. 1) عام 1994 .

وكان انكشاف تركيا يتركز على دول الـ OECD، ويتصف الاقتصاد التركي بدرجة انكشاف عالي على العالم الخارجي . وقد كانت نسبة الزيادة السنوية في الصادرات الى GNP تساوي (0. 963) كما في المعادلة التالية :

$$EX/GNP = 7.8 + 0.963 T$$

$$T=3.51 \quad 11.92 \quad R^2=95.2$$

$$R^2=92.9 \quad D.W=2.1$$

حيث ان :

EX/GNP = نسبة الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي .

T = عنصر الزمن .

جدول رقم -3-

درجة الانكشاف التركي على العالم

الصادرات / GNP %	التجارة/ GNP %	GNP بليون دولار	درجة الانكشاف %	السنوات
4.3	15.8	68.4	7.9	1980
6.6	19.1	71.4	9.6	1981
11.9	28.9	66.9	14.4	1985
9.9	24.7	75.2	12.4	1986
12.9	28.7	90.5	14.4	1988
8.6	23.4	150.8	11.7	1990
14.1	31.3	132.3	15.6	1994
12.7	33.7	170.1	16.9	1995
13.2	42.9	206.6	17.6	1998
46.0	88.0	521.1	39.0	2020

Source : Turkey and world foreign Trade 1995.

- رواء زكي يونس، اثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية، مصدر سابق، ص 91 ، Statistical year book of Turkey , 1981, 1987, 1997.

حصة الفرد Percapita

لقد ازدادت حصة الفرد من التجارة الخارجية خلال الفترة 1980-1998 فقد بلغت حصة الفرد من الصادرات عام 1985 -160 دولار وارتفعت الى 220 دولار عام 1988 ثم اصبحت عام 1994 293 دولار و370 دولار عام 1996. كما ازدادت حصة الفرد من الواردات percapita - import عام 1985 230 دولار، ازدادت الى 398 دولار عام 1990 ثم اصبحت 680 دولار عام 1996، كذلك ازدادت حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي GNP - percapita فقد بلغت عام 1985 1300 دولار ازدادت عام 1989 الى 1960 دولار وفي عام 1996 اصبحت 2800 دولار. كما هو مبين في الجدول رقم (4).

لقد كانت نسبة الزيادة السنوية في حصة الفرد من الصادرات 15.4 دولار سنويا . كما في المعادلة التالية :

$$P. EX = 62.3 + 15.4 T$$

$$T=7.72 \quad 18.3 \quad R^2=96.1 \quad R^{-2}=95.8$$

$$DW = 1.85$$

حيث ان

PEX حصة الفرد من الصادرات (دولار) .

T الزمن

كما بلغت الزيادة في حصة الفرد من الواردات (22.6) دولار كما في المعادلة التالية :

$$P.1M = .110 + .22.6 T$$

$$T=4.36 \quad 8.68 \quad R^2=84.3 \quad R^{-2}=83.2$$

$$D.W=8.1$$

جدول رقم 4- حصة الفرد التركي (بالالف دولار)

حصة الفرد من الواردات Percapita import	حصة الفرد من الصادرات Percapita - EXPORT	Precapita GNP	السنوات
0.18	0.07	1.5	1980
0.23	0.16	1.3	1985
0.27	0.22	1.7	1988
0.29	0.21	1.96	1989
0.398	0.23	2.7	1990
0.57	0.34	2.7	1995
0.68	0.37	2.8	1996
0.724	0.425	3.3	1998
2.074	2.890	6.3	2020

Source: Statisticul year book of Turkey, Ankara, 1986, 1997, 1999

د. رواء زكي الطويل، اثر السياسات الاقتصادية على التغيرات في الاقتصاد التركي في الفترة 1980 - 1995، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 1998، ص 107.

هيكل الواردات التركية

يتسم هيكل الواردات التركية بتنوع السلع والمنتجات وازديادها، بسبب زيادة الحاجة الى السلع الاستهلاكية والانتاجية لمواكبة عملية التنمية الاقتصادية فتؤثر التنمية الاقتصادية على الاستيرادات من حيث الحجم والهيكل فتزداد الاستيرادات في بداية عملية التنمية⁽⁴⁾، لان التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي، نتيجة لزيادة الدخل، كذلك زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة. فضلا عن عدم استجابة الجهاز

الانتاجي للطلب الذي تخلقه التنمية وضعف مرونته. ويوضح الجدول رقم (5) زيادة الاستيرادات خلال فترة الدراسة فقد ازدادت حجم استيراد السلع الاولى من (7836) مليون دولار عام 1985 الى (20807) مليون دولار عام 1995 . وازدادت استيرادات السلع الاستثمارية من (2603) مليون دولار عام 1985 الى (10488) مليون دولار عام 1995، كما ازدادت استيرادات السلع الاستهلاكية من (905) مليون دولار عام 1985 الى (4414) مليون دولار عام 1995، فكانت قيمة الزيادة السنوية باستخدام طريق OLS لاستيرادات السلع الاستثمارية (522) مليون دولار، كما في المعادلة التالية :

$$1M.V = 208 + 522 T$$

$$t = 0.37 \quad 9.07 \quad R^2 = 85.5 \quad R-2 = 84.4 \quad D.W = 1.86$$

حيث ان :

1M.V استيرادات السلع الاستثمارية بالمليون دولار.

T المتغير الزمني .

كما بلغت الزيادة السنوية لاستيرادات السلع الاولى (800) مليون دولار كما جاء في المعادلة التالية :

$$1M.C = 742 + 286 T$$

$$t = 2.65 \quad 9.86 \quad R^2 = 87.4 \quad R-2 = 86.5$$

$$D.W = 1.95$$

حيث ان

1M.C = استيرادات السلع الاستهلاكية بالمليون دولار.

T = عنصر الزمن .

جدول رقم -5-
هيكل الواردات التركيبية (مليون دولار)

السلع الاستهلاكية		السلع الأولية		السلع الاستثمارية		
مليون دولار %		مليون دولار %		مليون دولار %		السنوات
2.1	170	77.9	6158	20	1581	1980
8	905	69.1	7836	22.9	2603	1985
3.6	3025	60.4	10568	26.0	5790	1990
13	2972	57.4	12090	29.6	6772	1992
12	2780	58.4	13596	29.6	6895	1994
12.4	4414	58.2	20807	29.4	10488	1995
16.71	28760.3	50.43	86797.1	32.86	56556.7	2020

Source:- Statistical Year Book OF Turkey, 1987, 1997; Turkey and World foreign Trade, 1995. 1999

- د. رواء زكي يونس الطويل ود. وصال نجيب العزاوي، السياسة العامة في تركيا / الركيزة الاقتصادية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 84
- احتسبت التوقعات بالاعتماد على الطرق الاحصائية للتوقع 2020 .

ويلاحظ ان نسبة استيرادات السلع الاستهلاكية الى مجموع الاستيراد الكلي تراوحت بين (20 % - 32 %)، اما نسبة استيراد السلع الأولية الى الاستيراد الكلي فتراوحت بين (1، 50 % - 9، 77 %) فكانت نسبة السلع الاستهلاكية الى الاستيراد الكلي تتراوح بين (1، 2 % - 14 %) .

هيكل الصادرات التركيبية

لقد ازدادت الصادرات التركيبية خلال فترة الدراسة، كما تغير هيكل الصادرات بسبب اعتماد تركيا ستراتيجية جديدة في بداية الثمانينات. فقد ازدادت الصادرات الصناعية من (1، 1) بليون دولار عام 1980 الى (9، 18) بليون دولار عام 1995، كما ازدادت نسبتها الى الصادرات الكلية لقد كانت تشكل (3، 75 %) عام 1985 اصبحت تشكل (4، 87 %) عام 1995، جدول رقم (6) . ويوضح الجدول السابق زيادة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة فقد كانت تقدر بحوالي (7، 1) بليون دولار عام 1980 واصبحت تساوي حوالي

5. 2) بليون دولار عام 1994، الا ان نسبتها الى الصادرات الكلية تناقصت، فقد تشكل 4. 57 % عام 1980 اصبحت تشكل 7. 10 % عام 1995.

وبالنسبة لصادرات التعدين والمناجم فقد ازدادت بدرجة ضئيلة حيث كانت تشكل حوالي (0. 2) بليون دولار عام 1980 اصبحت تشكل حوالي (0. 4) بليون دولار عام 1995 الا ان نسبتها الى الصادرات الكلية، فقد تناقصت فقد كانت تشكل عام 1980 (6, 6 %) اصبحت تشكل (9. 1 %) عام 1995 جدول رقم (6) .

ان السبب في هذا التغير في هيكل الصادرات التركيبية خلال فترة الدراسة والذي ادى الى تحول تركيزا من التركيز على الصادرات الزراعية الى الصادرات الصناعية وتشمل السلع المصنعة ونصف المصنعة بالتحديد الآلات والمعدات ومركبات النقل التي لا تقوم تركيا بانتاجها بل بانتاج قسم منها وتجميع اجزائها وقد تم ذلك على حساب القطاع الزراعي، فسعت الى التركيز على الصناعات التي تستخدم صادراتها في الخارج⁽⁶⁾.

جدول رقم -6-

الهيكل القطاعي لصادرات تركيا

صادرات التعدين للمناجم		صادرات الزراعة		صادرات الصناعة		السنوات
صادرات التعدين / مجموع الصادرات %	مليون دولار	صادرات الزراعة / مجموع الصادرات %	مليون دولار	صادرات الصناعة / مجموع الصادرات %	مليون دولار	
6,6	191	57,4	1672	36	1074	1980
3.1	244	21.6	1719	75.3	5995	1985
2.6	332	18.4	2388	79	10240	1990
2.1	286	20.1	2726	77.8	10582	1991
1.6	238	15.5	2381	82.9	12726	1993
1.9	406	10.7	2314	87.4	18917	1995
1.28	6716.8	11.77	28234.6	86.95	208580.9	2020

Source :- Turkey and world foreign Trade 1950 - 1993 ;
Statistical year Book of Turkey 1996 .

د. رواء زكي يونس الطويل، اثر السياسات الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص 111-113.

- احتسبت التوقعات 2020 بالاعتماد على الطرق الاحصائية المعتمدة للتوقع .

لقد بلغت الزيادة السنوية في الصادرات الصناعية (1013) مليون دولار
والمعادلة التالية تبين ذلك :

$$EX. D = -294 + 1013 T$$

$$T = 0.51 \quad 16.97 \quad R^2 = 95.4 \quad R^{-2} = 94.5$$

$$D. W = 2.04$$

حيث أن :

EX. D الصادرات الصناعية .

T الفترة الزمنية .

كما كانت الزيادة السنوية للصادرات الزراعية (6, 44) مليون دولار كما
يظهر في المعادلة التالية :

$$EX. Ag = 1754 + 44.6 T$$

$$T = 14.46 \quad 3.55 \quad R^2 = 67.4 \quad R^{-2} = 63.7$$

$$D. W = 2.5$$

حيث أن :

EX. Ag = الصادرات الزراعية بالمليون دولار.

T = الفترة الزمنية .

كما كانت الزيادة السنوية للفترة من 1980-1995 من صادرات
التعدين والمنتجات (3, 10) مليون دولار كما ورد في المعادلة التالية :

$$EX.M = 184 + 10.3 \quad T$$

$$T = 5.9 \quad 3.18 \quad R^2 = 62 \quad R^{-2} = 60.9$$

$$D.W = 2.85$$

حيث ان :

$EX.M$ = صادرات المناجم بالمليون دولار

T = المتغير الزمني .

لقد تطورت تجارة تركيا الخارجية مع دول العالم الكبرى فمثلا ارتفعت صادراتها الى فرنسا خلال الفترة 1980-1996 فقد كانت (163.9) مليون دولار عام 1980 اصبحت (1042) مليون دولار عام 1996 . كذلك ارتفعت قيمة الصادرات التركية الى المانيا خلال فترة الدراسة من (604) مليون دولار عام 1980 الى 5168 مليون دولار عام 1996⁽⁷⁾ كما ازدادت صادراتها الى ايطاليا والولايات المتحدة زيادة كبيرة فكانت عام 1980 (218.5) و(127.4) مليون دولار، اصبحت عام 1996 (1444) و(1616) على التوالي وكانت زيادة الصادرات الى السعودية واليابان طفيفة فارفعت من (43) و(110.9) مليون دولار عام 1980 الى (441) و(167) مليون دولار على التوالي اما الصادرات الى العراق فقد شهدت تراجعا كبيرا في فترة الحصار الجائر، فبعد ان كانت صادراتها عام 1990 (215) مليون دولار ويتوقع ان تصبح عام 1996 (6500) مليون دولار،

اصبحت عام 1996 (188) مليون دولار، ورغم استفادة تركيا من مذكرة التفاهم التي تنص على النفط مقابل الغذاء والدواء .

وتعود اسباب زيادة الصادرات التركية الى اجراءات تخفيف قيمة العملة والانخفاض في سعر الصرف الحقيقي حيث تعمل على تدفق راس المال الاجنبي وزيادة الادخار الوطني، فيزداد الادخار الوطني ويتم تحسين كفاءة الاستثمار وتزداد الطاقة الانتاجية ويتم تحويل المواد الانتاجية او توسيعها او استخدام طاقات معطلة، وقد يتم تحويل المواد الانتاجية من قطاعات بدائل الاستيرادات الى قطاعات التصدير⁽⁸⁾ فيؤدي ذلك الى تخفيض التكاليف والاسعار المحلية نسبة الى التكاليف والاسعار السائدة في الخارج ومن ثم زيادة ربحية انتاج السلع القابلة للتصدير وبالتالي زيادة عرض الصادرات، اما بالنسبة للواردات الى تركيا فقد ازدادت خلال فترة الدراسة، فقد كانت واردات المانيا عام 1980 (837. 5) مليون دولار اصبحت عام 1996 (7464) مليون دولار وبالنسبة لفرنسا واطاليا ارتفعت ايضا عام 1980 (376. 66) و(299. 7) فاصبحت عام 1996 (2680) و(4175) مليون دولار عام 1996 كما ارتفعت صادرات السعودية واليابان ففي عام 1980 كانت (76. 7) و(36. 7) اصبحت عام 1996 (1728) و(1382) مليون دولار كذلك ازداد واردات الولايات المتحدة فكانت عام 1980 (442. 4) فاصبحت (3203) مليون دولار عام 1996 . اما واردات العراق فقد انخفضت انخفاضاً كبيراً بسبب ظروف الحصار الاقتصادي . فكانت عام 1980 (1150) اصبحت عام 1996 (32) مليون دولار فقط .

جدول رقم - 7 - العلاقات التجارية التركيتة مع بعض دول العالم

الاستيرادات بالمليون دولار			المصادر بالمليون دولار			
1996	1990	1980	1996	1990	1980	
2680	1340	376.6	1042	737	163.9	فرنسا
7464	3497	837.5	5168	3064	604	الماتيا
4175	1727	299.7	1444	1106	77.5	ايطاليا
1728	274	76.7	441	338	43.6	السعودية
1382	1120	36.7	167	239	110.9	اليابان
3203	2282	442.4	1616	968	127.4	امريكا
32	1047	1150	188	215	134.8	العراق

Source :- Statistical Year Book of Turkey 1997 .

- Turkish Economy Statistical and analysis . state institute of Statistics , Suly 1997 , pp 203-204 ;

- د.وصال العزاوي ود.رواء زكي يونس الطويل، العلاقات الاقليمية لتركيا، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص 87

لقد حظيت تجارة الاقطار العربية مع تركيا والتي تربطها بهم روابط تاريخية باهمية خاصة بعد التطور التقني الذي شهده القطاع الصناعي التركي، ووصول تركيا الى الاتحاد الاوربي الذي تجميعه روابط اقتصادية مع الاقطار العربية ويمثل العراق المرتبة الاولى بالاهمية النسبية لاستيرادات تركيا من الاقطار العربية ولكن تضاعلت بعد العدوان الثلاثيني وماتلاه من حصار جائر على العراق، حيث كان المتوقع ان تصبح الاستيرادات التركية حوالي (12525) مليون دولار عام 1996 .

ان الاستيرادات تتاثر بسعر الصرف الذي يؤثر على العملات الاجنبية المتاحة لتمويل الاستيرادات ومن الصعوبة تحديد الاثر الكامل لتخفيض سعر العملة على الاستيرادات ومدى استجابتها او عدم استجابتها للتخفيض، كما يمكن ان يؤثر توقع تغير سعر الصرف على تغيير الاستيرادات⁽⁹⁾، ويتوقف

ذلك على سرعة تكيف الطلب على الاستيرادات مع التغيرات غير المتوقعة في الاسعار النسبية، فقد يؤثر تخفيض سعر العملة في منع الانخفاض في نمو الاستيرادات نتيجة لاستخدام وسائل الانتاج القديمة او الاستخدام غير الكفوء للالات الجديدة وهذا يؤدي الى زيادة نمو الاستيرادات في الاجل القصير نسبة الى نمو الناتج، لذا فان تخفيض قيمة العملة قد لا يؤدي الى الانكماش المتوقع في الاستيرادات⁽¹⁰⁾. من ناحية ثانية فان زيادة الصادرات تتوقف على زيادة تدفق المواد الاولية المستوردة والمعدات الراسمالية، وبالتالي النتيجة تدهور في ميزان الحساب الجاري في اعقاب تخفيض قيمة العملة لان حجم الاستيرادات سيزداد في حين ان توسع الصادرات سيحدث بعد فترة من الوقت⁽¹¹⁾.

وقد اظهرت النتائج التجريبية لبعض الدراسات ان هناك تأثيرا عكسيا لسعر الصرف على الواردات التركية وان هناك تأثير طردي لسعر الصرف على الاستيرادات⁽¹²⁾.

هوامش ومصادر الفصل الاول

1. رواء زكي يونس الطويل، اثر السياسات الاقتصادية الزراعية على التغيرات الهيكلية في تركيا، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل العراق، 1998 .
2. منصور الراوي، اتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق للفترة من 1950 - 1973، مجلة التجارة، الجزء الثاني والرابع، السنة 38، بغداد، 1975، ص 52 .
3. درجة الانكشاف = $(2 / EX + 1M) / GNP * 100$
4. للمزيد انظر المصدر التالي :
- D.wall, Import Capacity, Import and Economic growth, Economica, Vol 4, 1966, p. 157.
5. رواء زكي يونس الطويل، تطور هيكل الصادرات الزراعية واثرها على النمو الاقتصادي التركي 1976 - 1998، بحث منشور في مجلة اوراق تركية، 15، 2000 .
6. رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي في تركيا، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، 1، 2000
7. فبيس سعيد عبد الفتاح ورواء زكي يونس الطويل، الابعاد المستقبلية واثار التجارة الخارجية على القطاع الصناعي التركي، مجلة بحوث مستقبلية، جامعة الموصل، 2001 .

-
8. Wolff, Stabilization and Structural Adjustment in Turkey 1980 - 1985, GDI, Berlin - 1987 .
9. رواء زكي يونس الطويل، اثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 1998، ص ص 104، 102
10. ادموتونر جوستوت، تخفيض سعر العملة والواردات، مجلة التمويل والتنمية، مجلد 24، رقم 2 يونيو 1987، ص 8 .
11. مثنى الدباغ وعبد النافع الزرري، تاجر سعر الصرف على التجارة الخارجية في تركيا (1970-1993)، ارشيف مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق 1997 .
12. كريم انور النشاشيبي، تخفيض سعر العملة في البلدان النامية، الاختيارات الصعبة، التمويل والتنمية، مجلد 20، رقم 1، مارس 1983، ص 16 .

الفصل الثاني

الازمات الاقتصادية التركية

المبحث الاول : الازمات الاقتصادية في الالفية الثانية

المبحث الثاني : الازمات الاقتصادية في الالفية الثالثة

الأزمات الاقتصادية التركية

شهدت الفترة الممتدة منذ أواسط السبعينات حتى الوقت الحالي تطبيق برامج اقتصادية تشدد على ضرورة التقشف وشد الأحزمة من أجل التخلص من السليبات الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد التركي، وقد تم بالفعل الحد بدرجة كبيرة من استثمارات جديدة ولكن وجود استثمارات طويلة المدى أعاق سياسة التقشف فضلا عن سداد خدمات الديون الأجنبية التي قدرت قيمتها بحوالي 37 مليار دولار في عام 1988. ان سبب الأزمات الاقتصادية التركية يعود الى فترة الستينات وسوء الادارة في الاقتصاد كذلك التبذير الكبير ما بين عامي 1975 - 1977 يعتبر الى حد كبير سببا قويا في هذه الأزمة.

لقد كانت الحكومة التركية ترفض وبشدة نصائح الدول الغربية وقيود صندوق النقد الدولي مقابل المساعدات المالية فقد صدرت العملات في الستينات فازدهرت تراكمات رأس المال ووصلت الى 2 مليار دولار عام 1973 بعد ذلك اشتد العجز في الميزان التجاري وانخفضت التحويلات وزاد التضخم فاضطرها ذلك الى المساعدات الخارجية عام 1978 وقبول رأي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي بضرورة تخفيض عملة تركيا واتخاذ المزيد من اجراءات التقشف في الداخل فضلا عن التقشف الموجود فعلا.

كذلك فتحت تركيا أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير السياحة واعطاء حرية أكبر لقوى السوق الاعتيادية. ولقد بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري عام 1978، 1979 04. 2، 25. 2 دولار على التوالي وبلغت الديون الخارجية أيار / 1979 2. 14 مليار دولار وفوائدها 87. 1 مليار دولار وانخفضت تحويلات العمال من 42. 1 مليار دولار عام 1974

الى 980 مليون دولار عام 1978 وما زاد في تفاقم الأزمة الاقتصادية لجوء الشركات الى اسلوب التحويل المزدوج.

لقد قررت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في اجتماعها 19/1/1980 ان تركيا بحاجة الى مساعدة فورية لعلاج مشاكلها الاقتصادية الحادة (علما ان سببها الديون الخارجية الكبيرة والتي وصلت الى 20 مليون دولار). وكانت الجهود العربية لاعادة الاستقرار الى الاقتصاد التركي متمثلة بمجدولة الديون وتعهد بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية في مؤتمر غواديلوب بمحاولة تغطية النقص في ميزان مدفوعات تركيا لعام 1979، وفي سنة 1981 انتعش الاقتصاد التركي فقد وصلت نسبة النمو أعلى حد منذ 1977.

ولكن على الرغم من هذا الانتعاش توجد مشاكل تعكره وهي أن المصانع التركية لازالت تعمل بنصف طاقتها بسبب عدم توفر قطع الغيار ... الخ وانقطاع التيار الكهربائي كذلك مشكلة التحويل حيث تضع المصارف التركية فائدة تتراوح بين 60% - 90%. في عام 1985 تزداد الاقتصاد التركي بدرجة كبيرة حتى ان صندوق النقد الدولي رفض منح تركيا قرضا احتياطيا بقيمة 230 مليون دولار في الوقت الذي كانت في أمس الحاجة اليه.

المبحث الاول

الازمات الاقتصادية في الالفية الثانية

مقدمة

شهدت المرحلة الاقتصادية الممتدة منذ أواسط السبعينات نهاية الثمانينات تطبيق برنامج اقتصادي يشدد على ضرورة التقشف وشد الأحزمة من أجل التخلص من السلبات الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد التركي. وقد تم بالفعل الحد بدرجة كبيرة من استثمارات جديدة غير ان هناك من العوائق التي تعترض التقشف منها وجود استثمارات طويلة المدى لا يمكن تقليل حجمها فجأة لوجود الحاجة الى سداد خدمات الديون الأجنبية التي تقدر قيمتها بحوالي 37 مليار دولار عام 1988.

ان هذه الجهود المتواصلة لم تؤد الى النتائج المرجوة كما يذكر تقرير خبراء المنظمة الدولية للتنمية الاقتصادية حول الاقتصاد التركي حيث ان هذه المنظمة تطرح السلبات كالآتي: -

أولا : البطالة حيث ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في تركيا خلال الخمس سنوات الماضية الى 16 ٪ في عام 1988 مع العلم ان دول أوربية مجاورة فتحت أبوابها أمام العمال والمهاجرين الأتراك الذين يقارب عددهم في ألمانيا وحدها حوالي 230 ألف عامل وكان متوقعا لهذا الأمر ان يجد من البطالة غير ان ركود حركة الانتاج في البلاد حال دون تحقيق ذلك.

ثانيا: انخفاض الدخل الوطني للفرد التركي أي بمحدود 1000 دولار للشخص الواحد سنويا وهو أدنى معدل للدول المتنامية للمنظمة الدولية

للتنمية الاقتصادية وسبب ذلك يعود الى ارتفاع نسبة الولادة في تركيا وتكاد تكون أعلى النسب في أوروبا الغربية وتعمل الحكومة التركية لوضع الخطط الكفيلة للتخفيض من حدة ذلك، أما أبرز الاجراءات الحكومية على هذا الصعيد فهي تحرير التجارة الخارجية وتسهيل اجتذاب الاستثمارات الخارجية واتباع اسلوب تخفيض قيمة العملة.

من أبرز العوائق هو الدين الخارجي التركي فضلا عما يترتب على هذا الدين من فائدة اضافية عدا الأقساط المستحقة لذا فإن معدلات النمو تستهلكها خدمات الدين وتسديد الأقساط المستحقة.

لذا فقد دعا المصرفيون الأتراك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1988 الى الالتزام بتنفيذ اجراءات التقشف وخفض معدل التضخم ولكن أوزال رئيس الوزراء التركي صرح بعدم السماح لصندوق النقد الدولي بفرض شروطه على حكومته وأنه يرى أن مستقبل تركيا مرتبط بالغرب وأنه يريد موازنة المؤسسات المالية التركية مع مثيلاتها في أوروبا حتى يساعد ذلك على قبول تركيا في عضوية المجموعة الأوروبية التي تقدمت بطلب الانضمام اليها عام 1959 وحصلت تركيا على صفة العضوية المشاركة عام 1964 تمهيداً للانتقال الى العضوية الكاملة وقدمت تركيا طلباً للعضوية الكاملة عام 1987 بعد تطبيق برنامج الإصلاح عام 1980.

الهدف :

تهدف الدراسة الى بحث مشكلة الديون الخارجية والنمو في الاقتصاد التركي فلا يمكن تصور وضعاً اقتصادياً لبلد ما يبقى جامداً لأنه سيكون مضطراً للخضوع للتغيرات المختلفة لكي يستطيع الاستجابة للسياسات الاقتصادية

الجديدة وكانت اجراءات التقشف واعلان المزيد منها في تركيا هي لمواصلة
الاصلاحات الاقتصادية في ظل التضخم الذي تعاني منه تركيا والذي بلغ
أوجه في عام 1980 2. 94%⁽¹⁾ إلا أنه انخفض بعد ذلك في ضوء
الاجراءات الاقتصادية الجديدة ثم عاد الى الارتفاع في عام 1984 ليصل 8.
49%⁽²⁾ كذلك عجز الميزانية وانخفاض قيمة الليرة التركية الذي أدى الى فرض
المزيد من الضرائب والتي قد تؤدي الى نتائج سلبية ومثال ذلك القرارات التي
صدرت في 4/2/1988 بهدف تعزيز العملة التركية والتي فشلت في تحقيق
أهدافها فضلا عن ذلك أدت الى عرقلة التقدم السابق في مجال العمل
لسياسات السوق الحر. وسببت مجموعة القرارات هذه في زيادة تكلفة
القروض في مجال الصناعة لتصل نسبتها الى 120 % وألحقت ضررا بالغاً
بالتجارة التي تعد من بين العوامل الرئيسة في الاقتصاد التركي التي يستعان بها
لسداد الديون الخارجية.

وتهدف هذه الدراسة أيضا عرض الجوانب للأزمات الاقتصادية التركية
وتدخلات الصندوق الدولي بفرض شروطه على الاقتصاد التركي مقابل
قروضه وبالتالي حاجة الاقتصاد التركي الى موافقة الصندوق كي تحصل على
قروض من الدول الأوروبية المختلفة والولايات المتحدة ... الخ⁽³⁾.

جذور الأزمة الاقتصادية

ان سوء ادارة الاقتصاد في الستينات⁽⁴⁾ أدت الى خلق الأزمة الاقتصادية
لعام 1969، فضلا عن الصرف غير المبرر مابين عامي 1975 و1977 بحيث
يعتبر الى حد كبير سببا في أزمة البلاد الاقتصادية. وقد سبق للدول الغربية ان
قدمت النصح لتركيا بقبول شروط وقيود صندوق النقد الدولي مقابل
المساعدات المالية ولكن تركيا رفضت ذلك، فقد صدرت العمال في الستينات

بدلاً من استيراد التقنية الغربية وبذلك ازدهرت تراكمات رأس المال الخاص وساعدت التحويلات النقدية من المهاجرين الاحتياطات النقدية للبلاد وازدادت عام 1973 إلى أكثر من ملياري دولار.

بداية الأزمة الاقتصادية

بدأ الاقتصاد التركي عام 1974 يعاني من ارتفاع أسعار النفط وتكاليف خزو قبرص والمخافض تحويلات المهاجرين الأتراك وأخيراً اشتداد الحماية التجارية في أوروبا الغربية التي بدأت تضر الصادرات الزراعية التي تعتمد عليها البلاد.

وقبل عام 1974 وبالذات عام 1973 غطت التحويلات ثلثي العجز التجاري التركي ولكن بعد 1974 انخفضت هذه التحويلات وفي عام 1977 غطت 20٪ فقط من العجز، ومنذ ذلك الحين يتم توجيه التحويلات إلى السوق السوداء.

لقد كان الاعتقاد⁽⁵⁾ السائد في 1979 أنه من الضروري انقاذ تركيا من أزماتها الاقتصادية وذلك بالتخلص من الخطط الضخمة لبناء (تركيا العظيمة) وكذلك فلسفة الاعتماد الذاتي التي اعتمد عليها في تقدم البلاد ونموها في تلك الفترة.

ازدياد الأزمة

على أثر احتياج تركيا إلى المساعدة الخارجية في عام 1978 انقسمت الدول الغربية في شأن تقديم المساعدة من عدمها : وتدل المؤشرات إلى حاجة تركيا إلى المساعدة الفورية وبمبلغ 500 مليون دولار يضاف إلى ذلك وعلى

مدى أربع سنوات قادمة مليار دولار رأسمال اجنبي في كل سنة كحد أدنى
ومن دون ذلك فإن النتيجة ستؤول الى ماياتي : -

1. أزمة اقتصادية مستمرة.

2. تباطؤ أو حتى توقف النمو (حيث ان الارتفاع السنوي وقدره 7٪ في
النمو بعد الستينات في الناتج القومي لم يمنع من تفشي البطالة بنسبة
20٪).

3. اشتداد الضغوط الاجتماعية بسبب انخفاض النمو هذا من جهة. أما
من جهة ثانية فإن المساعدات التي يمكن أن تقدمها منظمة التعاون
الاقتصادية والتنمية لانقاذ تركيا لها دوافع سياسية، وهي الأسباب
نفسها التي أدت الى توقف المفاوضات بين تركيا وصندوق النقد
الدولي حول تقديم القسط الثالث من القرض 450 مليون دولار.

وقد اتفق رأي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع رأي صندوق النقد
الدولي على ضرورة تخفيض عملة تركيا واتخاذ مزيد من اجراءات التقشف في
الداخل حيث بلغت نسبة العجز في عام 1977 في القطاع العام 8.8٪ في
الناتج القومي الاجمالي والحقيقة ان دعوة التقشف هذه والدعوة الى شد
الأحزمة فضلا عن التقشف الموجود فعلا يوضع لها علامة استفهام لأن لذلك
حد معين لا يمكن تجاوزه. وكذلك اتفق الرأي فضلا عما سبق الى الدعوة الى
فتح أبواب تركيا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير السياحة واعطاء
حرية أكبر لقوى السوق الاعتيادية وتحديد مشاريع الدولة المسؤولة عن ثلثي
الناتج التركي، أي الدعوة الى تحويل الاقتصاد التركي المختلط الى اقتصاد
الحر.

تفاقم الأزمة الاقتصادية

بدأت أربع عمليات معقدة عام 1978 لاعادة تنظيم الديون الحالية وضمان أموال جديدة وتنظيم القطاع العام ووضع استراتيجية تنمية للمستقبل. وقد كانت عملية اعادة تنظيم الديون أوسع العمليات لأنها شملت 6 مليارات دولار وأهمها مشروع⁽⁶⁾ الليرة التركية القابل للتحويل.

لقد بلغ العجز⁽⁷⁾ في الميزان التجاري 04. 2 مليار دولار عام 1978 و25. 2 مليار دولار عام 1979 الا أنه تحسن بعد ذلك بسبب ارتفاع معدل الصادرات الذي بلغ 75. 2 مليار دولار نتيجة اجراءات التصدير وتخفيض الرسوم على تصدير المنتجات المصنعة. ويرى بعض المصدرين أنه لافائدة من التصدير سوى تراكم أموالهم في الخارج. وقد بلغت قيمة الواردات التركية خمسة مليارات من الدولارات بشكل بترول ومنتجاته، تليه الآليات والحديد والصلب.

أما العجز في الحساب الجاري فقد وصل 5. 2 مليار دولار عام 1979 وبلغ مجموع الديون الخارجية في شهر أيار 2. 14 مليار دولار بينما بلغت فوائدها 87. 1 مليار دولار خلال عام 1979.

وتشكل تحويلات العمال الأتراك المغتربين عاملا مشجعاً في ميزان المدفوعات اذ وصلت الى أعلى مستوى في خلال عام 1974 حيث بلغت 42. 1 مليار دولار ثم عادت فانخفضت الى 980 مليون دولار عام 1978 وذلك بسبب تحويل الجزء الأعظم منها بطرق غير رسمية نتيجة الفرق بين السعر الرسمي والسعر الحر لليرة التركية. ان مما يزيد الأزمة الاقتصادية هو لجوء الشركات الى اسلوب التحويل المزدوج للحصول على احتياجاتها من المواد المستوردة مما أدى الى انخفاض معدلات القطاع الخاص في مجال الصناعة

خاصة. وتقدر قيمة المواد المستوردة بطريقة غير قانونية حوالي 40 مليار دولار سنويا وتشمل تلك المواد : الذهب والأسلحة والمواد الأولية والمخدرات والتي يقدر دخلها السنوي بـ 1.5 مليار دولار. وإن أي محاولة لادخال تلك النشاطات في نطاق الشرعية سوف يؤدي الى التقليل من حجمها وسيدفع البعض الى المزيد من التستر والحل هو تنشيط التصدير ورسم سياسة اقتصادية داخلية تتلائم مع متطلبات السوق ووسائل الانتاج.

أثر الديون في زيادة الأزمة

تعد مشكلة الديون الخارجية لتركيا وفوائدها التي تبلغ 900 مليون دولار سنويا من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاقتصاد التركي. ولذلك فقد تم عقد اجتماع في باريس بمقر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 19/1/1980 بين مسؤولين أتراك وممثلي 14 دولة دائنة فضلا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي ولجنة السوق الأوروبية المشتركة، في محاولة للتوصل الى اتفاق يغطي الديون المستحق سدادها في الفترة ما بين عام 1980 وعام 1982 وكان قرار⁽⁸⁾ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن تركيا تحتاج ويسرعة مزيد من المعونة الدولية لمساعدتها في علاج مشاكلها الاقتصادية وحصلت بعد ذلك على قرض من صندوق النقد الدولي بلغ قيمته 1.625 بليون دولار لمساعدتها في التخلص من مشاكلها الاقتصادية الحادة التي سببتها الديون الخارجية الكبيرة والتي وصلت الى مايقرب 20 بليون دولار.

محاولة انقاذ الاقتصاد التركي

لقد بذلت الدول الغربية جهداً بالغاً لاعادة الاستقرار للاقتصاد التركي، وقد شكلت البرامج التي أوصى بها صندوق النقد الدولي مفتاح الجهد الذي تبذله لتغيير بنية الاقتصاد التركي. ومن ضمن هذه المجهودات اعادة جدولة الديون وقد اشترط الكونسورتوم التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوربية تنفيذ تركيا للاصلاحات التي أوصى بها صندوق النقد الدولي. فضلاً عن المساعدات الثنائية والمتعددة الأغراض حيث بلغت وعود المساعدة في 1978 - 1979 (11) مليار دولار. وان الوعود التي تلقتها تركيا بالمساعدة لاعادة جدولة الديون السابقة لاتفعل أكثر من تأخير الدفع وخلق مشاكل أخرى فيما بعد. ولما واجهت تركيا في 1978 ديوناً خارجية قدرها 2. 14 بليون دولار كانت سياستها في ادارة الديون كالأتي:-

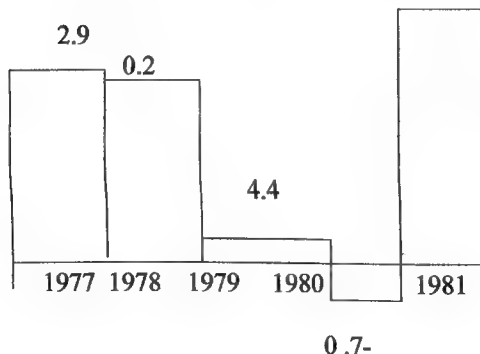
1. إيقاف نمو الديون قصيرة الأمد.
 2. اتخاذ ترتيبات تخفيض الديون.
 3. بذل الجهود للحصول على مصادر جديدة لسلف متوسطة وطويلة الأمد ولكن السلف قصيرة الأمد استمرت في النمو.
- وتشير مصادر حكومية الى ان المدفوعات من الأصل ومدفوعات الفائدة على الديون الخارجية مستتمة من 2. 2 بليون دولار في عام 1980 الى نحو 3. 5 بليون دولار في عام 1983.

وقد اعد مسؤولوا وزارة المالية خطة لاعادة جدولة الديون التجارية المختلفة غير المضمونة مثل تسليفات الموردين ومن الجهود الغربية الأخرى فضلاً عن اعادة جدولة الديون هو تعهدات الولايات المتحدة وبريطانيا

وفرنسا وألمانيا الغربية بدعم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية في محاولة تغطية النقص في ميزان مدفوعات تركيا لعام 1979. كذلك تعهد 14 قطر⁽⁹⁾ من أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية بتخفيض 900 مليون دولار. فضلا عن تعهدات البنك الدولي بتوفير 150 مليون دولار من 38 مصرفا كذلك المساعدة الأمريكية التي تبلغ 248 مليون دولار. وأخيرا محاولة صندوق النقد الدولي الضغط لاستحداث اصلاحات في البنية الاقتصادية التركية.

الانتعاش في عام 1981

دلت الاحصائيات على أن الاقتصاد التركي انتعش سنة 1981⁽¹⁰⁾ وأن نسبة النمو سنة 1981 وصلت الى حد لم تصله منذ 1977⁽¹¹⁾. وأن الدخل القومي للفرد خلال الفترة 1977 - 1981 يوضحها الرسم البياني التالي :-



يلاحظ ان نسبة النمو كانت سالبة سنة 1980 ولكن ارتفعت الى 4.4 عام 1981. أما الذهب فقد ازداد سعره خلال الفترة المذكورة آنفا بسبب ارتفاع نسب التضخم وأزمة الاستقرار السياسي والقروض المالية وارتفاع نسب الفوائد للديون عن مستوى التضخم كذلك فأن بدء الحرب العراقية الايرانية أدى الى ارتفاع كبير في سعر الذهب فوصل 12.500 ليرة ولكن بعد فترة رجع الى سعره الطبيعي وهو 11.0 ليرة.

وقد أورد التقرير (انقرة 1981) بعض النتائج منها أن نسبة النمو ازدادت بمقدار 4.4٪ وحيث أن خطة التنمية القومية تضمنت زيادة قدرها 3٪ ولكن الزيادة وصلت الى 5٪ في مجال الزراعة و3٪ في مجال الصناعة و8٪ في مجال الانشاءات و3.8٪ في مجال التجارة و3.5٪ في مجال المواصلات والاتصالات و4.3٪ في مجال الخدمات والمهن الحرة و4٪ في خدمات الدولة و1.36٪ في مجال الاستيرادات، كما يورد أيضا زيادة المبيعات خلال الفترة 1980/12 - 1981/12 فزادت مبيعات الجملة بنسبة 29.6٪. وأصبحت نسبة الغلاء في انقرة بين 22 - 28.4٪ بعد أن كانت في العام السابق له 77-96٪.

كما بلغت الزيادة في نسبة الايداعات في البنوك 89.3٪ وبلغت قروض هذه البنوك حتى شهر تشرين الأول ترليون 113.7 مليار ليرة وبذلك بلغت الزيادة 6.68٪ وفي مجال الصادرات والاستيرادات الخارجية بلغت نسبة زيادة الصادرات⁽¹²⁾ 64٪ (بسبب حرب الخليج الاولى بين العراق وايران فكانت تركيا للبلدين تصدر اليهما القمح والبيض والفواكه الطازجة والمجففة وعشرات المواد الغذائية مقابل الحصول على النفط) بلغت والاستيرادات 21.6٪ وبلغت نسبة الزيادة في الاستثمارات قياسا الى السنة الماضية 2.

74.2٪. وبلغ مجموع مابعثه العمال الأتراك حتى شهر أيلول مليار و928 مليون دولار وبلغت نسبة الزيادة في هذا المجال 9. 27٪. وبلغت رؤوس الأموال الأجنبية التي دخلت تركيا في الأشهر الستة الأولى 2. 148 مليون دولار.

منقصات الانتعاش الاقتصادي

على الرغم من الانتعاش الذي شهده الاقتصاد التركي في سنة 1981 في مجالات متعددة إلا أن هناك بعض المشاكل التي عكرت صفو الانتعاش الاقتصادي أهمها : -

1- أن معظم المصانع التركية كانت ولا تزال تعمل بطاقة 50٪ فقط كما أشارت إلى ذلك مجلة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ 3/ 1/ 1982 في عددها 1132 والسبب في ذلك يعود إلى قلة المال اللازم لشراء المواد الخام أو الآليات أو قطع غيار الآليات الموجودة فضلا عن انقطاع التيار الكهربائي ما بين الثلاث والخمس ساعات من أصل ساعات العمل اليومية في المصانع وحل هذه المشكلة يبقى ضمن مشكلة أكبر وهي تأمين ثمن المحروقات المستوردة على صعيد البلد ككل.

2- مشكلة التمويل حيث ترفع المصارف التركية فائدة على الديون تتراوح بين 60٪ - 90٪ وهذه الفائدة الكبيرة تجعل بعض الصناعيين يصدرون منتجاتهم بأسعار رخيصة ليتخلصوا من الدين المترتب تسديده ثم يتوقفون عن⁽¹³⁾ الإنتاج بانتظار انخفاض الفائدة ليتمكنوا من الاستدانة واستئناف الإنتاج.

3- اصرار المصرف الدولي على تجميد عدد وفير من المشاريع المرتفعة التكاليف وإيلاء الاهتمام الأساسي بمشاريع تطوير الطاقة لأن تركيا غنية بالفحم الحجري وقادرة عن طريق بناء المزيد من السدود على النهر للحصول على الكمية الكافية من استهلاكها الكهربائي.

وفي المؤتمر الاقتصادي الثاني أزمير حددت بعض المشاكل الاقتصادية وهي⁽¹⁴⁾:-

أولاً :- ان انتاج بعض المصانع هبط الى مادون 15% قبل حركة 12 أيلول/ 1981 أما بعدها فقد زاد الانتاج بنسبة تتراوح بين 80 - 90% بسبب القبض على زعماء المنظمات القومية.

ثانياً : ان اسلوب التمييز لمجرد الكسب الكبير والمفروض ان يخصص الفائض من الدخل للاستثمارات المفيدة. وأنه يقع على الجميع عبء تحرير الاقتصاد من أزماته.

ثالثاً : ان تقويم العملة الذي لجأت اليها تركيا هو تأكيد على أن التجارة الخارجية هي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني وينبغي لذلك زيادة انتاج المصانع ليخدم الاقتصاد ككل.

رابعاً : ان من أهم المشاكل التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد هي :-

أ- التضخم النقدي

ب- مشكلة الطاقة

أثر السياسة الاقتصادية لسنة 1980 على الاقتصاد التركي⁽¹⁵⁾

أدت سياسة أوزال بعد تسلمه مهمات وزارة المالية وتنظيم الأوضاع وفرض سياسات التقشف الى انخفاض التضخم من 94.2٪ عام 1980 الى 37.6٪ وإلى 32.7٪ و 28.8٪⁽¹⁶⁾ في الأعوام 1981، 1982، 1983 على التوالي، كذلك تسديد ديون تركيا المستحقة وتحقيق فائض من ميزان المدفوعات. واعتبرت⁽¹⁷⁾ سياسات أوزال (معجزة اقتصادية) أشبه بمعجزة وزير المالية الألماني في الخمسينات المستشار إيرهارد، ولكنه بعد ذلك لجأ الى تطبيق سياسات اقتصادية متحررة فأطلق حرية الاستيراد والتصدير وتحويل العملة وحرية الاستثمار سواء للمستثمر التركي أو الأجنبي ليؤدي ذلك الى اجتذاب مليارات الدولارات من الأموال العربية الفائضة وهذه السياسة مشابهة (لسياسة الانفتاح) التي طبقتها مصر في السبعينات وهي⁽¹⁸⁾ السياسة نفسها التي اتبعتها حكومة إسرائيل ابتداء⁽¹⁹⁾ من عام 1977. وأن مؤشرات السياسة التركية الجديدة هذه هي أولا زيادة النفقات 795 مليار ليرة تركية وتعادل 2.2 مليار دولار وتذكر وأن هذه الزيادة وقدرها 7.27٪ ستفق على خدمات الديون غير المنظورة وعلى⁽²⁰⁾ زيادة رواتب الموظفين التي فاقت المتوقع، وحسب توقعات المراقبين الاقتصاديين لمنظمة التعاون للتنمية ان هذه الزيادة تؤدي الى الاختلال بين السياسة التقديرية والسياسة المالية فالحكومة واقعة تحت تأثير (سيكولوجية التضخم) ممارستها لدى أصحاب العمل والعمال وقد طلب⁽²¹⁾ من القطاع العام والخاص زيادة الصادرات بأي وسيلة وبأي ثمن. ثم قام أوزال بعقد اتفاقيات اقتصادية مع الدول العربية وإيران وباكستان كذلك اقترض من صندوق النقد كما دعا دول⁽²²⁾ الخليج الى الاستثمار في المشاريع التركية الائتمانية كذلك الغى 8 وزارات لعدم حاجة تركيا اليها وإلى موظفيها

(ضمن خطة لخفض نفقات الموازنة) كما ينبغي أن تفي الحكومة التركية بوعودها في خفض الضرائب وخفض رسوم الاستيراد.

وأن هذه الخطة تؤدي الى استخدام أفضل للموارد ولكنها من جهة ثانية لا تساعد في سد العجز في الموازنة وبما أن هدف السياسة النقدية هو الحد من التضخم لذا سيؤثر النمو الاقتصادي سلبيا وخصوصا الصناعة إلا أن⁽²³⁾ العجز المالي التركي ازداد في سنة 1984 عن السنة السابقة مما اضطرها الى الاقتراض من صندوق النقد الدولي. كما تلقى أوزال وعودا من بعض الدول الخليجية⁽²⁴⁾ بمحض المستثمرين للاستثمار في تركيا.

أثر القروض الخارجية على الاقتصاد التركي

تحتاج أي دولة للمحافظة على قوة اقتصادها الى التمويل الداخلي والخارجي ويستحسن أن تعتمد⁽²⁵⁾ على نفسها قبل كل شيء لكي تبعد عن السياسات الخارجية للقروض أو الاعتماد على الغير، وعندما نقول ذلك لا يمكن أن ننكر أهمية القروض الخارجية وخاصة إذا لم يكن بإمكان الدولة سد كافة احتياجاتها من النواحي العمرانية أو التطوير في المجالات المختلفة. وقد اضطرت تركيا الى طلب القروض من دول مختلفة ولكن بالرغم من حصولها على مثل هذه القروض إلا أنها لم تستخدمها بشكل صحيح مما جعلها أمام صعوبات اقتصادية، وبالرغم من الاجراءات التي اتخذت منذ 1/24/1980 وحتى يومنا هذا لمعالجة الأزمة الاقتصادية إلا أننا نلاحظ أن الأزمة لا تزال موجودة مما يدفعها الى طلب قروض أخرى من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والسوق الأوروبية المشتركة ... الخ.

ان حصول تركيا على قروض خارجية وبدون شروط تعتبر من العوامل المساعدة لمعالجة الأزمة الاقتصادية لأن هذه القروض أنقذتها من المشاكل التي كانت تعاني منها فمئذ 1980/1/24 وحتى الآن تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي حول حصول تركيا على عدد من القروض وهذه الاتفاقيات جعلت تركيا تسير نحو التطور الاقتصادي بسبب الاستخدام الصحيح لهذه القروض.

تدري الاقتصاد التركي سنة 1985

لقد كان سبب رفض منح تركيا قرضا احتياطيا بقيمة 230 مليون دولار من صندوق النقد الدولي في أيار 1985 هو ارتفاع عجز الموازنة الحكومية من جهة واستمرار الارتفاع الحاد في معدل التضخم والملاحظ أن مايمه تركيا أكثر من حصولها على القرض المجدد هو حصولها على مباركة الصندوق لسياسة الحكومة التركية، لأن على ذلك تتوقف امور مالية عديدة بين أنقرة والمصارف العالمية الدائنة وحيث أن مباركة الصندوق سنة 1984 شجعت المصارف على تقديم قروض للحكومة التركية ولكن الوضع لم يكن مشجعا سنة 1985 فعلى الرغم من التحسن الظاهري في حجم الصادرات الأورو - آسيوية وسياسة التقشف التي اتبعتها لم تعط ثمارها في تقليص عجز الموازنة الحكومية.

وقد فرضت تركيا ضريبة القيمة المضافة على أسعار السلع المستهلكة عليها على غرار السياسة المتبعة في دول أوروبا الغربية وأهم من ذلك مسألة فوائد الديون المترتبة على تركيا والتي أعيدت جدولتها أكثر من مرة في السبعينات وأوائل الثمانينات. فإذا حصل ورفض صندوق النقد الدولي الخطط الاقتصادية للحكومة التركية فسوف تفقد تركيا فرصة الحصول على قرض أوروبي جديد فضلا عن ذلك ستضطر الى دفع استحقاقاتها المالية في موعدها

على الرغم من العجز الاقتصادي المستفحل مع العلم أن تركيا تدفع سنويا حوالي 1300 مليون دولار كفوائد لديونها المتراكمة وحيث أن تركيا قد أجلت سابقا التسديد الا ان ذلك لا يمكن ان يستمر طويلا وان الحلول لذلك لا يمكن ان تكون معالجات تقليدية كالتى كان الصندوق يوصي بها كالتوصية برفع الدعم عن الحاجات الضرورية وتقليص النفقات الحكومية وعدد موظفي القطاع العام وتخفيض قيمة العملة المحلية وحيث أن هذه المعالجات تؤدي الى تخفيض قدرة المواطن الشرائية والوصول بمستوى معيشته الى الحدود الدنيا أو حتى الافلاس. سبب ذلك هو سياسة اوزال عام 1980 وهي الانفتاح الاقتصادي واطلاق العنان لقوانين العرض والطلب وحجب الدعم المالي للموارد الرئيسية كالطاقة والشاي والسكر واللحوم فضلا عن مواد صناعية أولية كالزيت والاسمدة الكيميائية وغيرها كما خفضت الدولة عائداتها الكمركية بالنسبة الى الواردات على أمل أن تؤدي هذه الخطوة الى تحسين نوعية الانتاج بغية زيادة صادرات البلاد الى الخارج. كذلك لجأت الدولة الى تخفيض قيمة الليرة التركية 50% مما أدى الى ارتفاع كبير في الأسعار فتضاعفت النسبة الى 300% و400% لاسيما لسلع المصانع شبه الرسمية التي فقدت الدولة السيطرة عليها.

ورفضت المصارف الفوائد على القروض حتى وصلت 150% مما دفع صغار المستثمرين الى الصناعة فسحبت الودائع من المصارف وهذا أدى الى أزمة سيولة فائقة في المصارف فتهافت عليها عدا الأجنبية أو المدعومة من مصارف أجنبية وهذا بدوره أدى الى افلاس جماعي للمدخرين أما المنطقة المهمة فهي عدم ربط هدف زيادة الانتاج بتحديث المصانع أو تنويع الانتاج وتوسيعه فقد كانت الصناعة التركية كمثيلاتها من دول العالم الثالث تستورد الموارد الأولية والخام من الخارج ولم تحاول الاستفادة من المواد الأولية المحلية.

من جهة ثانية فقد استفادت شركات أخرى من التطورات السلبية هذه فابتلعت الشركات الصغيرة وأصبح هناك حوالي 25⁽²⁶⁾ شركة كبيرة تستفيد من الاعفاءات الضرائبية على الصادرات (حوالي 20٪ - 25٪) فضلا عن حصولها على تحويل العملات الصعبة الى الخارج وتتمتع هذه الشركات بامتيازات التصدير لأكثر من 70٪ من الصادرات التركية، هذا من جهة ومن جهة ثانية فقد تقلصت القدرات الشرائية الى مادون معدلها في عام 1963 وكان هذا حافزا للشركات المصدرة والتي تحمي الأرباح بالعملات الأجنبية.

كما أن المشكلة الأولى لتركيا هي كيفية تأمين أقساط الاستحقاقات المالية المترتبة للمصارف الأجنبية والتي تبلغ حوالي 3 مليار دولار خلال سنتين لذلك كانت تسعى للحصول على المزيد من القروض الأجنبية بدلا من تأمين الأقساط الأجنبية وتقدر دوائر صندوق النقد الدولي قيمة العجز الحقيقي بحوالي 1880 مليون دولار بينما قدرت الأرقام الرسمية العجز 1000 مليون دولار. ويلاحظ تزايد ديون سنة 1985 عن السنوات السابقة حيث بلغت 21680 مليون دولار وسجلت ارتفاع قدره 1.7٪ عن العام السابق وقد رافق ذلك ارتفاع التضخم الى 4.45٪⁽²⁷⁾.

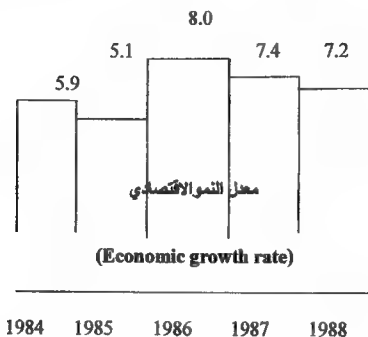
وقد لجأت الحكومة التركية الى الاقتراض من المصارف لتغطية عجز الموازنة. فضلا عن كل ذلك فإن مازاد من هذا العجز هو التناقص الشديد في صادراتها الى الشرق الأوسط حيث أن الزبائن الأساسيون لتركيا يتركزون في هذه المنطقة) فقد أدت حرب الخليج الى تدني قدرة هذه الدولة الشرائية كذلك تدني عائدات النفط من المنطقة وتراجع خطط التنمية من هذه الدولة. كذلك فإن صادرات تركيا لكل من العراق وإيران تضررت أيضا. وكذلك الحال بالنسبة للوضع التجاري بين تركيا ودول المجموعة الأوربية⁽²⁸⁾ فإن السوق

الأوربية المشتركة تعتمد الى تقنين الاستيراد والتشدد في تصريف البضائع المنتجة ضمن دول السوق وهذا يتعكس سلبيا على عدد من الدول بينها دول المغرب العربي وتركيا وهي دول تقيم علاقات تجارية واسعة مع كافة بلدان السوق الأوربية المشتركة.

وحيث أن المعادلة الاقتصادية دائرية فطبيعي أن يترك ذلك أثرا سيئا على الاقتصاد التركي، رغم ما تبذله الحكومة التركية من جهود لتطوير نظامها الاقتصادي تجاه دور القطاع العام الذي كان يمتلك المصانع الرئيسية ويهيمن على القطاع الخاص بما في ذلك محطات الطاقة والجسور ومشاريع البناء وغيرها ولكن هذه الجهود اعطت نتائج عكسية لأن هذه المشاريع المباعة لازالت تحصل على الدعم الحكومي. لذلك رأت الحكومة ضرورة إيقاف الدعم عنها ارضاء لطلبات صندوق النقد الدولي.

أثر البرنامج الاقتصادي لعام 1984 على الاقتصاد التركي

لقد كان أثر تطبيق البرنامج الاقتصادي لعام 1984 أنه أدى الى انخفاض العجز في الحساب الجاري الى أقل من مليار دولار واحد عام 1987 ويساوي 1.5 % من اجمالي الناتج القومي. وقد تم تحقيق هذا التحسن رغم الترددي في أوضاع التجارة لو قورنت مع التقدم الذي مرت به قبل عام بنسبة 12% ونشاهد أيضا في عام 1987 زيادة كبيرة في الصادرات والواردات فقد ارتفعت كمية الصادرات حوالي 36% وزادت الواردات بمعدل 27% خصوصا في النصف الثاني في عام 1987. ويبين الرسم البياني التالي سرعة زيادة الانتاج القومي الاجمالي خلال الفترة 1984 - 1988.



أما العائدات السياحية فقد زادت 55٪ لعام 1987 وانعكست هذه الزيادة في عدد السياح وفي توظيف الاستثمارات السياحية. كما تنعكس تحويلات العمال النقدية في الخارج بزيادة قدرها 24٪ كزيادة في التدفق الفعلي في المبالغ المرسلة مثلها مثل الزيادة الناجمة عن سعر الصرف للدولار والمبارك وزادت مدفوعات الفوائد رغم انخفاض معدل الفائدة أكثر من 17٪ مما يدل على الزيادة في القروض الخارجية من المقرضين. وفي عام 1987 ارتفع مجموع الرأسمال التركي إلى جانب الصافي من رأس المال المتدفق من الخارج للأجل الطويل والمتوسط إلى أكثر من 1.5 مليار دولار أمريكي مع زيادة في التسديد.

كما نلاحظ زيادة كبيرة في الرأسمال المتدفق من البنوك التجارية ووكالات القروض التصديرية وقروض البنك الدولي على شكل تحويل برامج ومشاريع اقتصادية. وقدرت مجموع ديون تركيا الخارجية 38.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 1987 وهي تساوي 59٪ من إجمالي الناتج القومي، وقد تركزت

السياسات الاقتصادية التركية عام 1987 على مجالين هما السياسة النقدية وسياسة القطاع العام .

وتشير التوقعات الى ان معدل التضخم سينخفض الى دون 20٪ مع نهاية 1991 كذلك سيهبط الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى حوالي 0.6 ٪. بواقع اجمالي الناتج القومي علما بأن تخفيف حدة هذا العجز في الحساب الجاري له اثره في تقليل ارتباط تركيا بالمدخرات الأجنبية وبالتالي يساعد في احتواء تفاقم الديون الخارجية وتتطلب عملية تعزيز مكانة تركيا الخارجية مع الاحتفاظ بمعدل نمو ثابت لا يقل عن 5٪، سياسات مالية ونقدية حذرة فضلا عن سياسات واقعية للأسعار ومن ثم يتوجب تخفيض العجز الكلي في القطاع العام حوالي 5٪ من اجمالي الناتج القومي مع حلول عام 1991.

وتشير التوقعات حسب برنامج تركيا الاقتصادي للأجل المتوسط الى نتائج ايجابية⁽²⁹⁾ فالمفروض ان يزداد معدل الادخارات المحلية بنسبة نقطتين في الفترة 1987 و 1991، فاذا زاد معدل الادخارات المحلية أربع نقاط بدلا من اثنتين خلال فترة البرنامج فإن ذلك يعني بأن معدل التنمية الاقتصادية قد بلغ 6 أو 5.6 ٪ دون الضغوط التضخمية وسيكون هذا المعدل المرتفع من النمو منسجما مع غاية الحسابات الجارية لبرنامج الأجل المتوسط وبالتالي يستجيب لتمويل خطة التنمية التقليدية وهي 5٪.

والى ان يتم تقليل تبعية تركيا للقروض الخارجية فإن الحكومة تعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها مباشرة في مشاريع ضخمة ذلك لأن اتباع هذه السياسة النقدية والمالية تتيح المجال أمام استقرار مالي أكبر ووضع خارجي مرن للغاية علاوة على التحديد المناسب للأسعار وعلى الأخص جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. لقد تم صياغة البرنامج

الاقتصادي لعام 1988 ضمن نطاق برنامج الأجل المتوسط الذي يتركز على المعدل الحقيقي لاجمالي الناتج القومي المتمثل في 5٪ وتهدئة التضخم الى دون 35٪ مع نهاية العام.

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فالهدف هو تخفيض العجز في الحساب الجاري الى 3.1 ٪ من اجمالي الناتج القومي أي بمحدود 885 مليون دولار. ولكي تتحقق هذه الأهداف يجب ممارسة سياسة مالية محكمة وبارعة تسيطر على الطلب الداخلي واتباع سياسات واقعية بما في ذلك سياسة سعر الصرف والفائدة التي تعمل على تسخير الادخارات المحلية وتحسين شروط المنافسة، كما ستواصل الحكومة في تقليل دور القطاع العام في اقتصاد البلاد وتوجيه جهودها الى هدف تخصيص المشاريع الاقتصادية الحكومية.

المبحث الثاني

الازمات الاقتصادية في الالفية الثالثة

ان الازمة الاقتصادية التركية لم تات من فراغ وانما كان هناك اسباب عديدة سبقتها وادت الى حدوثها ومن هذه الاسباب :

1. تفاقم الديون الخارجية لتركيا حيث بلغت 104 مليار دولار عام 2000 ويفائدة سنوية تزيد على خمسة مليارات دولار واصبحت تمثل الجزء الاكبر من واردات الدولة، والمشكلة الرئيسة في مسألة الديون الخارجية هي ان معظم القروض وخاصة بعد عام 1992 لم تستخدم في اماكنها الصحيحة ولم يتم بها بناء مشاريع تنموية بل اهدر معظمها واصبحت تركيا في اغلب الاحيان تقترض لتسديد التزاماتها ازاء قروض سابقة⁽³⁰⁾. فضلا عن الديون الخارجية ومشكلاتها هنالك الديون الداخلية التركية التي تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد حيث بلغت هذه الديون عام 1998 (40) مليار دولار. ولكي نأخذ فكرة عن مدى تاثر تركيا بمبالغ الديون وفوائدها نشير الى ان تسديد القروض الداخلية مع نسب الفوائد العالية جدا اصبح يشكل نسبة 95% من قيمة واردات جميع الضرائب المفروضة والتي تمثل اهم وارد للحكومة وهذه نسبة كبيرة جدا وتشير الى ان الاستمرار في سياسة الاقتراض بفوائد عالية لايعني سوى ازمات اقتصادية والوصول الى طريق مسدود ويؤكد بعض الاقتصاديين الاثراك انه او استغلت المبالغ التي دفعتها تركيا خلال العشرين سنة السابقة من القروض وفوائدها في التنمية الاقتصادية بشكل صحيح لكان من الممكن دفع عجلة الاقتصاد التركي.

2. التضخم : يعاني الاقتصاد التركي منذ عدة سنوات من التضخم وكان ينظر اليه بانه نتيجة طبيعية للاتفاق الحكومي على مشاريع ضخمة ولاسيما في

عهد رئيس الجمهورية الاسبق توركوت اوزال الذي استطاع تحقيق قفزة اقتصادية في تركيا. فكان التضخم ضريبة لا بد منها لمثل هذه القفزة الاقتصادية والانفاق الواسع على المشاريع الضخمة ولا سيما السدود ومحطات توليد الطاقة بالإضافة الى الاتفاق العسكري الضخم ولكن في بداية عام 1999 ازداد التضخم بنسبة كبيرة حيث بلغ 99% بعد ان كانت عام 1998 نسبة 69.7%. وكان من اهم اسباب ارتفاع نسبة التضخم عدم الاستقرار الداخلي (الازمة الكردية) بالإضافة الى الازمة الروسية التي ادت الى خروج الرساميل. والازمة السياسية التركية التي انتهت باقالة حكومة مسعود يلماز Mesud yilmaz. وبحلول الازمة الاقتصادية التركية عملت الحكومة على تعويم الليرة التركية مما ادى ذلك الى فقدان جزء كبير من قيمتها في السوق بالإضافة الى ضخ الدولة كميات ضخمة من احتياطات النقد الاجنبي لدعم العملة المحلية. حيث ان تعويم الليرة التركية اصبح يهدد بالفشل برنامج الحكومة التركية الذي تطبقه لمكافحة التضخم.

3. العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات : يمكن ان يعتبر العجز في الميزان التجاري خلال فترة العقدين الاخيرين من الزمن من الاسباب التي ادت الى ظهور الازمة الاقتصادية. ومن خلال ملاحظة الميزان التجاري نرى زيادة العجز بمرور الاعوام حيث بلغ هذا العجز 8.2 بليون دولار عام 1992⁽³¹⁾ ثم ازداد ليصل الى 14.1 و 19.6 بليون دولار عامي 1993 و 1996 على التوالي⁽³²⁾. وبلغ هذا العجز اقصاه (26.7) بليون دولار في عام 2000 حيث ان الصادرات التركية لم تتمكن من توفير الاستيرادات وهذا مما ادى بالنهاية الى وجود عجز في ميزان المدفوعات التركي ايضا. مما اضطر تركيا بذلك الى تغطية العجز بالاقتراض وبعديلات فائلة مرتفعة.

4. انضمام تركيا الى الاتحاد الكمركي الاوربي : يعد الانضمام الى الاتحاد الكمركي الاوربي الخطوة الاولى الضرورية لتركيا للدخول الى الاتحاد الاوربي. وهذه العضوية في الاتحاد الكمركي تعني رفع جميع الرسوم الكمركية عن البضائع المصدرة او المستوردة بين تركيا ودول السوق الاوربية المشتركة وكانت هذه الدول هي الراجحة من ذلك وتركيا هي الخاسرة في هذا الامر للاسباب التالية :-

- أ. بدأت تركيا منذ دخولها الى الاتحاد الكمركي تخسر كل عام موارد كبيرا يبلغ اربعة مليارات دولار تقريبا كانت تحصل عليها من الرسوم والضرائب الكمركية على البضائع الاوربية المستوردة.
- ب. زادت الفجوة كثيرا بين قيمة البضائع المصدرة الى اوربا وقيمة البضائع المستورة منها أي زاد العجز التجاري لتركيا.
- ج. بعد رفع الحاجز الكمركي لم تستطع الصناعة التركية الناشئة منافسة الصناعة الاوربية المتقدمة التي ظهرت في الاسواق التركية مما ادى الى اقفال العديد من المصانع التركية وتسريح الالاف من عمالها وهذا ادى بدوره الى تقليص الناتج المحلي الاجمالي وزيادة عدد العاطلين عن العمل.

5 - انضمام تركيا الى صندوق النقد الدولي : ادت الازمة المالية في بدايتها الى دخول تركيا الى صندوق النقد الدولي IMF في عام 1999 الذي الحق بتركيا ضرر كبير بالرغم من القروض والمساعدات المالية التي قدمتها. حيث ان العلاج الذي قدمه الصندوق كان اكثر سوءا في زيادة هذا المرض. فقد طالب صندوق النقد الدولي من جانبه تركيا اجراء عمليات جراحية على اتفاقيها العام وتقليل العجز العام حيث اصبح العجز العام بسبة 14 ٪ من الناتج

المحلي الاجمالي GDP واصبحت مدفوعات الفائدة الى اصحاب السندات ويشكل اساسي المصارف التركية الخاصة تمثل الانفاق الاكبر في الميزانية حيث وصلت الى 42 ٪ من اجمالي انفاق الحكومة المركزية في تلك السنة بالاضافة الى ذلك طالب صندوق النقد الدولي ازالة كل العيوب والمشاكل التي لحقت بالنظام المصرفي المضطرب من خلال خفض الحاد للدين الحكومي وفي المحاولة لاجراء هذا التخفيض في العجز فقد عمدت الحكومة الى حرمان مصارفها من المصدر الرئيسي لها للحصول على ارباح دون أي مخاطر حيث اصبحت الارباح على قروض الليرة التركية 12 ٪ في اب عام 2000 بعد ان كانت 30 ٪ عام 1999 هذا الهدر في الارباح ضرب كافة المصارف. ويعمل صندوق النقد الدولي تردده من اجل منح تركيا مساعدة ضخمة بان هنالك مخاوف من عدم قدرة الحكومة التركية من تجاوز الازمة⁽³³⁾.

6 - زيادة الانفاق الحكومي :ان زيادة الانفاق الحكومي بشكل كبير كان من الاسباب الرئيسة التي ادت الى الازمة الاقتصادية التركية حيث بلغ الاسراف في الانفاق الحكومي حسب دراسة اعدھا الاتحاد غرف البورصة التركية مايقارب 19. 502 مليار دولار خلال فترة السنوات العشر 1990 - 2000 واشارت هذه الدراسة الى ان معظم الحكومات المتعاقبة في هذه الفترة كانت فاشلة في سياستها الاقتصادية مع ان هذه الحكومات اتبعت سياسة تقشفية في فترات قليلة من الزمن الا انها لم تثمر شيئاً بسبب الاسراف في النفقات الذي لم ينقطع.

7 - الانفاق العسكري : يشكل الانفاق العسكري في تركيا نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي التركي. وخلال السنوات العشر الماضية وخاصة مابعد الحرب الباردة ازداد حجم الجيش التركي وتعاظم الانفاق عليه، وتعد القوة

المسلحة التركية الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية ضمن حلف شمال الاطلسي الناتو، كما تحتل المرتبة السابقة من بين اكبر مستوردي الاسلحة في العالم حسب احصائيات عام 1996. كما بلغ الاتفاق العسكري التركي عام 1996 8 مليارات دولار ويشكل نسبة تتراوح ما بين 4-5.4٪ من الناتج المحلي الاجمالي⁽³⁴⁾. وعلى اثر الازمة الاقتصادية التركية اعلن الجيش التركي بانه سيقفل الاعتمادات المخصصة لشراء الاسلحة بما قيمته 19.5 مليار دولار في عام 2001 كما اعلنت هيئة اركان الجيش التركي بانها ستعمل على اجراء تنفيذ 32 ٪ فقط من المشاريع القصيرة والمتوسطة والطويلة الامل واعادة النظر في النسبة الباقية على ضوء تطورات الوضع الاقتصادي الحالي.

8 - الهزات الارضية : شهدت تركيا في عام 1999 اكبر هزتين ارضيتين خلفت وراءها اضرار كبيرة بلغت بقيمة عشرة بليون دولار.

9 - المصارف الحكومية : ذكر في بداية تحليلنا لازمة للازمة الاقتصادية التركية ان بداية الازمة كانت بظهور تقرير الوكالة التركية للتنظيم والرقابة والمصارف BRSA وهي الادارة الاولى التي اظهرت عجز الاقتصاد التركي حاليا نتيجة لوجود عمليات احتيال واقراض لشركات وهمية او لرجال اعمال دون اخذ ضمانات كافية ثم هروب اصحاب الشركات الوهمية ورجال الاعمال الى الخارج مع هذه المبالغ ولم تعط الحكومة ارقاما محدودة لهذه المبالغ المهربة وان كان بعض المحللين يقدرونها بما يقارب 100 مليار دولار، علما ان هناك تقارير قدمت عن اعمال هذه المصارف الى المسؤولين الاتراك الا انها اهملت ولشهور عديدة حتى تفاقم الوضع واصبح علاج هذه المسألة حالة صعبة جداً.

10 - الحصار الاقتصادي على العراق : فضلا عن ذلك يمكن اعتبار فرض الحصار الاقتصادي على العراق واستمراره من الاسباب المهمة لوجود

اللازمة الاقتصادية في تركيا. حيث يعد العراق الشريك التجاري الاكبر بالنسبة لتركيا في فترة الثمانينات من القرن السابق⁽³⁵⁾ حيث بلغ معدل التبادل التجاري بين العراق وتركيا 2. 423 مليار دولار عام 1988⁽³⁶⁾.

وتشير الاحصائيات حسب تقديرات الخبراء الاتراك ان خسارة تركيا جراء انحسار تجارتها مع العراق بحوالي خمسين مليار دولار في السنوات الاحد عشر الماضية حيث كانت تستورد تركيا نصف احتياجاتها من النفط من العراق عبر خط انابيب يومورتاليك بالاضافة الى ان العراق كان يستخدم الموانئ التركية لنقل صادراته الى اوربا والدول الاخرى والذي يمثل دخلا كبيرا لصناعة النقل التركية، كما ان تجارة الترانسيت للبضائع المستوردة عبر تركيا والعراق ودول الخليج العربي كانت تشكل مبالغ كبيرة ايضا⁽³⁷⁾.

ونتيجة لوجود الازمة الاقتصادية التركية حاول الاتراك اعادة العلاقات الاقتصادية مع العراق محاولة منها لتعويض خسائرها حيث انها لم تستطع ان تستغل المادة 50 من ميثاق الامم المتحدة خلال السنوات الماضية واستطاعت تركيا ان تمد الجسور التجارية القديمة مع العراق عام 2000 وهو ما اثر على اقتصادها بشكل ايجابي عن طريق التجارة الحدودية والتجارة عبر مذكرة التفاهم حيث بلغ حجم التجارة بين البلدين حوالي ملياري دولار ارتفع الى ثلاث مليارات عام 2001.

تعد الازمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد التركي من الازمات الكبيرة التي تمر بها دول العالم، ولم تشهد تركيا في تاريخها الحديث ومنذ تاسيسها مثل هذه الازمة. وترجع بدايات هذه الازمة الى 21 تشرين الثاني 2000 فبعد اصدار تقرير الوكالة التركية للتنظيم والرقابة المصرفية BRSA والذي هو جزء من قانون جديد تم تشريعه تحت ضغط صندوق النقد الدولي IMF واضطر

البنك المركزي التركي ضخ ماقيمته 3 بليون دولار من احتياطيته من الدولارات داخل النظام المصرفي في محاولة لابقاف التدهور الذي اصاب الليرة التركية وهي تواجه الدولار، اذ فقدت الليرة التركية 47٪ من قيمتها ازاء الدولار وارتفعت الاسعار بصورة مفاجئة وتباطأت القطاعات الاقتصادية بمختلف انشطتها وهذا التقرير يتضمن تحليل 80 مصرف من المصارف الخاصة مع التركيز على عشرة من المصارف حيث عانت هذه المصارف من خسائر وصلت الى 1.8 بليون دولار في اقتصاد يعاني من مشاكل متمثلة بتكاليف استيرادات النفط وتفجير كلف الاستيراد فضلا عن العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن قصر الصادرات في امكانية توفير الاستيرادات حيث بلغت الصادرات التركية 27.3 بليون دولار عام 2000 بزيادة قدرها 2.8 ٪ عن 1999 بينما سجلت الاستيرادات من جهة اخرى زيادة سنوية قدرها 32.7 ٪ اذ بلغت 54 بليون دولار امريكي لنفس العام مما يظهر وجود عجز في الميزانية التجارية بلغ 26.7 بليون دولار⁽³⁸⁾.

وتشكل السلع الصناعية نسبة كبيرة من قطاع الاستيراد في تركيا وتاتي ليس فقط من الولايات المتحدة وانما ايضا من الاتحاد الاوربي، وحيث ان العملة الاوربية كانت قد فقدت ماقيمته 28٪ مقابل الدولار منذ شهر كانون الثاني 1999 مما ادى ذلك ايضا الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات التركي حيث ان كلف الاستيراد من الاتحاد الاوربي شهدت ارتفاعا بنسبة 25٪، مما اضطر تركيا على تغطية العجز بالاقتراض ومعدلات فائدة مرتفعة. هذه الازمة المالية دفعت البنك المركزي التركي الى اتفاق اكثر من 4.3 بليون دولار من اصل 21 بليون دولار من الاحتياطي الموجود لديه⁽³⁹⁾.

وفي 19 شباط 2001 شهدت تركيا ازمة مالية ثانية نتيجة لوجود البيع الغير اعتيادي في القروض التركية واسواق العملة. مما اضطر البنك المركزي التركي الى انفاق (10) بليون دولار من احتياطيهِ من الدولارات خلال يومين اثنين فقط في محاولة بائسة منه لابقاء الليرة التركية قوية وارتفعت معدلات الفائدة بشكل كبير في غضون اسبوع لتصل الى 40٪ مما فاقم من هذه الازمة المالية والسياسية.

وجاءت الازمة بعد جدال بين الرئيس التركي احمد نهجديت سزر Ahmed Necdet Sezar ورئيس الوزراء بولند اجويد Bulent Ecevid في 19 شباط 2001 مما ادى في نفس الوقت الى اغراق الليرة التركية بطريقة انية من قبل مؤسستان ماليتان كبيرتان في سوق لندن هما HSBS مصرف شتغهاي وهونك كونك وشركة مرخصة قياسية، واتخذ هذا الهجوم ضربة قاضية من قبل ان يمتلك أي شخص تقييم مخاطر الازمة السياسية مما ادى الى الحاق الديون الدوليين بهاتين المؤسستين.

وبعد مضي اسبوع على الازمة اكد مسؤولين اترك بانهم بحاجة الى المزيد من الاموال لتصل الى 25 بليون دولار من اجل تحاشي العجز الذي بلغ اكثر من 75 بليون دولار على شكل قروض اجنبية ومن اجل تحقيق جميع الالتزامات. ان الخوف الذي انتاب اوساط العملة في تركيا احدث مخاطر على البنوك التركية حيث بلغ مجموع الاموال 54 بليون دولار كقروض من المصرف الاوربي الى تركيا وان معظم تلك القروض التركية جاءت من مصارف المانية⁽⁴⁰⁾.

تخفيف حدة الازمة

اتخذت الحكومة التركية عدد من الاجراءات المهمة من اجل تخفيف حدة الازمة الاقتصادية او محاولة معالجتها ومن اهم هذه الاجراءات هي طلب الحكومة التركية من الخبير الاقتصادي التركي الذي يقيم في الولايات المتحدة الامريكية منذ سنوات عدة وهو السيد كمال درويش Kemal dervis للعودة الى تركيا حيث تم تعيينه وزير الدولة للشؤون الاقتصادية وطلبت الحكومة منه تقديم برنامج اقتصادي من اجل انقاذ تركيا من ازماتها الحالية.

وبعد دراسة قام بها الوزير الجديد استغرقت 45 يوما، قدم خطته الاقتصادية لكنه اكد في مؤتمر صحفي يوم السبت 14/4/2001 على انه يحتاج الى دعما قويا من البرلمان كي تنجح الخطة في اجتذاب الدعم المال الاجنبي الذي تحتاجه الدولة بشدة والذي يقدر مابين عشرة مليارات الى اثني عشر مليار دولار. واعلن رئيس الوزراء بولند اجويد من جهته ان حكومته الائتلافية تدعم هذا البرنامج بقوة. كما اكد درويش على عدم فرض ضرائب جديدة واعتبر ان النمو كان سلبيا مع تراجع بنسبة 3% ونسبة تضخم 52.5% لسنة 2001 ورجح ان يرتفع معدل النمو خلال عام 2002 بنسبة 5%. كما اوضح بانه على تركيا ان تعيد هيكلة اقتصادها بشكل جذري حتى لاتشهد مجددا ازمات مماثلة مشددا على ان تركيا بلد غني بموارده وهي قادرة على ان تبلغ خلال السنوات المقبلة معدل نمو ايجابي. اما اهم مجاء في الخطة الاقتصادية الجديدة ماياتي :

1. اصلاح النظام المصرفي وقوانين البنك المركزي حيث بلغت القوانين الجديدة الخاصة بالبنك المركزي والمصارف التركية مايقارب 15 قانون

جاء بها البرنامج والتي اقر بعض منها البرلمان التركي حيث تم اعطاء حرية وصلاحيات اكبر للبنك المركزي التركي بينما تؤكد القوانين الاخرى الخاصة بالمصارف بضرورة التعجيل بعمليات الدمج بين المصارف وتشديد نظام العقوبات على استخدام اموال المصارف⁽⁴¹⁾.

2. التعجيل ببرامج الخصخصة : ان برنامج الحكومة التركية الذي عرض على صندوق النقد الدولي يتضمن عمليات تسريع خصخصة العديد من المؤسسات الحكومية التركية في عام 2001 الى بيع اصول بقيمة مليار دولار، ومن بين الاصول الحكومية الخطوط الجوية التركية ومعامل الحديد والصلب ومصانع الورق ومعامل تكرير السكر وكذلك شركة الموانئ الوطنية تركيا تيليكوم التي ستخصص بنسبة 99٪ لكن على ان لا تتعدى نسبة المستثمرين الاجانب منها على 49٪.

كما تضمن قرار الحكومة في هذا المجال بيع الف من الدور الحكومية واستئنت من ذلك الدور العائدة لملاك المحاكم والجامعات والجيش كما تنوي الحكومة بيع مساحات واسعة من الاراضي الاميرية وهي الاراضي التي تملكها الدولة.

3. السعي من اجل تقديم طلب عاجل من صندوق النقد الدولي ومن الدول الغنية السبعة بقدار 15.7 مليار دولار حيث تمهد مجلس ادارة صندوق النقد الدولي منح مساعدات اضافية بقيمة 10 مليار دولار منها ملياران من البنك الدولي دعما لخطة الاصلاحات التي وضعها وزير الاقتصاد كمال درويش.

4. محاولة تخفيف حدة التضخم وتخفيض نسبة الفائدة في القروض أكد بولند اجويد رئيس الوزراء التركي انه ملزم بالاستمرار في سياسات الاصلاح وانه لا يزال يعطي الاولوية لمكافحة التضخم وان الحكومة ستنتظر حتى يستقر سعر الليرة قبل ان تشرع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف التضخم. وبالفعل اعلن وزير الاقتصاد التركي كمال درويش ان بيانات التضخم التي جاءت اقل من التوقعات في ايار 2002 واطهرت ان تركيا يمكن ان تحقق اهداف التضخم لعام 2002 حيث تقلصت نسبة التضخم السنوية الى 46.2 % في منتصف عام 2002 بعد ان كانت تشكل نسبة 52.5 عام 2001 وتعمل تركيا على الوفاء بالهدف المحدد لوصول نسبة التضخم العام الحالي 2002 الى 35% في نهاية السنة ووضح التقرير النصف سنوي الذي يصدر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرها في باريس عام 2001، ان تركيا تواجه تحديا كبيرا يتمثل في استعادة مصداقيتها بعد الازمة الحالية التي شهدتها في شباط 2001. وتوقع المنظمة ان ينخفض معدل التضخم الى ثلاثين بالمئة في نهاية العام المقبل. وبدأت المنظمة في تقريرها اكثر تشاؤما من الحكومة التركية في تقريرها للنمو والتضخم هذا العام كما تتوقع ان ينكمش الاقتصاد التركي بنسبة 4% هذا العام مع تحسن الصادرات نتيجة لانخفاض قيمة العملة الذي يعمل على الحد من الاضرار الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد. كما ذكرت المنظمة ان ميزان المبادلات التجارية سيبقى على الغالب يعاني من عجز.

5. امكانية الاستفادة من حركة السياحة في تركيا تأمل الحكومة التركية ان يساهم قطاع السياحة في تخفيض بعض اعباء الازمة ودخول نسبة

كبيرة من العملات الاجنبية التركية ولاسيما ان السياحة في تركيا
اصبحت بعد هبوط سعر الليرة التركية ارخص بكثير من الدول
الاوربية.

وبالرغم من نجاح بعض الاصلاحات في برنامج الانقاذ الاقتصادي الا ان
عمليات التطبيق في كثير من هذه الاصلاحات كان صعبا وكان مثار جدل بين
اعضاء مجلس البرلمان التركي حيث ان موضوع الاصلاحات معقد ومتشعب
كما ان عوامل عدة تؤثر عليه بشكل مباشر وغير مباشر بالاضافة الى ان هنالك
عوامل اخرى لازالت غير واضحة المعالم ولا يمكن معرفة مدى تحقيقها.
بالاضافة الى عدم قبول الاحزاب المعارضة لكثير من فقرات الاصلاحات التي
جاء بها كمال درويش ومحاولة عرقلتها.

اثرت الازمة الاقتصادية التي مرت بها تركيا على الحالة الاجتماعية وكان
لها افرازات عديدة على الشعب التركي. ومن اهم هذه الاثار ارتفاع اسعار
العديد من البضائع والسلع والمحروقات والتبغ واجور الهواتف والكهرباء
بالاضافة الى تردي الاحوال المعيشية مما ادى ذلك الى خروج الاف الاشخاص
الى الشوارع في مظاهرات احتجاج على الحكومة التركية وفي جميع المدن التركية
وخاصة اسطنبول وانقرة، كما اغلق العديد من التجار متاجره ونزلوا الى
الشوارع مطالبين باستقالة الحكومة التركية ورفعوا شعارات ضد الحكومة
وصندوق النقد الدولي. وبما اثار قلق الحكومة ايضا ان معظم المشاركين في
التظاهرات ليسوا مدفوعين سياسيا بل هم ببساطة وصلوا الى المرحلة التي
لا يستطيعون عندها اعادة انفسهم ومواصلة حياتهم الاعتيادية. كما ان العديد
من الاشخاص وخاصة التجار انتحروا بسبب الازمة الاقتصادية وعدم امكانهم
تسديد ما بذمتهم من ديون متراكمة بالعملة الصعبة.

ان ما يمكن قوله هو ان الازمة الاقتصادية في تركيا بدأت مع بداية تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد التركي عام 1999 تحت عنوان مكافحة التضخم الذي رافق الاقتصاد التركي منذ نشأة الدولة التركية الحديثة، وخلال ثلاث سنوات من هذا التدخل وقع الاقتصاد التركي بكامله تحت قبضة صندوق النقد الدولي ليسجل اسوأ أداء له منذ أكثر من نصف القرن، حيث أصبحت جميع موارد البلاد موجهة لخدمة القروض التي قدمها الصندوق، يعني ان الولايات المتحدة أحكمت سيطرتها على القرار السياسي التركي من خلال سيطرتها على اقتصادها.

هوامش ومصادر الفصل الثاني

1. Year book of social economic indicators of OIC member countries 1987, publication department, SESRTCIC Ankara , Turkey.
2. Year book , Ibid.
3. تجدر الإشارة هنا بأن اوزال صرح اخيرا ان حكومته لن تسمح لصندوق النقد الدولي بفرض شروطه على حكومته.
4. المقصود بها ادارة سليمان ديميريل.
5. الفاينشال تايمس في 1979/2/26.
6. وقد ادخل عام 1975 وبموجبه يقدم للمدعويين نسب الفائدة السائدة في تركيا مع حمايتهم ضد مخاطرة التحويل وهذا يفيد في استمرار تدفق رأس المال الأجنبي.
7. د. رواء زكي يونس الطويل، تطور هيكل الصادرات الزراعية التركية وأثرها على النمو، مركز الدراسات التركية، الأرشيف، موصل، العراق.
8. Year book , Ibid.
9. النشرة الاستراتيجية - عدد 14 - 14/8/1980 مجلد 1-1.
10. د. عبد الكريم كامل، تحليل واقع واتجاهات تطور التجارة التركية، 1989.

11. د. رواء زكي يونس الطويل، أثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية، سلسلة شؤون اقليمية، العدد 16، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، 2008.
12. د. قيس عبد الفتاح، التجارة الخارجية لتركيا مع دول العالم، أرييف مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1997.
13. د. رواء زكي يونس الطويل ود. وصال العزاوي، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، العراق، 2002.
14. جورج كويتر، خبرة التكيف في تركيا 1980 - 1985، التمويل والتنمية، 1987.
15. لقد شهد عام 1980 تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي.
16. د. رواء زكي يونس الطويل، التضخم في الاقتصاد التركي للفترة (1977 - 1987) المؤتمر الأول لمركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق، 1989.
17. د. صباح محمود، دراسات عن تركيا، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
18. لقد أدت هذه السياسة الى تعقد المسألة الاقتصادية ولكن الذي خفف من حدتها صادرات النفط وتحويلات المصيرين العاملين في الخارج.
19. لقد أدت هذه السياسة بالاقتصاد الاسرائيلي الى نتائج سلبية.

20. فاروق توفيق ابراهيم، العلاقات العربية - التركية في مجال النفط والمياه، رسالة ماجستير، بغداد، 1987.
21. وتتمثل في رفع الأسعار والمطالبة بزيادات ضخمة في الأجور.
22. كانت خطة أوزال (رئيس الوزراء التركي) هي الاستقطاب للأموال العربية. لأن قانون الاستثمارات الجديد يعطي الحرية كاملة للمستثمر وخاصة اختيار المشروع وتحويل الأرباح.
23. بسبب الدين العام وتقييد السيولة.
24. ان صندوق النقد الدولي لا يعتمد في حل مشاكل الدول أو مساعدتها على الموازين الاقتصادية فقط وإنما كون تلك الدول المعنية على علاقة سياسية جيدة بالدول الممولة للصندوق، لاسيما الولايات المتحدة. وحيث أن تركيا ترتبط بعلاقات وثيقة بالحلف الأطلس لذلك ينبغي أن تحظى من دول الحلف الأطلسي على الدعم الاقتصادي الممكن للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية.
25. التنمية الاقتصادية للدكتور محمد زكي شافعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1970.
26. د. وصال نجيب العزاوي ود. رواء زكي يونس الطويل، العلاقات الاقليمية لتركيا، سلسلة دراسات دراسات استراتيجية، العدد 34، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، 2002.

27. Statistical year book of Turkey , state
Institute of statistical prime Ministry of
Turkey many years.

28. د. رواء زكي يونس الطويل ود. وصال نجيب العزاوي، السياسة
العامة في تركيا، الركيزة الاقتصادية، سلسلة دراسات استراتيجية،
العدد 30، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العراق، 2002.

29. مروان عبد المالك دنون، التكيف الهيكلي للاقتصاد التركي، تنمية
الرافدين، العدد 46، 1996، جامعة الموصل، العراق.

30. مثنى عبد الرزاق حسن، المديونية والتجارة الخارجية في تركيا،
اوراق تركية معاصرة، العدد (14)، صيف 2000، مركز
الدراسات التركية، جامعة الموصل ص 161.

31. د. رواء زكي يونس الطويل ود. وصال نجيب العزاوي، السياسة
العامة في تركيا، مصدر سابق، ص 63.

32. قبیس سعید عبد الفتاح، مثنى عبد الرزاق حسن، العلاقات
الاقتصادية العراقية التركية وسبل تطويرها، مجلة ام المعارك، العدد
22، 2000، ص 58.

33. Wiliame Enghahl , opcit , p 21.

34. د. ابراهيم خليل احمد، تنامي القدرات العسكرية التركية وتأثير
ذلك على الامن الوطني العراقي، العلاقات العربية التركية في
مواجهة القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات التركية، جامعة
الموصل، ص 71-72.

35. د. رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي في تركيا، 1980 - 1996، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الاول ن السنة الثالثة، شتاء 2001، ص ص 16 43.

36. Statistics Year book of Turkey, Ankara, 1993

37. قيس سعيد عبد الفتاح، مثنى عبد الرزاق حسن، مصدر سابق، ص ص 60-61.

38. نظام التجارة الخارجية التركية لعام 2001، الشركة العامة للاستيراد والتصدير، ترجمة اريج عبد الرزاق 2002/3/7.

39. William Engdahl, Turkey, s Financial System on the Skid, s , E. I. R. Vol; 27, no; 48, December 8, 2000 , p21.

ترجمة انور محمود، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل.

40. Jeffrey Steinberg , Turkish Crisis Could Trigger Global. Financial Chaos E. I. R , Vol, 28; iv , March 9, 2001 pp. 54-55.

ترجمة انور نجم محمود، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، نيسان 2001.

41. محمد عبد الفتاح، تركيا تفرض بحر من الازمات، مجلة فلسطين المسلحة، العدد الخامس، السنة التاسعة عشر، لندن، ايار 2001، ص ص 44.

الفصل الثالث

تركيا وصندوق النقد الدولي

المبحث الأول: تراجع معدل نمو الاقتصاد التركي في 1999
المبحث الثاني: تداعيات شروط صندوق النقد الدولي على الاقتصاد التركي
المبحث الثالث: تركيا وصندوق النقد الدولي

تركيا وصندوق النقد الدولي

المقدمة

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين .

فخلال هذا العقد، ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى، حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء لم يود إلا إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العمالة. ومن أجل المحافظة على الاحتياطات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها، بينما فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية. على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة. وقد أدت سياسات إفقار الجار هذه إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقصاً حاداً وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة⁽¹⁾.

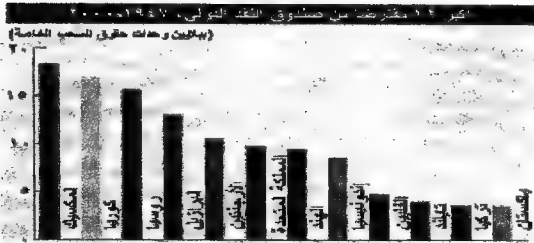
ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق (أو

اتفاقية التأسيس (المؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف . وفي كانون الاول/ ديسمبر 1945، جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 29 بلداً على اتفاقية تأسيسه.

والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944.

والجدير بالذكر أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944.

شكل -1- يوضح أكبر 12 مقرضاً من صندوق النقد الدولي
2000-1947



تمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1. تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة نهىء سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2. تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية .

3. العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات .

4. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة نحو التجارة العالمية .

5. تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي .

6. العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته⁽²⁾ .

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات. ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم .

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي. وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً. وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي. ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقها⁽³⁾.

عندما يتوجه أحد البلدان إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إما أن يكون في أزمة اقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها؛ فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفدة ونشاطه الاقتصادي راكداً أو أخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة. ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد واسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار فيه، ينبغي الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي و/أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية. ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لا بد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل

للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج في "خطاب نوايا" توجهه الحكومة إلى مدير عام الصندوق.

وتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراء الصندوق في صياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمماً لمواجهة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني. ويعد هذا أمراً أساسياً لتحقيق فعالية البرنامج وحتى يتسنى للحكومة اكتساب التأيد الوطني له. ومثل هذا التأيد - أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم الشعور بالملكية المحلية للبرنامج - (local ownership) هو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه.

ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف. والواقع أن كثيراً من البرامج يجري تعديلها أثناء التنفيذ. يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تلبورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء. وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني⁽⁴⁾.

مشكلة الفصل الثالث

انطلاقاً من سنوات 1980 جرى، سواء في بلدان العالم الثالث أو الشرق أو البلدان الصناعية، استعمال أزمة الديون العمومية كبقيّة ممنهجة لفرض سياسات تقشف باسم التقويم. فقد اتهمت الحكومات القائمة سابقاتها بالعيش في مستوى يفوق إمكاناتها باعتمادها السهل على الاقتراض وبرزت بذلك لجوءها إلى 'تقويم' للنفقات العمومية والاجتماعية بوجه خاص كما لو

تعلق الأمر بتقويم حزام بشده درجات إضافية. فيما يخص بلدان العالم الثالث والشرق بدأ النمو الهائل للديون العمومية في نهاية سنوات 1960 وأفضى الى أزمة تسديد انطلاقا من 1982. ولهذا الاستدانة مسؤولون وهم موجودون أساسا في البلدان الأكثر تصنيعا: البنوك الخاصة والبنك العالمي وحكومات دول الشمال التي سلفت مئات ملايين الاورو دولارات والبترو دولارات.

لأجل استثمار فوائضهم من الرساميل والبضائع قام هؤلاء الفاعلون بمنح قروض بمعدلات فائضة منخفضة جدا. وعلى هذا النحو تضاعفت الديون العمومية لبلدان العالم الثالث والشرق اثني عشر مرات فيما بين 1968 و1980. وفي البلدان الصناعية أيضا ارتفعت الديون العمومية بشكل كبير في سنوات السبعينات لما حاولت الحكومات مواجهة نهاية 'العقود الثلاث المجيدة' لما بعد الحرب باعتماد سياسات كينزية لإنعاش الآلة الاقتصادية.

وشكلت هذه السياسات التي يدعو إليها الليبراليون الجدد بداية هجوم للرأسمال ضد العمال. وبضغط الديون بدأت السلطات العمومية تقلص النفقات الاجتماعية ونفقات الاستثمار لاعادة التوازن الى الحسابات ثم لجأت الى قروض جديدة لمواجهة ارتفاع معدلات الفائدة.: إنها 'كرة الثلج' الشهيرة التي عاشتها ربوع الكرة الأرضية خلال سنوات الثمانينات أي الارتفاع الآلي للديون بسبب الأثر المركب لمعدلات الفائدة المرتفعة والقروض الجديدة الضرورية لتسديد القروض السابقة⁽⁵⁾. ولأجل تسديد الديون العمومية استعملت الحكومات بشكل كبير الضرائب التي تم تغيير بنيتها بشكل تراجمي خلال سنوات 1980-1990: المحفّضات اخلب المداخل الجبائية الناتجة عن الاقتطاع من مداخل الرأسمال بينما ارتفع قسط الضرائب المفروضة على العمال من جهة وعلى الاستهلاك الجماهيري عبر تعميم الضريبة على القيمة

المضافة ورسوم الإنتاج من جهة أخرى. باختصار تأخذ الدولة من العمال والفقراء لتمطي للأغنياء وللرأسمال: انه بالضبط نقيض سياسة إعادة التوزيع المفروض أن تشكل الانشغال الأول للسلطات العمومية.

أهمية الفصل الثالث

ان أزمة الديون في سنوات 80 وثيقة الارتباط لنزع التقنين التي تدير العولة الليبرالية الجديدة. صاحب الارتفاع الهائل للديون العمومية من نهاية سنوات 60 الى بداية سنوات 80 نمو سوق الأورو دولار أي إحدى المراحل الأولى لنزع تقنين النظام النقدي العالمي واسواق العملات. بدأ تطبيق سياسات التقويم الهيكلي في بلدان المحيط مباشرة بعد انفجار أزمة الديون في 1982. ومثل ذلك استمرارا بشكل جديد لهجوم بدأ قبل 15 سنة.

بالنسبة لاستراتيجي حكومات الشمال والمؤسسات المالية متعددة الأطراف التابعة لها، بدءا بالبنك العالمي، كان من الضروري للغاية الرد على التحدي المتمثل في فقد السيطرة على قسم متزايد من بلدان المحيط (البلدان التابعة): ففي سنوات الاربعينيات الى سنوات الستينيات تواصل استقلال البلدان الآسيوية والأفريقية وتوسعت الكتلة الشرقية بأوروبا وانتصرت الثورات الصينية والكوبية والجزائرية وظهرت سياسات شعبية وقومية طبقتها أنظمة رأسمالية تابعة - من البيرونية في الأرجنتين الى حزب المؤتمر الهندي مروراً بالقومية الناصرية -. باختصار تطورت حركات ومنظمات جديدة على المستوى العالمي مشكلة خطراً على سيطرة القوى الرأسمالية الكبرى ⁽⁶⁾.

وتمثل القروض الكبيرة الممنوحة ابتداء من النصف الثاني من الستينيات لعدد متزايد من بلدان المحيط (بدءاً بالحلفاء الاستراتيجيين ككونغو

موبوتو واندونيسيا سوهارتو وبرازيل الديكتاتورية العسكرية وصولا الى بلدان كيوغوسلافيا والمكسيك) مادة مزينة لا والية كبيرة لاستعادة السيطرة. وتهدف هذه القروض الموجهة الى تخلي تلك البلدان عن سياستها القومية وربطاً أقوى لاقتصاديات المحيط بالسوق العالمي الذي يسيطر عليه المركز. كما يتعلق الأمر أيضاً بتأمين تزويد اقتصاديات المركز (البلدان الرأسمالية الصناعية) بالمواد الأولية والمخروقات. وكان الهدف المتوخى من خلال خلق تنافس بين بلدان المحيط وحفزها على تعزيز نموذجها التصديري هو خفض أسعار المواد التي تصدرها وبالتالي خفض تكاليف الإنتاج في الشمال ورفع معدل الربح. كما يتعلق الأمر، في سياق تنامي نضالات تحرر الشعوب والحرب الباردة مع الكتلة الشرقية، بتعزيز منطقة تأثير البلدان الرأسمالية الرئيسية.

طبعا لا يمكن ان نقول ان البنوك الخاصة والبنك العالمي وحكومات الشمال نظمت مؤامرة. لكن مع ذلك لم تكن السياسات المتبعة من طرف البنك العالمي واهم حكومات البلدان الصناعية في مجال القروض للبلدان التابعة خالية من طموحات استراتيجية وباختيارها طريق التسديد تحت إهانات صندوق النقد الدولي تكون بلدان المحيط قد حولت لفائدة الرأسمال المالي ما يعادل عدة خطط مارشال. وأدت سياسات التقويم الى التخلي التدريجي عن عناصر أساسية من السيادة الوطنية مما أفضى الى تبعية البلدان المعنية للبلدان الصناعية وشركاتها متعددة الاستيطان. ولم يتمكن أي من البلدان المطبقة للتقويم الهيكلي من الحفاظ المستديم عن معدل نمو مرتفع. ومع ذلك تزايدت أشكال التفاوت الاجتماعي. ولا يوجد ضمن البلدان الملقومة أي استثناء⁽⁷⁾. وتروم القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي منذ 1982 ثلاثة أهداف هي: وضع الإصلاحات البنوية التي يفرضها التقويم (2) ضمان تسديد

الدين (3) تمكين. البلدان المستدينة تدريجيا من الاستفادة من القروض الخاصة عبر الأسواق المالية.

يتضمن التمويل الهيكلي نوعين كبيرين من الإجراءات. الأولى إجراءات صدمة (بشكل عام تخفيض قيمة العملة ورفع معدلات الفائدة داخل البلد المعني) والثانية إصلاحات هيكلية (خصخصة وإصلاح جبائي، الخ) وقد بلغت تخفيضات قيمة العملة التي يفرضها صندوق النقد الدولي معدلات من 40 إلى 50 بالمائة. وهي تهدف إلى جعل صادرات البلدان المعنية أكثر قدرة على المنافسة بشكل يسمح برفع مداخيل العملة الصعبة الضرورية لتسديد الدين. ولها ميزة أخرى من وجهة نظر مصالح صندوق النقد الدولي والبلدان الصناعية، تتمثل في خفض أسعار المواد المصدرة من بلدان الجنوب.

ولها بالنسبة لهذه الأخيرة نتائج سلبية أكثر: إنها تؤدي إلى انفجار أسعار المواد المستوردة إلى أسواقها الداخلية وتضعف الإنتاج الداخلي.. وهكذا لا ترتفع تكاليف إنتاجها فحسب، سواء في الزراعة أو الصناعة أو الحرف، وذلك بقدر استعمالها مواد مستوردة بعد التخلي عن السياسات المتمركزة حول الذات، بل إن القدرة الشرائية لأوسع جماهير المستهلكين تمهد (يرفض صندوق النقد الدولي كل ربط للأجور بالأسعار) كما أن خفض قيمة العملة يؤدي إلى تفاقم التفاوت في توزيع الدخل إذ أن الرأسماليين المتوفرين على السيولة النقدية يحرمون على شراء العملة الصعبة قبل خفض العملة المحلية. وهكذا فإن قيمة السيولة النقدية لديهم تتضاعف عند خفض العملة بـ 50 بالمائة.

أما سياسة معدلات الفائدة المرتفعة فلا تؤدي من جهةها سوى إلى مقاومة الانحسار الداخلي: الفلاح أو الصانع الحرفي الذي يتعين عليه الاقتراض لشراء

المواد الضرورية لإنتاجه يتردد في الإقدام على ذلك أو يقلص إنتاجه بفعل نقص في الإمكانيات. وعلى العكس يزدهر الرأسمال الريعي. ويسرر صندوق النقد الدولي هذه المعدلات بأنها ستستقطب الراسمائل الأجنبية التي يحتاجها البلد. والواقع أن الراسمائل التي تجذبها هذه الممارسات راسمائل طيارة تنجى الى بلدان أخرى عند مواجهة أدنى مشكل أو ظهور فرص ربح أفضل.

ومن إجراءات التقويم الأخرى الخاصة ببلدان المحيط: إلغاء الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المواد والخدمات الأساسية والإصلاح الزراعي المضاد. ففي أغلب بلدان العالم الثالث تم دعم المواد الغذائية الأساسية (الأرز والخبز...) للحيلولة دون ارتفاع كبير لأسعارها. وتلك أيضا في الغالب حال النقل الجماعي والكهرباء والماء. ويطلب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بشكل ممنهج إلغاء هذا الدعم مما يؤدي الى إفقار الأكثر فقرا وإلى انقاضات جوع أحيانا. أما في مجال ملكية الأرض فيقوم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهجوم طويل النفس يرمي الى القضاء على كل أشكال التملك الجماعي. وهكذا حصل على تغيير فصل من دستور المكسيك يحمي الأملاك الجماعية. وتمثل خوصصة الأراضي الجماعية أو أملاك الدولة في جنوب الصحراء الأفريقية أحد الاوراش الكبيرة التي تشتغل فيها هاتان المؤسساتان⁽⁸⁾.

ثمة إجراءات تطبق في العالم برمته بمقادير متفاوتة حسب موازين القوى الاجتماعية ومنها: تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد وخفض النفقات الاجتماعية والخصوصية والإصلاح الجبائي لصالح الراسمائل ونزع تقنين سوق الشغل والتخلي عن أوجه أساسية في سيادة الدولة وإلغاء مراقبة الصرف وتشجيع ادخار المعاشات بالرسمة ونزع تقنين المبادلات التجارية وتشجيع عمليات البورصة... ومن المثير انه من مالي الى المجلترا ومن كندا الى البرازيل

ومن فرنسا الى التايلاند ومن الولايات المتحدة الأمريكية الى روسيا ثمة تشابه وتكامل بين سياسات التقويم الهيكلي بالمحيط وما يسمى سياسات التطهير والتكشف والتلاقي بالمركز. وفي كل مكان كانت أزمة الديون العمومية مبررا لهذه السياسات⁽⁹⁾.

وفي كل مكان يمثل تسديد الدين العمومي آلة جهنمية لتحويل الخيرات لصالح مالكي الرساميل. ويلخص فرنسوا شينيه الوضع بوضع جمل: أن أسواق سندات الدين العمومي (أسواق السندات العمومية) التي أقامتها أهم البلدان المستفيدة من العولة المالية وفرضتها لاحقا على باقي البلدان (دون مصاعب كثيرة في الغالب) هي حسب صندوق النقد الدولي نفسه حجر زاوية العولة المالية. وبلغة واضحة، إنها بوجه الدقة اصلب آلية وضعتها الليبرلة المالية لنقل الخيرات من بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية الى أخرى ومن بعض البلدان الى أخرى. ان الهجوم على أسس القوة المالية يستدعي تفكيك هذه الأولويات وبالتالي إلغاء الدين العمومي، ليس فقط دين البلدان الفقيرة بل أيضا دين كل بلد ترفض قواه الاجتماعية الحية استمرار الحكومة فرض الكشف في الميزانية على المواطنين باسم تسديد فوائد الدين العمومي.

فرضية الفصل الثالث

يفترض البحث ان برامج التقويم الهيكلي وغيرها من برامج الكشف آلة حرب ترمي الى تدمير كل او آليات التضامن الجماعي (من الأملاك الجماعية الى أنظمة التعاقد التوزيعية) والى إخضاع كل مجالات الحياة البشرية لمنطق الربح. ان المدلول العميق لسياسات التقويم الهيكلي هو الإلغاء المنهجي لكل العقبات التاريخية والاجتماعية أمام الانتشار الحر للرأسمال بما يتيح له مواصلة منطقه القائم على الربح الآتي كيفما كانت الكلفة الإنسانية والبيئية. يجب إنجاز

القطيعة مع هذا المنطق والتخلي عن سياسات التقويم الهيكلي أينما يجري
تطبيقها وإعادة بناء جملة أواليات لمراقبة الرأسمال بكيفية تعطي الأسبقية
للإنسانية.

المبحث الاول

تراجع معدل نمو الاقتصاد التركي في 1999

المطلب الأول: معدل النمو الاقتصادي التركي للفترة 1923-1999

نشر معهد الدولة للإحصاءات تقريره السنوي في الواحد والثلاثون من آذار عام 2000 حول نسبة النمو في الاقتصاد التركي لسنة 1999م، وجاءت الأرقام والإحصاءات المقدمة فيه؛ لتؤكد حقيقة لا يمكن تجاهلها وهي أن الاقتصاد التركي سجل تراجعاً حاداً في تلك السنة، وشهد تقلصاً في جميع القطاعات تقريباً، فقد بلغت نسبة التراجع في إجمالي الناتج القومي غير الصافي 4.6% في سنة 1999م مقارنة بعام 1998م، وهي أكبر نسبة تراجع وتقلص في الاقتصاد التركي منذ خمس وخمسين سنة.

إن أكبر تراجع وتقلص شهده الاقتصاد التركي في العهد الجمهوري كان في عام 1945م أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو العام نفسه الذي انتقلت فيه تركيا إلى نظام تعدد الأحزاب، وبلغت نسبة التقلص في الاقتصاد التركي آنذاك 15.3%، ويمكن فهم وتبرير ذلك الهبوط والتراجع بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية التي دمرت اقتصاديات دول عديدة من بينها دول أوروبية متقدمة، ولولا مشروع مارشال الذي أنقذ الاقتصاد الأوروبي من الدمار لعانت هذه الدول مشاكل اقتصادية كبيرة⁽¹⁰⁾.

إلا أن الاقتصاد التركي بدأ يسجل منذ عام 1950م تقدماً مطرداً حتى عام 1998م، إذا استثنينا بعض الأزمات التي مرت بها ولاسيما في عام 1994م، فقد بلغ متوسط دخل الفرد في تركيا عام 1998م أكثر من ثلاثة

آلاف دولار في السنة (3224 دولارًا)، بينما بلغ متوسط نصيب الفرد في العالم آنذاك - حسب تقرير البنك الدولي لعام 1998- 2950 دولارًا في السنة، أي تجاوزت تركيا في عام 1998م المتوسط الدولي لدخل الفرد في العالم، ولكن ويعد هذا التقلص الشديد في الاقتصاد التركي هبط معدل دخل الفرد في عام 1999م إلى 2878 دولارًا، أي هبط دون المستوى المتوسط لدخل الفرد في العالم.

وتدل الأرقام الإحصائية الواردة في التقرير السنوي لمعهد الدولة للاتصالات على أن رفاهية الفرد التركي قد ارتفعت أكثر من ستين ضعفًا منذ تأسيس الجمهورية حتى عام 1998م، ففي عام 1923م (وهو عام تأسيس الجمهورية) كان دخل الفرد 45 دولارًا في السنة، وكان إجمالي الدخل القومي 723 مليون دولار. ارتفع إلى 200 مليار دولار تقريبًا عام 1998م أي أن الاقتصاد التركي كان يكتسب قوة متصاعدة في معظم السنوات الماضية.

جدول 1- نسبة التقلص في قطاعات الاقتصاد التركي

اسم القطاع	نسبة التقلص
الزراعة	4.6 %
الصناعة	5 %
البناء	12.7 %
التجارة	6.8 %
المواصلات والاتصالات	4 %
الأعمال الحرة والخدمات	4.8 %
ضريبة الواردات	5.7 %

المصدر: معهد الدولة للإحصاءات، انقر، تركيا، 2000.

بينما كانت هناك بعض القطاعات الاقتصادية التي سجلت بعض التقدم وأهمها: البنوك والمؤسسات المالية 3. 5٪، والبناء والتشييد وتملك العقارات 1. 1٪، وخدمات الدولة 7. 2٪، المؤسسات التي لا تستهدف الربح 5. 2٪.

غير أننا إذا أخذنا في الاعتبار مجموع الزيادة والتخلص نرى أن النتائج الإجمالي سلبية ويبلغ (4. 6٪).

وإذا كان الاقتصاد التركي في تصاعد مستمر في معظم الأعوام - كما ذكرنا- عدا بعض أعوام الأزمات (وأهمها عام 1994م)، فإن النظرة السريعة على سير الاقتصاد في السنوات القليلة الماضية تظهر الصورة الآتية لمعدل النمو الاقتصادي:

جدول 2- معدل نمو الاقتصاد التركي للفترة 1995-1999

السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1995	+ 8٪
1996	+ 7.1٪
1997	+ 8.3٪
1998	+ 3.8٪
1999	- 6.1٪

المصدر: معهد الدولة للإحصاءات، أنقرة، تركيا، 2000.

وكما يوضح الجدول فقد جاءت سنة الأزمات (أي سنة 1999م) فهبط الاقتصاد التركي هذا الهبوط الكبير.

المطلب الثاني: أسباب التقلص في نمو الاقتصاد التركي

عندما نبحث عن أسباب هذا الميوط والتقلص في الاقتصاد التركي، نجد الجواب يربط هذا التراجع بسببين:

1. هو سبب خارجي، أي الأزمة العالمية في الاقتصاد التي ظهرت في بلدان جنوب شرق آسيا ثم تسربت إلى أقطار عديدة. وكانت للأزمة التي أصابت الاقتصاد الروسي تأثيرات سلبية على الاقتصاد التركي، نظراً للحجم الكبير للتبادل الاقتصادي بين البلدين، ولاسيما تجارة الشنطة، حيث بلغ مقدار هذه التجارة أكثر من 7 مليارات دولار في السنة في بعض الأعوام قبل حدوث هذه الأزمة، وبعد حدوث الأزمة الكبيرة في الاقتصاد الروسي تراجعت هذه التجارة تراجعاً كبيراً.

2. هو سبب داخلي، متعلق بالزلازل الكبير الذي ضرب تركيا في 17 اب / أغسطس من العام 1999، والذي أضر الاقتصاد ضرراً بالغاً؛ لأن الزلازل حدثت في أهم منطقة صناعية تحتوي على 30% من مجموع المعامل والمنشآت الصناعية لتركيا وقلّدت البعض قيمة الأضرار التي تسبب فيها هذا الزلازل بما بين (150-200) مليار دولار.

في الوقت ذاته فإن العديد من المحللين الاقتصاديين للتبرير يرون أن هذا التراجع والتقلص في الاقتصاد التركي جاء نتيجة للسياسة الاقتصادية الخاطئة للحكومة الحالية والحكومة السابقة (وهي حكومة مسعود يلماز)، فالحكومة السابقة توجهت لأعمال الطرق الباهظة الثمن لمشاريع شابتها شكوك كثيرة في سوء الاستغلال، كما توجهت الحكومة السابقة والحالية إلى إصدار سندات حكومية بنسب فائدة كبيرة في محاولة لسد عجز الميزانية، مما أدى إلى انسياب

رؤوس الأموال لشراء هذه السندات بدلاً من استثمارها في توسيع الصناعة وامتصاص فائض البطالة.

فقد كان هناك تراجع في جميع القطاعات الاقتصادية في عام 1999م، تراجع في الإنتاج.. وفي التصدير.. والسياحة.. والبناء.. والخدمات.. والصناعة والاستثمار، ولا يحق لأحد ربط هذا التراجع بمحادثة الزلزال؛ لأن التراجع كان مستمراً طيلة الأشهر التسعة لعام 1999م، بينما وقع الزلزال في 17 اب / أغسطس من العام 1999، أي أن تركيا كانت متجهة للفقر الاقتصادي قبل الزلزال؛ لذا لا يجوز وضع مسؤولية التراجع الاقتصادي على الزلزال.

كما اتفق الخبراء الاقتصاديون على أنه كان للتضخم العالي تأثير سلبي كبير، مما أدى إلى هبوط شديد في القيمة الشرائية للعملة المحلية، وأثر هذا بدوره على الطلب على السلع في الداخل وفي الخارج، وتبع هذا هبوط في الإنتاج وهبوط في التصدير وزيادة البطالة، وربما كان السببان المقدمان من قبل الحكومة قد ساهما في زيادة التراجع، لكن التضخم كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير (الاقتصاد التركي)⁽¹¹⁾.

المبحث الثاني

تداعيات شروط صندوق النقد الدولي على الاقتصاد التركي

المطلب الأول: جهود لوقف آثار الأزمة الاقتصادية منذ الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام 2000.

لم تفلح جميع الإجراءات التي اتخذتها حكومة رئيس الوزراء التركي بولند أجويد، وكذلك وزير الاقتصاد كمال درويش حتى الآن، في وقف تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تضرب البلاد منذ تشرين الثاني / نوفمبر 2000، والتي بلغت ذروتها في شباط / فبراير 2001 بانهيار قيمة العملة الليرة بعد قرار تعويمها وفقدانها لأكثر من 45٪ من قيمتها مقابل الدولار، وأدت الأزمة إلى وقف خطة إصلاح اقتصادي لخفض التضخم بقيمة 11.5 مليار دولار يقدمها صندوق النقد الدولي، بسبب معدل الانكماش الذي سجله الاقتصاد التركي نهاية عام 2000 والذي بلغ نحو 4٪، توقعات الخبراء والمراقبين بأن يرتفع معدل التضخم إلى نحو 80٪ مع نهاية عام 2001، الزيادة في أعباء تركيا من الديون العامة وخدماتها نتيجة القروض التي زادت عن 30 مليار دولار منذ اندلاع الأزمة، ارتفاع فوائد السندات التي تم إصدارها لتغطية الديون الداخلية، والتي تجاوزت أيضاً الـ 10 مليارات دولار. على جانب آخر، فإن انعكاسات خطط وزير الاقتصاد الإصلاحية ستكون محدودة في ظل استمرار الفساد وغياب أي إصلاحات سياسية حقيقية.

أن تفجر الأزمة الاقتصادية عام 2000 اثر شروط صندوق النقد الدولي لمكافحة التضخم بدءاً من الطلب بتصفية البنوك الخاسرة، وهو ما كشف عن

فساد كبير في هذه المصارف تورط فيه مسؤولون كبار في الدولة، إلى باقي الشروط التي كانت عماد خطة وضعها وزير الاقتصاد التركي كمال درويش- الذي استدعي على عجل من البنك الدولي حيث كان يعمل نائباً لمدير البنك- وتتضمن: تخفيض الإنفاق الحكومي، تعزيز العائدات الضريبية، التوسع في برنامج الخصخصة، إعادة النظر في الدعم الزراعي الذي تقدمه الحكومة، إصلاح البنك المركزي ومصادرة الملكية، وذلك بمنع البنك من منح أية اعتمادات مالية إلى المؤسسات العامة المنهارة مالياً، إعادة تنظيم إجراءات عمليات الشراء الرسمية للأراضي من قبل الدولة واقتصارها على ما هو ضروري، رفع الدعم عن بعض السلع الإستراتيجية، تجميد المطالبة برفع الأجور في القطاعين الخاص والعام، خصخصة شركة ترك تليكوم للاتصالات، والخطوط الجوية التركية، وتحرير قطاع التبغ، أن مليارات صندوق النقد الدولي المشروطة ستعمق الأزمة الاقتصادية وستطال تأثيراتها في المستقبل جميع الأتراك.

المطلب الثاني: نتائج برامج صندوق النقد الدولي

ان تداعيات شروط صندوق النقد الدولي كما يلي:

1. تفاقم ظاهرتي المديونية وعدم الثقة، تقدر الديون العامة عام 2001 التي توزع تحتها تركيا حسب البيانات الرسمية بنحو 164 مليار دولار منها 114.3 مليار دولار ديوناً خارجية والباقي داخلية، وهذه الأرقام لا تشمل القروض الجديدة التي تزيد عن 30 مليار دولار. والقروض الجديدة ستعمل على زيادة أعباء المديونية السنوية وبالتالي استنزاف المزيد من الموارد المالية، مع الافتراض أن القروض الجديدة ستستخدم في المجالات الصحيحة.

أما على صعيد الديون الداخلية، والتي تقدر بنحو 50 مليار دولار، فإن الحكومة تحاول حلها من خلال إصدار سندات مسعرة بعملات أجنبية وبفائدة أعلى وهو ما يزيد من الأعباء المالية أيضاً.

وفي هذا السياق أعلنت وزارة الخزانة التركية في الثاني عشر من حزيران عام 2001 أنها تريد مبادلة ما لا يقل عن 3000 تريليون ليرة (2.58 مليار دولار) من الديون المحلية بمجموعة من السندات المرتبطة بعملات أجنبية في محاولة لتخفيف أعباء الديون الهائلة. وإثر ذلك سجلت البورصة التركية تراجعاً بنسبة 3٪ بسبب حالة الشك في جدوى خطة المبادلة التي يساندها صندوق النقد الدولي كوسيلة لتمديد آجال استحقاق الديون المحلية التركية وتخفيف ضغط تجديد الديون على الخزانة التي عصفت بها الأزمة المالية.

إن هدف وزارة الخزانة التركية المتمثل في مبادلة نحو 2.5 مليار دولار من الديون المحلية يكاد لا يذكر، مقارنة مع المبالغ التي يتوجب على الحكومة دفعها هذا العام كفوائد على تلك الديون.

وكانت وزارة الخزانة قد أعلنت في 25 أبريل 2001 أنها أصدرت سندات دين عام قيمتها 10 آلاف تريليون ليرة (8.2 مليارات دولار) لمواجهة خسائر اثنين من مصارف القطاع العام، حيث بلغت خسائر الرسوم في المصرفين بالإضافة إلى مصرف ثالث نحو 20 مليار دولار في نهاية عام 2000 بسبب القروض المعدومة والمتعثرة، وبذلك يكون مجموع ما أصدرته الحكومة من سندات خلال النصف الأول من هذا العام ما يقارب من 10.7 مليارات دولار.

ويقول محللون: إن كلفة دين أنقرة الخارجي ارتفع كثيراً في ضوء تراجع قيمة الليرة التي فقدت بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة أكثر من 45٪ من

قيمتها، وتقدر الميزانية التكميلية قيمة الديون وخدماتها التي يتوجب على الحكومة دفعها هذا العام بنحو 35 مليار دولار، وهو ما يزيد عن مجمل القروض التي قدمها صندوق النقد والبنك الدوليان بمقدار 5 مليارات دولار.

2. انهيار برنامج مكافحة التضخم، بدأ صندوق النقد الدولي تطبيق برنامجا لخفض التضخم في عام 1999 بناء على اتفاق مع الحكومة التركية وُقِعَ نهاية عام 1997، حيث تراجعت نسبة التضخم في السنة الأولى من تطبيق البرنامج إلى نحو 60٪، أما نسبة التضخم التي كان مستهدف تحقيقها في عام 2000 فكان يجب أن تتراوح ما بين 20 إلى 25٪ لتصل في عام 2001 إلى نحو 10٪ فقط، لكن هذا لم يتحقق وبقيت نسبة التضخم مع نهاية العام 2001 تقريبا من 44٪⁽¹²⁾.

ومع انهيار سعر العملة التركية وتويعها انهار برنامج صندوق النقد الدولي لمكافحة التضخم البالغة تكاليفه نحو 11.5 مليار دولار، وبدأت معدلات التضخم بالارتفاع من جديد، حيث وتضاعف عما كانت عليه عام 2000. واستناداً إلى التقرير نصف السنوي الذي أصدرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونشر في الثالث من ايار / مايو 2001، فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة دفعت معدل التضخم إلى الارتفاع إلى نحو 80٪ مع نهاية العام 2001 بسبب الأزمة المالية والاقتصادية التي عانت منها البلاد.

وتوقعت المنظمة أن يقفز التضخم في أسعار المستهلكين نهاية عام 2001 إلى معدل سنوي يبلغ حوالي 80٪ قبل أن تعمل الحكومة لمحاولة خفضه إلى 30٪ نهاية العام 2002، فيما توقعت الحكومة التركية أن يبلغ التضخم مستوى 52٪ نهاية العام 2001، و20٪ نهاية العام 2002. وقدّرت المنظمة، التي تتخذ من باريس مقراً لها، أن يسجل الاقتصاد التركي انكماشاً بنحو 4٪

العام 2001 مع تحسن الصادرات نتيجة لانخفاض قيمة العملة الذي يحد من الضرر الذي لحق بالاقتصاد، بينما تأمل أنقرة الحد من الانكماش إلى معدل 3٪.

3. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، انهيار العملة التركية، تددت المدخرات بنسبة 45٪، وتضاعفت أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات. كما أن رفع الدعم عن السلع الأساسية، كما جاء في خطة كمال درويش الجديدة، سيزيد من الأعباء الاقتصادية على المواطن التركي، وقد جاء في تقرير أعدته برنامج الأمم المتحدة للطفولة بعنوان التنمية الإقليمية في تركيا عام 2000 أن أكثر من 14٪ من الشعب التركي يعيشون تحت خط الفقر.

كما جاء في تقرير آخر لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أن هناك أكثر من 13 مليون تركي يعيشون تحت خط الفقر. ومع تنفيذ الشروط الجديدة فإن معدلات الفقر سترتفع بشكل كبير خاصة أن صندوق النقد الدولي لا يهتم بالانعكاسات الاجتماعية، وهو ما ظهر في جميع بلدان العالم التي طبقت برامج صندوق النقد الدولي وشروطه.

أما على صعيد البطالة، والتي وصلت معدلاتها عام 2001 إلى أكثر من 20٪، فإنها شهدت هي الأخرى زيادة مطردة نتيجة خصخصة العديد من الشركات والمؤسسات التركية الضخمة والتي توظف مئات الآلاف من العمال، وفي هذا السياق يقول رئيس نقابة العاملين في المصارف التركية علي رضا جامسي 'إن ثمة اقتراحاً بدمج ثلاثة بنوك ثم خصخصتها، وهذا يعني أن آلافاً من الموظفين سيفقدون عملهم. ويضيف أن الأسوأ من ذلك كله هو مستقبل آلاف آخرين من العاملين في 13 مصرفاً.

كما أن الإصلاحات الزراعية التي يطالب بها الصندوق تزيد من مشكلة البطالة نظراً لأن 45٪ من القوى العاملة في تركيا تعمل في هذا المجال الذي يسهم بنحو 14٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، حيث يشترط الصندوق الانتقال إلى دعم دخل المزارعين بدلاً من النظام الراهن الذي يعتمد على ضمان شراء الدولة لمنتجاتهم والذي يشكل عبئاً على الخزينة، كما يقول الصندوق.

4. 27 مليار دولار خسائر 7 أشهر، تؤكد البيانات الرسمية والدولية أن خسائر تركيا جراء الأزمة التي ضربت اقتصادها منذ تشرين الثاني / نوفمبر عام 2001، تجاوزت 27 مليار دولار وتفصيلها على النحو التالي:

- خسارة 7 مليارات من ودائع البنك المركزي التركي من العملات الأجنبية في الأزمة الأولى التي اندلعت في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2000.

- 9.2 مليارات دولار في الأزمة الثانية في أعقاب عملية تعويم العملة؛ حيث أعلن البنك المركزي التركي في 24 أيار / مايو عام 2000 أن تركيا فقدت خلال أقل من شهرين فقط أي خلال الفترة من 16 شباط / فبراير وحتى 13 نيسان / أبريل نحو 9.2 مليارات دولار من إجمالي احتياطياتها من العملة الأجنبية لتستقر عند 18.666 مليار دولار.

وبالتالي، فإن مجموع خسائر البنك المركزي، فقط منذ تشرين الثاني / نوفمبر وحتى نيسان / أبريل، بلغت نحو 16.2 مليار دولار. وهذا المبلغ يزيد بمقدار نصف مليار دولار عن مجمل القروض التي وافق صندوق

النقد والبنك الدوليين على تقديمها لتركيا خلال العام 2001 والبالغة نحو 15.7 مليار دولار.

- أما قيمة الخسائر التي منيت بها البنوك تحت التصفية خلال العام 2000 فبلغت نحو 7 مليارات دولار، مع الإشارة هنا إلى أن قيمة خسائر المصارف السبعة، من أصل ثمانية مصارف وضعت تحت تصرف الصندوق عام 1999، قد بلغت نحو 4.7 مليارات دولار.

- هروب أكثر من 4 مليارات دولار في أزمة تشرين الثاني/نوفمبر كما ذكرت مصادر مصرفية تركية، مع الإشارة هنا إلى أن تركيا حصلت في أعقاب الأزمة الأولى على قروض بقيمة 14 مليار دولار، وفي ظل غياب البيانات عن حجم رؤوس الأموال التي خرجت في الأزمة الثانية، فإن قيمة خسائر البنك المركزي التركي وخسائر البنوك تحت التصفية ورؤوس الأموال التي خرجت من البلاد في أعقاب الأزميتين تزيد عن مجمل القروض التي قدمها صندوق النقد والبنك الدوليان. فضلاً عن الخسائر الضخمة التي نتجت عن انهيار سعر صرف الليرة وما تحمله من انعكاسات على مجمل الأوضاع الاقتصادية.

5. خسارة واضحة ونجاح غير مضمون، على الرغم من التعاون الكبير الذي أبدته المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين مع الحكومة التركية، والذي تم لأهداف سياسية أكثر منها اقتصادية مقابل التزام الأخيرة بحزمة من الشروط ألتفشفية، فإن النتائج الاقتصادية التي يمكن أن يحققها برنامج الإصلاحات غير

مضمونة، فعود وزير الاقتصاد بأن الاقتصاد التركي سيبدأ خلال صيف 2001 مسيرة الازدهار بمجرد أمنية سرعان ما عاد وأكد في تصريحات لاحقة أن الأزمة الاقتصادية في بلاده لا يمكن تجاوزها إلا عن طريق برنامج طويل الأجل لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية وتحقيق انفتاح أكبر على العالم الخارجي.

أن الخروج من الأزمة الطاحنة التي تعصف بالبلاد لن يتم إلا من خلال خطة إصلاح متكاملة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً توظف فيها جميع طاقات الشعب التركي وتوقف الهدر والفساد وتبديد الأموال العامة. كما أن البلاد بحاجة إلى ترميم علاقاتها مع دول الجوار وتعزيز كافة أشكال التعاون معها، والتطلع إلى حيث مصالحها ومصالح شعبها.

المبحث الثالث

تركيا وصندوق النقد الدولي

المطلب الاول: انكماش الاقتصاد اثر مكافحة التضخم من قبل صندوق النقد الدولي

تحت ذريعة مكافحة التضخم المزمع الذي يلزم الاقتصاد التركي منذ امد بعيد- والذي يقترب من 100٪ كل عام- تسلل صندوق النقد الدولي ببرامجه ووصفاته إلى داخل بنيان الاقتصاد التركي الذي يعاني في الأساس من مجموعة من الأزمات والمشكلات، وذلك في خريف عام 1997، بعد إسقاط حكومة نجم الدين أربكان التي حققت نجاحات اقتصادية متميزة، فقد وافقت حكومة مسعود يلماظ زعيم حزب الوطن الأم في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1997 على شروط صندوق النقد الدولي لإصلاح الاقتصاد ومكافحة التضخم.

وقّع الاتفاق مع الصندوق في ذلك الوقت وزير الاقتصاد في حكومة يلماظ 'جونيش تانر' حيث أكد بعد الاتفاق أن الحكومة التركية اتفقت مع صندوق النقد الدولي على برنامج صدمة لمكافحة التضخم. ونص الاتفاق على أن تقوم الحكومة التركية بتجميد الأسعار بين شهري كانون الثاني/ يناير وأيار/ مايو من عام 1998، وأن تفرض على القطاع الخاص تخفيض الزيادات في الأسعار التي يخططون لها بنسبة النصف، كما يجب عليها تنظيم قيم الدعم الزراعي في بداية عام 1998 بحيث لا يتم رفعها خلال العام، وأن تقوم الحكومة بمخصصة العديد من المؤسسات والشركات، وأن توظف عائدات الخصخصة البالغة 5 مليارات دولار على زيادة كمية الأموال الخاصة لدعم البرنامج، كما يجب على الحكومة أن تعمل على إصلاح نظام الضمان

الاجتماعي الذي يعاني من العجز، واتخاذ الإجراءات الصارمة ضد المتهرين من دفع الضرائب، على أن يبدأ تطبيق البرنامج من بداية العام 1998⁽¹³⁾.

ولم تخمس فترة طويلة على بدء تطبيق البرنامج بشروطه القاسية حتى بدأت الانعكاسات السلبية تظهر على الاقتصاد وعلى مستوى معيشة السكان الذين خرجوا أكثر من مرة إلى الشوارع في تظاهرات غاضبة معلنين سخطهم على برامج الصندوق ووصفاته، وعلى الرغم من تعثر الحكومة في الوفاء بجميع شروط صندوق النقد الدولي؛ فإن ذلك لم يمنع البنك من المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق مع الحكومة مغلفاً ذلك بدواعٍ إنسانية مرة بسبب كارثة الزلزال التي ضربت تركيا في آب/ أغسطس عام 1999، والتي بلغت الخسائر المباشرة لها نحو 7 مليارات دولار، ومرة أخرى برغبته في إنقاذ الاقتصاد التركي من شبح التضخم الرهيب ووضع الاقتصاد على طريق النمو المستدام؛ لذلك فقد وافق الصندوق في 23 كانون الأول/ ديسمبر من عام 1999 على منح تركيا قرضاً تحت الطلب بقيمة 3.7 مليارات دولار على مدار ثلاث سنوات لحل مشكلة التضخم وتخفيض نسبتها إلى أرقام فردية بحلول العام 2002.

ومع مرور الوقت ومقابل هدف مكافحة التضخم بدأت مشاكل الاقتصاد التركي الأخرى بالتضخم فقد تراجع معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي عام 1998 بمقدار 2.8٪، وفي عام 1999 تراجعت نسبة النمو بمعدل 6.1٪ مقارنة مع عام 1998. وارتفعت قيمة الديون الخارجية إلى أكثر من 100 مليار دولار، كما ارتفع العجز في ميزان المعاملات الجارية عام 1999 إلى 37.1 مليار دولار، فيما ارتفع العجز في الميزان التجاري بمعدلات قياسية، فعلى سبيل المثال فإن العجز في الميزان التجاري التركي ارتفع في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2000 بنسبة 106.9٪، وذلك من 8.226 مليارات

دولار إلى 17.023 مليار دولار. أن العجز في الميزان التجاري بلغ عام 1999 نحو 21 مليار دولار مقابل 18.9 مليار دولار عام 1998.

أن مشكلة التضخم ليست جديدة على الاقتصاد التركي؛ حيث يعود السبب الرئيس للتضخم في تركيا إلى تراكم العجز في الميزانيات في عهود الحكومات السابقة وفساد متراكم في الجهاز المصرفي ومضاربات مستمرة على الليرة، فقبل 40 عاماً كانت قيمة الدولار الأمريكي تعادل 9 ليرات تركية، ثم وصلت في نهاية عام 1997 إلى 200 ألف ليرة تركية للدولار، وبلغت في حزيران/يونيو عام 2000 - 613 ألف ليرة للدولار الواحد وهكذا.. لكنها لم تسبب انهياراً اقتصادياً أو أزمات ضخمة كما زعم صندوق النقد الدولي، فقد عانت دول أخرى من التضخم وتخفيض العملات لمثل الفترة التي مرت بها تركيا⁽¹⁴⁾.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة السيولة خسائر الاقتصاد التركي

لقد بدأ صندوق النقد الدولي تطبيق برنامج خفض التضخم فنجح في عام 1999 في خفض التضخم إلى نحو 60٪ أما التضخم الذي كان مستهدفاً تحقيقه في عام 2000 فكان يجب أن يتراوح ما بين 20 إلى 25٪ ليصل التضخم في عام 2001 إلى نحو 10٪ فقط، لكن هذا لم يتحقق وبقي التضخم قريباً من 44٪، بل على العكس فإن الأسعار الاستهلاكية ارتفعت، ونسبة التضخم فيها بمقدار 3.7٪ في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2000 كما ارتفعت أسعار الجملة بنسبة 2.4٪ في تشرين الثاني عنها في تشرين الأول وأمام هذا الفشل في خفض معدل التضخم شدد الصندوق من ضغوطه على الحكومة لإصلاح الجهاز المصرفي وتصفية البنوك الخاسرة كشرط للإفراج عن شريحة جديدة من القرض المتفق عليه، وعندئذ طلب البنك المركزي التركي من المصارف خفض

مستوى استئذانتها بالعملات الأجنبية مقارنة بأصولها؛ مما أدى إلى طلب كبير على الليرة التركية، وأضيفت إلى طلب البنك المركزي مشكلة مصرف ديمرينك الكبير الذي يعاني من نقص السيولة لإقفال حساباته، بالإضافة إلى قضايا الفساد الكبير التي كشفتها التحقيقات التي كانت تجريها الحكومة في الجهاز المصرفي وظهر فيها أن أبطال الفساد ومؤيديه يعملون في مؤسسات إعلامية عملاقة ويضمون خليطاً من رجال العصابات وبعض الزعماء السياسيين والمتنفذين... الخ؛ لتبلغ الأزمة ذروتها في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2000 حيث عمت موجة من الذعر الأسواق، وبلغت أسعار الفائدة في السوق النقدية على ودائع ليلة واحدة 250٪ وعائد السندات المستحقة في 20 من حزيران عام 2001 نسبة 51٪، وباع صغار المستثمرين أسهمهم، فيما عمدت المصارف الأجنبية الكبرى القلقة إلى سحب أرصدها قبل الألوان لإقفال حساباتها إلى نهاية 2000، هذه التطورات أحدثت إضراباً كبيراً في الأسواق دفعت الناس إلى الإقبال على شراء الدولارات بكثافة، وهو ما أدى إلى أزمة السيولة الأخيرة التي عصفت بالاقتصاد التركي.

أسفرت أزمة السيولة التي لم تكن متوقعة عن مجموعة من الخسائر والأضرار كان الاقتصاد والشعب التركي يغنى عنها ومن هذه الخسائر:

1. هروب المليارات إلى الخارج: لم تنجح الحكومات التركية المتعاقبة في جذب استثمارات خارجية ذات قيمة اقتصادية لتركيا نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها البلاد بسبب سيطرة العسكر على مقاليد السلطة، بل على العكس تماماً كانت طاردة لرؤوس الأموال المحلية، فعلى سبيل المثال واستناداً إلى تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد فإن قيمة رؤوس الأموال الأجنبية التي

دخلت الاقتصاد التركي عام 1998 لم تتجاوز مبلغ الـ 600 مليون دولار فيما بلغت قيمة رؤوس الأموال التي خرجت من تركيا في نفس العام نحو 7 مليارات دولار⁽¹⁵⁾.

2. انخفاض احتياطي البلاد من العملة الصعبة: تقول مصادر مصرفية تركية إن ودائع البنك المركزي التركي من العملات الأجنبية انخفضت بمقدار سبعة مليارات دولار بعد عشرة أيام من تفجر أزمة السيولة، منها ما يقارب من خمسة مليارات دولار ضحها البنك في السوق، فقد كانت قيمة الاحتياطيات في السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2000 - 24.433 مليار دولار، انخفضت إلى 18.942 مليار دولار بحلول الأول من كانون الأول/ ديسمبر عام 2000 أي أن مقدار الانخفاض بلغ 5.491 مليارات دولار. وقال مصدر مصرفي: إنه خلال 10 أيام فقط ضخ البنك المركزي مبلغ 4.5 مليارات دولار في الأسواق لمواجهة أزمة نقص السيولة. وأن احتياطيات البنك المركزي بلغت في نهاية عام 1999 نحو 23.177 مليار دولار، واحتياطياته من الذهب 1.011 مليار دولار، مقارنة مع 19.718 مليار دولار و1.125 مليار دولار على التوالي في نهاية عام 1998.

3. اقتراض أكثر من 10 مليارات دولار: دفعت أزمة السيولة الحكومة التركية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية للحصول على المزيد من القروض لمواجهة الآثار السلبية لأزمة السيولة، فقد وقعت في السادس من كانون الأول/ ديسمبر مع صندوق النقد الدولي على برنامج إنقاذ بقيمة إجمالية تصل إلى 10 مليارات دولار لإنعاش احتياطيات البنك

المركزي التي استنزفتها خسائر أزمة السيولة التي تقدرها المصارف بنحو 7 مليارات دولار، والتي دفعت بالسلطات التركية إلى وضع أحد عشر مصرفاً تحت الحراسة، كما تسعى الحكومة التركية للحصول على قرض قصير الأجل بقيمة مليار دولار من بنوك دولية متعددة.

إن برنامج المساعدة يشمل 7.5 مليارات دولار بموجب خطة القروض قصيرة الأمد والعاجلة التي يعتمد عليها الصندوق لمساعدة الدول في الحالات الطارئة ومبلغ 2.9 مليار دولار لإتمام برنامج خفض التضخم بموجب ترتيب تم الاتفاق عليه، فيما قال مسؤول في الصندوق: إن قروضه تستهدف دعم برنامج تركيا الاقتصادي المعلن لإنعاش الاقتصاد ومكافحة التضخم⁽¹⁸⁾.

4. خسائر البنوك التركية: تؤكد المصادر التركية أن قيمة الخسائر التي منيت بها البنوك تحت التصفية عام 2000 تبلغ نحو 7 مليارات دولار، مع الإشارة هنا إلى أن قيمة خسائر البنوك السبعة من أصل ثمانية بنوك وضعت تحت تصرف الصندوق عام 1999 قد بلغت نحو 4.7 مليارات دولار.

إن قروض الصندوق الجديدة تحت مقابل حزمة جديدة من الشروط على الحكومة التركية البدء بتنفيذها مباشرة، وهو ما تم بالفعل، ولعل أهمها ما يتعلق بتسريع عمليات خصخصة الشركات التركية الكبرى، فقد طرحت الحكومة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2000 للبيع 51٪ من أسهم الخطوط الجوية التركية، وفي اليوم التالي أعلنت عن بيع 33.5٪ من شركة الاتصالات ترك تيليكوم التي كانت تحتكر خطوط التلفونات الأرضية لمستثمر أجنبي إستراتيجي، وأوضح إعلان رسمي نشر في الجريدة الرسمية أن المستثمر الأجنبي الإستراتيجي الذي سيقع عليه الاختيار سيتولى السيطرة على إدارة

الشركة بعد تخصيصها على الرغم من أن الحصة المعروضة للبيع ليست حصة غالبية.

الاستنتاج

إن قضية التضخم التي تعهد صندوق النقد الدولي بحلها لم تتحقق بالشكل المستهدف، وفي المقابل كلفت الاقتصاد التركي خسائر فادحة تزيد عن عشرين مليار دولار حتى عام 2001، منها 14 مليارا مجموع القروض التي قدمها أو التزم بها لتركيا، بالإضافة إلى أكثر من 6 مليارات خسائر تركيا من فساد الجهاز المصرفي علاوة على هروب عدة مليارات من البلاد مع ربط الاقتصاد التركي وبصورة صعبة الانفكاك بصندوق النقد الدولي الذي كانت نتائجه كارثية على العديد من الاقتصاديات العالمية، وإذا ما أضفنا تداعيات هذه الأزمة إلى المشاكل والأزمات التي يعاني منها الاقتصاد التركي ومنه أزمة المديونية الخارجية التي بلغت حسب البيانات الرسمية نحو 107 مليارات دولار بنهاية أيلول/ سبتمبر عام 2000 فيما تقدر الديون الداخلية بنحو 56 مليار دولار، يضاف إلى ذلك أزمة البطالة والفقر؛ حيث إن هناك أكثر من 13 مليون تركي يعيشون تحت خط الفقر، كما جاء في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، أمام كل هذه الحقائق والأرقام ندرك أن صندوق النقد الدولي ساهم بشكل فعال في تسريع تدهور الاقتصادي التركي وربطه بسياساته وبرامجه إلى أمد بعيد.

التوصيات

1. أن علاج البطالة والتضخم أساس الاستقرار التركي، فقد كان رئيس الوزراء بولند أجاويد يدّعي أن دوام الاستقرار مرهون بانتخاب

الرئيس (سليمان ديميريل للمرة الثانية)، غير أن الاستقرار الاقتصادي هو أهم شروط استقرار البلد، ولا يمكن الحديث عن استقرار في بلد فيها هذه النسبة الكبيرة والمتزايدة من البطالة، والتضخم الذي يؤدي إلى هبوط القيمة الشرائية للعملة المحلية باستمرار، ولا شك أن لهذا آثاره السلبية لاسيما عند طبقة الموظفين والطبقة المتوسطة والفقيرة.

2. أن تركيا بحاجة إلى ترميم علاقاتها مع دول الجوار وتعزيز كافة أشكال التعاون معها، والتطلع إلى حيث مصالحها ومصالح شعبيها، ويكفي هنا الإشارة إلى الخسائر التي تكبدتها تركيا من الحظر المفروض على العراق والتي تقدر أكثر من 40 مليار دولار على مدى عشر سنوات دون أن تحصل في المقابل على تعويضات تذكر.

هوامش ومصادر الفصل الثالث

1. جاك ج بولاك، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، (ش.م.م)، بيروت 2001، ص 76-63.
2. نشرة صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005.
3. عمرو الشريفي، صندوق النقد الدولي واضطرابات اسواق رأس المال، مجلة السياسة الدولية، العدد 131، القاهرة، 1998، ص 325.
4. د. رواء زكي يونس الطويل، دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي، بحث مقدم الى الندوة (27) في مركز الدراسات الاقليمية، عن صنع القرار السياسي في العراق ودول الجوار، العراق، 2008.
5. د. نعيمة شومان، الديون والجوع ربما نهاية العالم، ط1 دار المتحدة للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
6. اريك توسان، ازمة الديون وبرنامج التقويم الهيكلي، المغرب، 2007.
7. د.خلف الجراد، البلدان النامية ونصائح صندوق النقد الدولي، البحث الاقتصادي، العدد 6، دمشق، 1998، ص 10.
8. نبيل مرزوق، حول العولة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العمل العربية، العدد 68، منظمة العمل العربية، القاهرة، 1997.
9. د.رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي في تركيا 1980-1996، مجلة دراسات اقتصادية، السنة الثالثة، العدد الاول، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2001.

-
10. statistical yearbook of turkey, prime ministry state institute of statistics, Ankara , 2002.
11. درواء زكي يونس الطويل، التضخم في الاقتصاد التركي، للفترة 1977-1987، المؤتمر العلمي الاول لمركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق، 1989.
12. نشرة صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2004.
13. درواء زكي يونس الطويل، دور الاتحاد الاوربي في صنع القرار التركي، مجلة شؤون الاوسط، 125، بيروت، لبنان، 2007، ص 178-180.
14. statistical yearbook of turkey, prime ministry state institute of statistics, Ankara, 2002.
15. أما خلال الأزمة الأخيرة فنقلت صحيفة الشرق الأوسط في 8 كانون الأول/ ديسمبر عن جونيت سيل رئيس مجلس إدارة اقتصاد بنك قوله: إن مليارات الدولارات من الاستثمارات قد خرجت ويمكن أن تعود مع بداية العام الجاري، فيما نقلت صحيفة الحياة اللندنية في تقرير لها بتاريخ 1/12/2000 عن مصدر مصرفي تركي قوله: إن 4 مليارات دولار خرجت من تركيا خلال أيام قليلة.
16. درواء زكي يونس الطويل، تحليل اقتصادي قياسي للعلاقات التجارية التركية -الخليجية، مجلة شؤون الاوسط، 122، بيروت، لبنان، 2006، ص 65-69.

الفصل الرابع

تطور القطاع الصناعي التركي

تطور القطاع الصناعي التركي

مقدمة

تولي تركيا اهتماماً كبيراً بالقطاع الصناعي لأهميته العظيمة وتأثيره في النشاط الاقتصادي، إذ ترى منه الملجأ لحل مشاكلها وتطوير اقتصادها، ويظهر ذلك واضحاً من خلال الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في تكوين الناتج القومي الإجمالي GNP والذي شهد زيادة من 4. 68 بليون دولار الى حوالي 1. 170 بليون دولار عام 1996.

لذا فإن اتجاهات السياسة التصنيعية المتبعة في تركيا، وفق خطط التنمية القومية ومنذ منتصف هذا القرن أُنشئت ببناء أسس هامة للصناعة انعكست بدورها في زيادة الانتاج، والارتفاع بمستوى زيادة استيراد السلع الرأسمالية والمواد الأولية والوسيلة لتأمين الانتاج المحلي من السلع الصناعية وقد تجلّى ذلك من خلال اتباع سياسة واضحة بإشرافها وامتلاكها للعديد من النشاطات الصناعية، كصناعة الحديد والصلب والسمت والقحم والالمنيوم والنحاس، ومن ثم استطاعت الصناعة التركية توفير المزيد من العملات الصعبة السنوية نتيجة لتطبيق مبدأ الحماية الصناعية للعديد من الصناعات الوطنية، بالإضافة الى تشجيع الصادرات الوطنية.

لقد ازدادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي الى اجمالي القوى العاملة من 11. 6٪ في عام 1980 الى 25٪ عام 1996. كما ازدادت القيمة المضافة لقطاع الصناعة من 14. 02 بليون دولار عام 1980 الى 47. 12 بليون دولار عام 1995. كما ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج القومي الإجمالي من 20. 5٪ في عام 1980 الى 27. 7٪ في عام 1995. لقد أدى

تطبيق برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي لعام 1980 وتمت باشراف منظمات عالمية كالبانك الدولي وصندوق النقد الدولي الى تعميق نتائج اقتصادية ايجابية في مختلف المجالات، وكان لسياسة التجارة الخارجية دوراً في احداث تغييرات هيكلية وتحسين الاداء الاقتصادي بعد عام 1980 فقد ازداد الناتج الاجمالي وفقاً لمستويات النمو التي حققتها القطاعات المكونة له وارتفاع الاهمية النسبية لقطاعي الصناعة والخدمات.

أهمية الفصل الرابع

تعود أهمية دراسة أثر التجارة الخارجية على القطاع الصناعي الى مكانة القطاع الصناعي التركيبي بين القطاعات الاقتصادية الاخرى حيث لعب هذا القطاع دوراً رئيسياً في هيكل النشاط الاقتصادي التركيبي، فكانت الحكومات التركية المختلفة تنظر الى التصنيع باعتباره عنصراً مهماً في الحفاظ على سلامة البلاد واستقلالها، فضلاً عن أن التصنيع يعتبر سبيلاً لضمان الازدهار الواسع النطاق. وقد قامت تركيا بوضع خطة بين 1963-1973 تسمح لها بالدخول في الاتحاد الكمركي الاوربي. ومنذ 1973 وحتى 1979 حققت تركيا تحسناً واضحاً في موجوداتها من العملة الصعبة، وفي سنة 1980 انتهجت الحكومة التركية سياسة اصلاحية قادها الرئيس التركي الراحل أوزال وكانت سياسته تركز على توسيع الصناعات التصديرية والاكتفاء الذاتي في الزراعة والمجاح استراتيجية التوجه الداخلي في تطوير قاعدة صناعية كبرى ومنوعة، والتحول بشكل حاسم الى عمليات التنمية القائمة على الازدهار التصديري، فازداد تدفق الاستثمار في المصانع والمعامل.

وفي الوقت الذي ازداد فيه عدد العاملين في الصناعة، ونقص في قطاع الزراعة، كذلك ازدادت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج القومي الاجمالي

سواء باسهامه في الناتج الاجمالي أو نصيبه في الصادرات، فتقوم الدولة والقطاع الخاص حالياً بانتاج منتجات تقنية عالية المواصفات كالاجهزة الكهربائية واجهزة التحكم العالي، كما تطورت صناعة النسيج فأصبحت لديها مصانع متكاملة مجهزة بأحدث الاجهزة، فضلاً عن تطور المصانع الخاصة بالمعدات.

مشكلة الفصل الرابع

لقد استهدفت الحكومة التركية ومنذ تأسيسها عام 1923 إحداث تغييرات سريعة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية بوضع أسس قوية للاقتصاد التركي، فكانت الخطة الخمسية تهدف الى تحقيق مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الدخل القومي وزيادة مساهمة القطاع الصناعي بالاعتماد على موارده الخاصة والاستعاضة عن استيراد المنتجات البتروكيمياوية، مثل الاسمدة الكيماوية والمنتجات المعدنية، وذلك وفق الخطة الخمسية الثانية (1968-1972)، وأن يتم رفع الصادرات بمعدل سنوي مقداره 7.2% بحيث تشكل السلع الصناعية ومنتجات الحديد والصلب والمكائن والمعدات وكذلك المنتجات الغذائية.

كما أن الخطة الخمسية (1973-1977) خصصت استثمارات اجمالية لتطوير الاقتصاد التركي بلغت 17296 مليون دولار سنوياً، يساهم القطاع العام في تمويلها بنسبة 56.9% مقابل 42.7% للقطاع الخاص، المحلي والاجنبي.

فتوجه هيكل الاستثمارات نحو التطور الاولوي للقطاع الصناعي، وقد كان لاستحداث الخط الاستراتيجي لنقل النفط عبر تركيا الذي بدأ العمل به

عام 1976، أثر كبير في تغيير هيكل التجارة الخارجية، والتي بدأت تتسع باتجاه العراق، مستفيدين من اتفاقية التبادل النفطي السلمي.

ومع بدء الحرب العراقية - الايرانية لجأت تركيا الى تكييف خططها للاستفادة من ظروف هذه الحرب ولتوسيع صادراتها باتجاه العراق وايران، واستلزم ذلك توسيع بعض الصناعات التصديرية، لاعداد المواد المستوردة من خارج تركيا، في اعادة تصديرها الى العراق بشكل خاص. مما تقدم بدأت التجارة الخارجية تؤثر تأثيراً مباشراً على الصناعة فضلاً عن كون الصناعة التركية مخططة بشكل رئيس لأغراض التصدير، من هنا بدأت مشكلة البحث التي تستلزم الدراسة والتقصي لتحديد الآثار بشكل دقيق.

هدف الفصل الرابع

يهدف البحث الى بناء نموذج قياسي يمكن من خلاله تحديد أثر التجارة، من خلال الاستيرادات للسلع الاستثمارية والمواد الاولية والوسيلة وصادرات القطاع الصناعي، على تطور ونمو القطاع الصناعي في تركيا من خلال المعطيات الاقتصادية ومن خلال تطبيق برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي.

فرضية الفصل الرابع

لقد انطلقت الفرضية من حقيقة مفادها أن هناك تأثيراً موجباً وقوياً للتجارة الخارجية على تطور القطاع الصناعي التركي.

الاسلوب: تعتمد الدراسة على :

1- التحليل النظري والوصفي بالاعتماد على البيانات التركيبية من وزارة التخطيط التركيبية واحصائيات الامم المتحدة والدراسات والبحوث السابقة.

2- التحليل الكمي : ويتضمن تأثير كل من المتغيرات المستقلة والتي تتحدد بالواردات من السلع الاستثمارية M. V والواردات من السلع الاولى والوسيلة M. R أو الصادرات من السلع الصناعية EX. D على المتغير الناتج YD المتمثل في الناتج الصناعي وبالاغتماد على استخدام الاسلوب القياسي والمنسجم مع المنطق الاقتصادي في كون عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استيرادات السلع الاستثمارية والمواد الاولى والوسيلة للقيام بعمليات التصنيع الداخلي.

التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية

إن الصناعة التركيبية قديمة، وترجع بداياتها الى القرن السابع عشر، وكان الاقبال كبيراً على منتجات الحرفيين الاتراك في أوروبا، وقد كان هناك معامل تحولها البنوك الاجنبية ومن أمثلة هذه الصناعات : الصناعات التحويلية، صناعة التعدين، الصناعة الثقيلة، صناعة الغزل والنسيج، صناعة السكاير، صناعة الاسمدة، الصناعات الغذائية، صناعة السمنت.

فالاقتصاد التركي شهد سلسلة من التحولات الرئيسية بسبب النمو السريع في حركة التصنيع منذ تأسيس هيئة التخطيط الاقتصادي الحكومية في أوائل الستينات، وقد بينت استراتيجية التنمية الاقتصادية في تركيا على مبدأ التنمية الصناعية بالدرجة الاولى مع اعتبار القطاع الزراعي عاملاً مسانداً.

ويعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يتغير الهيكل الانتاجي ويتنوع الانتاج السلمي كما يقلل الاعتماد على سلعة واحدة في تكوين الناتج القومي، بالإضافة الى امتصاص العمالة الفائضة (البطالة المقنعة) التي يعاني منها القطاع الزراعي في بداية عملية التنمية والتغيير في هذا الاتجاه يعني تصحيحاً لمظاهر الاختلال الهيكلي الرئيسية.

إن الاقتصاد التركي مختلط، حيث أن المساهمة موزعة على القطاعين العام والخاص، فأغلب الصناعات الثقيلة يتولاها القطاع العام، ويساهم القطاع الخاص بثلاثي الانتاج الصناعي، أما منشأته فمملوكة من قبل اشخاص أو شركاء.

وقد كان للتوسع في دعم عملية التصنيع وتوسيع عدد المشاريع الصناعية الاثر في زيادة اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي إذ وصل في فترة الستينات الى حوالى 14٪ وفي الثمانينات الى حوالى 23٪ وفي التسعينات الى حوالى 26٪ وازداد عمل العاملين في القطاع الصناعي 4.7٪ في الستينات والى 10٪ في السبعينات والى 14٪ في الثمانينات والى 21٪ في التسعينات من مجموع السكان التنظيمي.

واقترحت تركيا من الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الصناعية والوسيلة في مطلع التسعينات، وابتدأت الدولة تعطي اهتماماً كبيراً للقطاع الخاص في مطلع الثمانينات واعتبرت هذه خطوة من شأنها توفير الوسائل اللازمة لزيادة كفاءة القطاع الصناعي عن طريق تحويل المدخرات الى استثمارات مربحة من خلال المشاركة في ملكية الحصص وتقليص العجز في القطاع العام. بعد ذلك حصلت الحكومة على ترخيص تشريعي لبيع المنشآت الاقتصادية التابعة للدولة الى القطاع الخاص وذلك في عام 1986.

ولم تتمكن تركيا من اقامة قطاع صناعي منتج للسلع الرأسمالية، رغم التطورات التي شهدتها الصناعة التركية، بل بقيت معتمدة على الاسواق الخارجية لسد الطلب المحلي على هذه السلع، وبالتالي فإنها بقيت ضمن سلم الدول النامية في المجال الصناعي، وبقي القطاع الصناعي يحتاج الى العديد من المراحل ليصل الى مستوى البلدان الصناعية.

لقد بلغت قيمة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي GDP 21.9 بليون دولار عام 1980 وازدادت المساهمة باضراء خلال فترة الدراسة فأصبحت 94.7569 بليون دولار للاعوام 1990، 1995 وكانت تشكل نسبة قدرها 21.6٪، 26.4٪، 27.7٪ للاعوام 1980، 1990، 1995 على التوالي، ويلاحظ زيادة الاهمية النسبية لمشاركة قطع الصناعة في GDP لاعتماد تركيا سياسة دعم الصادرات وتم ذلك بالتركيز على تنمية القطاع الصناعي واعطائه الاولوية في الاهمية النسبية وجعل القطاع الزراعي داعماً له، وبلغت الزيادة السنوية لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة وباستخدام طريقة [O. L. S] أو المربعات الصغرى حوالي 5.02 بليون دولار وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$YD = 12.9 + 5.02 T$$

$$t = 9.75 \quad 36.5 \quad R^2 = 0.99 \quad R^{-2} = 98.9$$

$$D. W = 2.94$$

حيث أن :

$$YD = \text{الناتج الصناعي بالبيون دولار.}$$

$$T = \text{الزمن للفترة من 1980 - 1995.}$$

وعلى الرغم من النتائج التي توصلت اليها الصناعة التركية إلا انها كاي دولة نامية تحتاج الى مواصلة عملية التنمية الصناعية وإلى زيادة استثماراتها الرأسمالية على نحو كبير، لغرض تلبية احتياجاتها الأساسية المتعلقة بالنمو السكاني السريع أو لزيادة انتاجها من القطاع الصناعي والزراعي لتنفيذ برامج التصنيع سواء كانت لغرض تعويض الواردات أو لتشجيع الصادرات أو الاعتماد على الذات أو تثبيت أسعار المواد الأولية المحلية. وتحقق ذلك من خلال امتلاكها العديد من النشاطات الصناعية كصناعة الحديد والصلب والسمت والفحم والالمنيوم والنحاس والنفط.

تجارة تركيا الخارجية نافذة على العالم الخارجي

تمثل التجارة الخارجية في الاقتصاد التركي كثافة مهمة، فهي إحدى النوافذ التي يطل من خلالها البلد على العالم الخارجي، وقد اتخذت التجارة الخارجية في تركيا اتجاهات ومسارات عديدة وخضعت عملية دعم السياسة التجارية لاعتبارات مختلفة باختلاف الظروف والاوقات والمراحل السياسية. ويظهر جدول 1- اجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة 1980-1996 فقد بلغت حوالى 10.8 بليون دولار عام 1980 وأصبحت 19.4 بليون دولار عام 1985 وفي عام 1996 وصلت الى 65.9 بليون دولار وبلغت الزيادة السنوية 2.68 بليون دولار كما يظهر في المعادلة التالية :

$$T_r = 4.66 + 2.68 T$$

$$t = 2.31 \quad 12.84 \quad R^2 = 92.2 \quad R^{-2} = 91.6$$

$$D. W = 1.94$$

حيث أن :

T_r = إجمالي التجارة الخارجية التركية بالبلليون دولار.

T = عنصر الزمن.

وترجع هذه الزيادة الى التحولات الاقتصادية العديدة التي شهدتها تركيا بسبب التغيرات في حركة التصنيع و استراتيجية التنمية الاقتصادية التي اعتبرت القطاع الزراعي مساعداً للقطاع الصناعي.

جدول -1-

تطور تجارة تركيا الخارجية

الصادرات الواردات/%	اجمالي التجارة بليون دولار	مجموع الواردات مليون دولار	مجموع الصادرات مليون دولار	السنوات
36.8	10.8	7909.4	2910.1	1980
70.2	19.4	11343.4	7958	1985
72.0	24.40	14157.8	10190.1	1987
58.1	35.3	22302	12659	1990
64.3	37.6	22871	14715	1992
77.8	41.4	23270	18106	1994
54.11	65.9	42734	23123	1996

Source :Turkey Economy Static and Analysis, 1997,
Ankara Republic of Turkey.

Statistical Yearbook of Turkey, Prime
Ministry State Institute of Statistics,
Ankara, 1981, 1987, 1991 , 1997 .

الصادرات الاجمالية

لقد ازدادت الصادرات التركية خلال الفترة 1980-1996 فقد بلغت عام 1980 (2. 9) بليون دولار ازدادت الى (7. 96) بليون دولار عام

1985 ثم 23.1 بليون دولار عام 1996 وكانت قيمة الزيادة السنوية خلال فترة الدراسة 1.07 بليون دولار، كما تينه المعادلة التالية :

$$E_x = 1.65 + 1.07 T$$

$$t = 2.9 \quad 18.06 \quad R^2 = 95.9 \quad R^{-2} = 95.6$$

$$D. W = 2.07$$

حيث أن :

$$E_x = \text{الصادرات.}$$

$$T = \text{عنصر الزمن.}$$

وقد أثبت الاقتصاديون الدور الايجابي للصادرات من خلال أثرها على اعادة توزيع الموارد البشرية والمادية توزيعاً يخدم مختلف مبادي الاقتصاد، فالصادرات مكنة النمو الاقتصادي Engine of growth في البلدان النامية.

الواردات الاجمالية

يوضح الجدول -1- أن الواردات متزايدة خلال فترة الدراسة فقد كانت قيمتها عام 1980 7.9 بليون دولار ازدادت الى 11.3 بليون دولار عام 1985 وأصبحت 42.7 بليون دولار عام 1996. وكانت الزيادة السنوية في الواردات 1.61 بليون دولار كما تظهر في المعادلة التالية :

$$IM = 3 + 1.61 T$$

$$t = 1.82 \quad 9.47 \quad R^2 = 81.5 \quad R^{-2} = 85.5$$

$$D. W = 1.87$$

حيث أن :

IM = الواردات التركية بالبلليون دولار.

T = الزمن.

ويتسم هيكل الواردات التركية بتنوع السلع والمنتجات المستوردة وازديادها بسبب زيادة الاحتياجات من السلع الاستهلاكية والانتاجية لمواجهة عملية التنمية الاقتصادية.

الانكشاف على العالم :

يعتبر الاقتصاد التركي مثالاً للاقتصادات التي ترتفع فيه تسمية التجارة الخارجية الى GNP (جدول -2-)، فقد شكلت نسبة 19.1 % عام 1981 ارتفعت الى 24.7 في عام 1986 و 31.3 % عام 1994. جدول -2-

درجة الانكشاف التركي على العالم

الصادرات GNP %	التجارة GNP %	GNP بليون دولار	درجة الانكشاف %	السنوات
4.3	15.8	68.4	7.9	1980
6.9	19.1	71.4	9.6	1981
11.9	28.9	66.9	14.4	1985
9.9	24.7	75.2	12.4	1986
12.9	28.7	90.5	14.4	1988
8.6	23.4	150.8	61.7	1990
14.1	31.3	132.3	15.6	1994
12.7	33.7	170.1	16.9	1995

Source : Turkey and world foreign trade , 1995 .

رواء زكي يونس ، اثر السياسات الاقتصادية الزراعية ، مصدر سابق ، ص 91 .

Statistical Yearbook of Turkey , 1981 , 1987 , 1997 .

ويوضح الانكشاف العلاقة التي تربط بين بلد ومجموعة من البلدان ويكون التركيز السلبي للصادرات عنواناً رئيساً لمدى الانكشاف على الخارج. فكانت نسبة الصادرات الى GNP متزايدة خلال فترة الدراسة، فقد كانت عام 1980 4.3 وأصبحت 22.9 عام 1988 و 14.1 عام 1994. وكان انكشاف تركيا يتركز على دول الاوسيد OECD، ويتميز الاقتصاد التركي بدرجة انكشاف عالي على العالم الخارجي. وقد كانت نسبة الزيادة السنوية في الصادرات GNP تساوي 0.263 كما في المعادلة التالية :

$$E_x / \text{GNP} = 7.8 + 0.963 T$$

$$t = 3.51 \quad 11.92 \quad R^2 = 95.2 \quad R^{-2} = 92.9$$

$$D. W = 2.1$$

حيث أن :

$$E_x / \text{GNP} = \text{نسبة الصادرات الى الناتج القومي الاجمالي.}$$

$$T = \text{عنصر الزمن.}$$

حصة الفرد Percapita

لقد تزايدت حصة الفرد من التجارة الخارجية خلال الفترة 1980-1996 فقد بلغت حصة الفرد من الصادرات عام 1985 160 دولار ارتفعت الى 220 دولار عام 1988 ثم أصبحت عام 1994 293 دولار و 370 دولار عام 1996. كما ازدادت حصة الفرد من الواردات - Percapita import عام 1985 230 دولار ازدادت الى 398 دولار عام 1990 ثم أصبحت 680 دولار عام 1996، كذلك ازدادت حصة الفرد من الناتج

القومي الاجمالي GNP - Per capita فقد بلغت عام 1985 (1300) دولار ازادات عام 1989 واصبحت 1960 عام 1989 ثم اصبحت 2800 دولار عام 1996.

جداول -3-

حصة المواطن التركي (بالالف دولار)

السنوات	Per capita GNP	حصة الفرد من الصادرات Per capita Export	حصة الفرد من الواردات Per capita import
1980	1.5	0.07	0.18
1985	1.3	0.16	0.23
1988	1.7	0.22	0.27
1989	1.96	0.21	0.29
1990	2.7	0.23	0.398
1995	2.7	0.34	0.57
1996	2.8	0.37	0.68

Source : Statistical Yearbook of Turkey , Ankara , 1986 , 1997 .

لقد كانت نسبة الزيادة السنوية في حصة الفرد من الصادرات 15.4 دولار سنوياً وذلك كما في المعادلة التالية :

$$P. EX = 62.3 + 15.4 T$$

$$t = 7.72 \quad 18.5 \quad R^2 = 96.1 \quad R^{-2} = 95.8$$

$$D. W = 1.85$$

حيث أن :

P. EX = حصة الفرد من الصادرات دولار.

T = عنصر الزمن.

كما بلغت الزيادة في حصة الفرد من الواردات 22.6 دولار كما في المعادلة التالية :

$$P. IM = 0.110 + 22.6 T$$

$$t = 4.36 \quad 8.68 \quad R^2 = 86.3 \quad R^{-2} = 83.2$$

$$D. W = 2.1$$

هيكل الواردات التركيبية

يتسم هيكل الواردات التركيبية بتنوع السلع والمنتجات وازديادها بسبب زيادة الحاجة الى السلع الاستهلاكية والانتاجية لمواكبة عملية التنمية الاقتصادية فتؤثر التنمية الاقتصادية على الاستيرادات من حيث الحجم والهيكل فتزداد الاستيرادات في بداية عملية التنمية، لأن التنمية الاقتصادية تؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي، نتيجة لزيادة الدخل، كذلك زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الجديدة، فضلاً عن عدم استجابة الجهاز الانتاجي للطلب الذي تخلقه التنمية وضعف مرونته.

ويوضح جدول -4- زيادة الاستيرادات خلال فترة الدراسة فقد ازدادت حجم استيراد السلع الاولى من 7836 مليون دولار عام 1985 الى 20807 مليون دولار عام 1995، كما ازدادت استيرادات السلع الاستثمارية من 2603 مليون دولار عام 1985 الى 10488 مليون دولار عام 1995، كما ازدادت استيرادات السلع الاستهلاكية من 905 مليون دولار عام 1985 الى 4414 مليون دولار عام 1995.

جدول -4-

مبكل الوارءاء الءركفة (ملفون ءولار)

السلع الاسءهلاكة		السلع الالولة		السلع الاسءءمارفة		السنوات
%	ملفون \$	%	ملفون \$	%	ملفون \$	
2.1	170	77.9	6185	20	1581	1980
8	905	69.1	7836	22.9	2603	1985
13.6	3025	60.4	10568	26.0	5790	1990
13	2972	57.4	12090	29.6	6772	1992
12	2780	58.4	13596	29.6	6895	1994
12.4	4414	58.2	20807	29.4	10488	1995

Source :Statistical Yearbook of Turkey, 1987, 1997.

Turkey and World foreign Trade, 1995 .

كانء قفمة الزفءاء السنولة باسءءءام طرفة [O. L. S] لاسءفرءاء
السلع الاسءءمارفة (522) ملفون ءولار كما فف المعاءلة الءالفة :

$$Im. V = 208 + 522 T$$

$$t = 0.37 \quad 9.07 \quad R^2 = 85.5 \quad R^{-2} = 84.4$$

$$D. W = 1.86$$

ءفء أن :

$$Im. V = اسءفرءاء السلع الاسءءمارفة بالملفون ءولار.$$

$$T = المءفر الزمفف.$$

كما بلغت الزفءاء السنولة لاسءفرءاء السلع الالولة (800) ملفون ءولار
كما ءاء فف المعاءلة الءالفة :

$$Im. R = 2554 + 800 T$$

$$t = 3.85 \quad 8.38 \quad R^2 = 83.4 \quad R^{-2} = 82.2$$

$$D. W = 1.89$$

حيث أن :

$Im. R =$ استيرادات السلع الاولى بالمليون دولار.

$T =$ المتغير الزمني.

وبلغت الزيادة السنوية في استيرادات السلع الاستهلاكية للفترة 1980-1995 (286) مليون دولار، كما ورد في المعادلة التالية :

$$Im. C = 742 + 286 T$$

$$t = 6.65 \quad 9.86 \quad R^2 = 87.4 \quad R^{-2} = 86.5$$

$$D. W = 1.95$$

حيث أن :

$Im. C =$ استيرادات السلع الاستهلاكية بالمليون دولار.

$T =$ المتغير الزمني.

ويلاحظ أن نسبة استيراد السلع الاستثمارية الى مجموع الاستيراد الكلي تراوحت بين 20٪ - 32٪، أما نسبة استيراد السلع الاولى الى الاستيراد الكلي فتراوحت بين 1.50٪ - 77.9٪ وكانت نسبة السلع الاستهلاكية الى الاستيراد الكلي تتراوح بين 1.2٪ - 14٪.

هيكل الصادرات التركبية

لقد ازدادت الصادرات التركبية خلال فترة الدراسة، كما تغير هيكل الصادرات بسبب اعتماد تركيا استراتيجية جديدة في بداية الثمانينات، فقد

ازدادت الصادرات الصناعية من 1.1 بليون دولار عام 1980 الى 18.9 بليون دولار عام 1995 كما ازدادت نسبتها الى الصادرات الكلية فقد كانت تشكل 75.3٪ عام 1980 أصبحت تشكل 87.4٪ عام 1995، جدول 5-.

ويوضح الجدول أعلاه زيادة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة فقد كانت تقدر بحوالى 1.7 بليون دولار عام 1980 أصبحت تساوي حوالى 2.5 بليون دولار عام 1994، إلا أن نسبتها الى الصادرات الكلية تناقصت، فقد كانت تشكل 57.4٪ عام 1980 أصبحت تشكل 10.7٪ عام 1995.

وبالنسبة للصادرات التعدين أو المناجم فقد ازدادت بدرجة ضئيلة فق كانت تشكل حوالى 0.2 بليون دولار عام 1980، أصبحت تشكل حوالى 0.4 بليون دولار عام 1995، إلا أن نسبتها الى الصادرات الكلية تنقاصت فقد كانت تشكل عام 1980 (6.6٪) أصبحت تشكل 1.9٪ عام 1995، جدول 5-.

جدول 5-

الميزان القطامي لصادرات تركيا

السنوات	صادرات الصناعة		صادرات الزراعة		التعدين والمناجم	
	مليون \$	الصناعة المجموع٪	مليون \$	الزراعة المجموع٪	مليون \$	التعدين المجموع٪
1980	1074	36	1672	57.4	191	6.6
1985	5995	75.3	1719	21.6	244	3.1
1990	10240	79	2388	18.4	332	2.6
1991	10582	77.8	2726	20.1	286	2.1
1993	12726	82.9	2381	15.5	238	1.6
1995	18917	87.4	2314	10.7	406	1.9

Source : Turkey and World foreign Trade 1950-1993 .

Statistical Yearbook of Turkey 1996 .

إن السبب في هذا التغير في هيكل الصادرات التركية خلاف فترة الدراسة والذي أدى الى تحول تركيا من التركيز على الصادرات الزراعية الى الصادرات الصناعية وتشمل السلع المصنعة ونصف المصنعة وبالتحديد الآلات والمعدات ومركبات النقل التي لا تقوم تركيا بانتاجها بل بانتاج قسم منها وتجميع أجزائها وقد تم ذلك على حساب القطاع الزراعي، فسعت الى التركيز على الصناعات التي تستخدم صادراتها في الخارج.

لقد بلغت الزيادة السنوية في الصادرات الصناعية خلال الفترة 1980 - 1995 (1013) مليون دولار والمعادلة التالية تبين ذلك :

$$Ex. D = -294 + 1013 T$$

$$t = -0.51 \quad 16.27 \quad R^2 = 95.4 \quad R^{-2} = 95$$

$$D. W = 2.04$$

حيث أن :

$EX. D$ = الصادرات الصناعية بالمليون دولار.

T = الفترة الزمنية.

كما كانت الزيادة السنوية للصادرات الزراعية 44.6 مليون دولار، كما يظهر ذلك في المعادلة التالية :

$$Ex. Ag = 1754 + 44.6 T$$

$$t = 14.46 \quad 3.55 \quad R^2 = 67.4 \quad R^{-2} = 63.7$$

$$D. W = 2.5$$

حيث أن :

$Ex. Ag$ = الصادرات الزراعية بالمليون دولار.

T = الفترة الزمنية.

كما كانت الزيادة السنوية للفترة 1980 - 1995 في صادرات التعدين أو المناجم 3. 10 مليون دولار وكما ورد في المعادلة التالية :

$$\text{Ex. M} = 184 + 10.3 \text{ T}$$

$$t = 5.9 \quad 3.18 \quad R^2 = 68 \quad R^{-2} = 60.9$$

$$\text{D. W} = 2.85$$

حيث أن :

Ex. M = صادرات المناجم بالمليون دولار.

T = المتغير الزمني.

تجارة تركيا الخارجية مع بعض دول العالم

لقد تطورت تجارة تركيا الخارجية مع دول العام الكبرى فقد ارتفعت صادراتها الى فرنسا خلال الفترة 1980 - 1996 فقد كانت 163.9 مليون دولار عام 1980 أصبحت 1042 مليون دولار عام 1996 كذلك ارتفعت قيمة الصادرات التركية الى ألمانيا خلال فترة الدراسة من 604 مليون دولار عام 1980 الى 5168 مليون دولار عام 1996، كما ازدادت صادراتها الى إيطاليا والولايات المتحدة زيادة كبيرة فكانت عام 1980 (218.5) و(127.4) مليون دولار، أصبحت عام 1996 (1444) و(1616) مليون دولار على التوالي، وكانت زيادة الصادرات الى السعودية واليابان طفيفة فارتفعت من 43.6 و 110.9 مليون دولار عام 1980 الى 441 و 167 مليون دولار على التوالي، أما الصادرات الى العراق فقد شهدت تراجعاً كبيراً في فترة الحصار الجائر فبعد أن كانت صادراتها عام 1990 215 مليون دولار ويتوقع أن يصبح عام 1996 (6500) مليون دولار أصبحت عام 1996 (188) مليون دولار رغم استفادة تركيا من مذكرة التفاهم التي تنص على النفط مقابل الغذاء والدواء.

إن بعض الأمور التي عملت على زيادة الصادرات التركية هو اجراءات تخفيض قيمة العملة والانخفاض في سعر الصرف الحقيقي حيث قد تعمل على تدفق رأس المال الاجنبي وزيادة الادخار الوطني، فيزداد الادخار الوطني ويتم تحسين كفاءة الاستثمار وتزداد الطاقة الانتاجية ويتم تحويل الموارد الانتاجية أو توسيعها أو استخدام طاقات معطلة، وقد يتم تحويل الموارد الانتاجية من قطاعات بدائل الاستيرادات الى قطاعات التصدير. فيؤدي ذلك الى تخفيض التكاليف والاسعار المحلية نسبة الى التكاليف والاسعار السائدة في الخارج ومن ثم زيادة ربحية انتاج السلع القابلة للتصدير وبالتالي زيادة عرض الصادرات.

جدول -6-

العلاقات التجارية التركية مع بعض دول العالم

الاستيرادات بالمليون دولار			الصادرات بالمليون دولار			السنوات
1996	1990	1980	1996	1990	1980	
2680	1340	376.6	1042	737	163.9	فرنسا
7464	3497	837.5	5168	3064	604	المانيا
4175	1727	299.7	1444	1106	218.5	ايطاليا
1728	274	76.7	441	338	43.6	السعودية
1382	1120	36.7	167	239	110.9	اليابان
3203	2282	442.4	1616	968	127.4	أمريكا
32	1047	1150	188	215	134.8	العراق

Source : Statistical Yearbook of Turkey, 1997.

Turkish Economy Statistical and Analysis State
Institute of Statistics, July, 1997, PP. 203-204 .

أما بالنسبة للواردات الى تركيا فقد ازدادت خلال فترة الدراسة فقد كانت واردات ألمانيا عام 1980 (837. 5) مليون دولار أصبحت عام 1996 (7464) مليون دولار وبالنسبة لفرنسا وإيطاليا ارتفعت أيضاً فكانت عام 1980 (376. 6) و(299. 7) مليون دولار فأصبحت عام 1996 (2680) و(4175) مليون دولار عام 1996، كما ارتفعت واردات السعودية واليابان ففي عام 1980 كانت 76. 7 و36. 7 مليون دولار أصبحت عام 1996 (1728) و(1382) مليون دولار، كذلك ازدادت واردات الولايات المتحدة الأمريكية فكانت عام 1980 (442. 4) مليون دولار فأصبحت 3203 مليون دولار عام 1996، أما واردات العراق فقد انخفضت انخفاضاً كبيراً بسبب ظروف الحصار الاقتصادي فكانت عام 1980 (1150) مليون دولار أصبحت عام 1996 (32) مليون دولار فقط.

إن الاستيرادات تتأثر بسعر الصرف الذي يؤثر على العملات الأجنبية المتاحة لتمويل الاستيرادات ومن الصعوبة تحديد الاثر الكامل لتخفيض سعر العملة على الاستيرادات ومدى استجابتها أو عدم استجابتها للتخفيض، كما يمكن أن يؤثر توقع تغير سعر الصرف على تغير الاستيرادات، ويتوقف ذلك على سرعة تكييف الطلب على الاستيرادات مع التغيرات غير المتوقعة في الاسعار النسبية، فقد يؤثر تخفيض سعر العملة في صنع الانخفاض نحو الاستيرادات نتيجة لاستخدام وسائل الانتاج القديمة أو الاستخدام غير الكفوء للالات الجديدة وهذا يؤدي الى زيادة الاستيرادات في الاجل القصير نسبة الى نمو الناتج، لذا فإن تخفيض قيمة العملة قد لا يؤدي الى الانكماش المتوقع في الاستيرادات. من ناحية ثانية فإن زيادة الصادرات تتوقف على زيادة تدفق الموارد الاولى المستوردة والمعدات الرأسمالية، وبالتالي ستكون النتيجة تدهور في ميزان الحساب الجاري في أعقاب تخفيض قيمة العملة لأن حجم

الاستيرادات سيزداد في حين أن توسع الصادرات سيحدث بعد فترة من الوقت. وقد أظهرت النتائج التجريبية لبعض الدراسات أن هناك تأثيراً عكسياً لسعر الصرف على الصادرات التركية وأن هناك تأثير طردي لسعر الصرف على الاستيرادات.

لقد حظيت تجارة الاقطار العربية مع تركيا والتي تربطها بهم روابط تاريخية، بأهمية خاصة بعد التطور التقني الذي شهده القطاع الصناعي التركي ووصول تركيا الى الاتحاد الاوربي الذي تجمع روابط اقتصادية مع الاقطار العربية. فقد احتل العراق المرتبة الاولى بالاهمية النسبية لاستيرادات تركيا من الاقطار العربية ولكن تضاعلت بعد العدوان الثلاثيني وماتلاه من حصار جائر على العراق، حيث كان المتوقع أن تصبح الاستيرادات التركية حوالى 12525 مليون دولار سنوياً عام 1996.

الابعاد الاقتصادية لأثر التجارة الخارجية على تطور القطاع :

لقد أثبتت الدراسات والنماذج السابقة أن للتجارة الخارجية دوراً كبيراً في النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية المختلفة فيؤكد جيرالد ماير أن التجارة الخارجية في البلدان النامية تسهم بشكل فاعل في تعجيل نمو بقية القطاعات الاقتصادية مبنياً أنه كلما زادت الصادرات ارتفعت قدرة الدولة على الاستثمار ومن ثم تحسين الانتاج من خلال اعادة استثمار ماتوفره تلك الصادرات من عملات أجنبية. كما أن تومس Tomis يرى أن ماتحققه التجارة الخارجية عن طريق تصدير فائض الانتاج يؤدي في النهاية الى النهوض بالطاقة الانتاجية للدولة، في حين أكد كندل بيركر Kindle Berger أن زيادة الطلب الخارجي على صادرات بلد معين تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كما أن تايلر Tyler أوضح أن هناك علاقة معنوية بين النمو والمتغيرات المتضمنة في التحليل وهي نمو الانتاج الصناعي والاستثمار واجمالي الصادرات والصادرات الصناعية، في دراسة لعينة من 55 بلداً نامياً من ضمنها تركيا للفترة 1960-1977 ودلت النتائج أن الصادرات لها أهمية كبيرة في تكوين رأس المال وفي تفسير المتغيرات في معدل النمو.

إن للتجارة دوراً مهماً في تحقيق التوازن والتناسب بين النشاط الانتاجي والنشاط التجاري، وعلى الاخص جانب الاستيرادات كونها توفر السلع الرأسمالية والوسيلة والمواد الاولية من الاسواق الخارجية ولها دور كبير أيضاً في تحقيق التوازن والتناسق بين النشاط الانتاجي والتصدير عن طريق تصريف الانتاج السلمي الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي.

وتناول Anonymous في دراسة برنامج تحرير النظام في التجارة الخارجية والتمويل الخارجي، فقد اتفقت الاطراف على انشاء مجلس عمل أمريكي - تركي تعكس أواصر تقوية الاستثمارات والتجارة بين تركيا وأمريكا. وقد بدأت الحكومة بتنفيذ مشاريع الطاقة والبنى التحتية الرئيسة، وأن برنامج الاستثمار السنوي لتركيا تركز تركيزاً كبيراً على ميدان توليد الطاقة الكهربائية، والنقل والمواصلات وأن الفرص سانحة لمجهزي الولايات المتحدة الأمريكية بهندسة التصميم وخدمات الادارة الانشائية، كذلك تشجع تركيا استيراد رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا لتحفيز التنمية الصناعية.

ويظهر جدول -7- أثر التجارة الخارجية على القطاع الصناعي وتطوره للفترة 1980-1995، وقد تبين أن زيادة الصادرات الصناعية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانتاج الصناعي بمقدار 2.26 مليون دولار كما في المعادلة التالية :

$$X_D = 7.84 + 2.26 \text{ EX. D}$$

$$t = 2.82 \quad 7.79 \quad R^2 = 81.3 \quad R^{-2} = 79.9$$

$$D. W = 1.93$$

حيث أن :

EX. D = الصادرات الصناعية بالمليون دولار.

X_D = الناتج الصناعي.

جدول -7-

تطور الناتج الصناعي بفعل التجارة الخارجية

السنوات	السلع الاولية المستوردة مليون دولار	واردات السلع الاستثمارية مليون دولار	صادرات القطاع الصناعي مليون دولار	الناتج الصناعي مليون دولار
1980	6158	1581	1047	14022
1983	6675	2317	3658	13552
1985	7836	2603	5995	15788
1990	13490	5790	10240	36057
1992	13127	6772	12191	41897
1994	13596	6895	15363	35192
1995	20807	10488	18917	47118

Source : Turkey and World foreign Trade, 1950 - 1993.

Statistical Yearbook of Turkey, 1995.

كما تبين أنه بزيادة استيراد السلع الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 4.87 مليون دولار كما في المعادلة التالية :

$$Y_0 = 26.6 + 4.87 \text{ Im. V}$$

$$t = 9.06 \quad 1.65 \quad R^2 = 16.3 \quad R^{-2} = 10.3$$

$$D. W = 1.91$$

حيث أن :

$$\text{Im. V} = \text{استيرادات السلع الاستثمارية.}$$

$$Y_D = \text{الناتج الصناعي.}$$

كذلك فإن زيادة استيرادات السلع الأولية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 2.71 مليون دولار كما في المعادلة التالية :

$$Y_D = -2.36 + 2.79 \text{ Im. R}$$

$$t = -0.77 \quad 10.08 \quad R^2 = 87.9 \quad R^2 = 87$$

$$D. W = 2.81$$

حيث أن :

$$\text{Im. R} = \text{استيرادات السلع الأولية.}$$

$$Y_D = \text{الناتج الصناعي.}$$

النموذج القياسي للفصل الرابع

لقد تم اعتماد الدالة التالية لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع :

$$Y_D = f (\text{Ex. D} , \text{Im. V} , \text{Im. R})$$

حيث أن :

$$Y_D = \text{الناتج الصناعي بالمليون دولار.}$$

$$\text{Ex. D} = \text{الصادرات الصناعية بالمليون دولار.}$$

$$\text{Im. V} = \text{استيرادات السلع الاستثمارية بالمليون دولار.}$$

$$\text{Im. R} = \text{استيرادات السلع الأولية بالمليون دولار.}$$

$$u = \text{الخطأ العشوائي.}$$

$$Y_D = (+ B_1 \text{ Ex. } D + B_2 \text{ Im. } V + B_3 \text{ Im. } R + u$$

وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد تم اختبار أربع دوال، خطية ولوغارتمية مزدوجة ونصف لوغارتمية للمتغير التابع ونصف لوغارتمية للمتغيرات المستقلة، بعد مرحلة التوصيف قمنا بتصدير قيمة المعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادي [O. L. S] والتي على أساسها يمكن تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Y_D ، وقد قمنا بعملية الاختبار لهذه الدوال فتضمن ذلك اختبارات احصائية مثل اختبار t واختبار درين واتسن $D. W$ و R^2 معامل التحديد و R^2 معامل التحديد المعدل. واختبارات اقتصادية تتعلق باتفاق الاشارات وقيم المعلمات مع النظريات الاقتصادية.

التطبيق العملي للفصل الرابع

لقد حصلنا على النماذج الاربعة التالية :

$$(1) Y_D = 7.43 + 2.26 \text{ Ex. } D + 5.91 \text{ Im. } V + 0.0425 \text{ Im. } R$$

$$t = 53.69 \quad 73.46 \quad 123.23 \quad 2.31$$

$$s = 0.1346 \quad R^2 = 100 \quad R^2 = 100 \quad D. W = 1.798$$

$$(2) \log Y_D = 1.4 + 0.11 \log \text{ Ex. } D + 0.645 \log \text{ Im. } V + 0.0425 \log \text{ Im. } R$$

$$t = 3.01 \quad 2.08 \quad 2.43 \quad 2.46$$

$$s = 0.1326 \quad R^2 = 93.7 \quad R^{-2} = 22.16 \quad D.W = 2.02$$

$$(3) Y_D = 25.1 + 5.8 \text{ Log Ex. D} + 17.5 \text{ Log Im. V} + 4.9 \text{ Log Im. R}$$

$$t = 2.49 \quad 2.43 \quad 3.07 \quad 2.37$$

$$s = 2.852 \quad R^2 = 95.8 \quad R^{-2} = 94.7 \quad D.W = 1.83$$

$$(4) \text{ Log } Y_D = 2.38 + 0.0317 \text{ Ex. D} + 0.0929 \text{ Im. V} + 0.0094 \text{ Im. R}$$

$$t = 11.21 \quad 0.28 \quad 2.2 \quad 2.17$$

$$s = 0.144 \quad R^2 = 86.5 \quad R^{-2} = 83.1 \quad D.W = 0.57$$

ويتضح لنا من المعادلات أن المتغيرات المستقلة الداخلة فيها تؤثر على الناتج الصناعي وذلك من خلال قيمة t لكل متغير من المتغيرات حيث كانت قيمة t المستخرجة للمتغير Ex. D والذي يمثل الصادرات الصناعية حيث كانت قيمتها للمعادلات الثلاثة 2.43، 2.08، 83.46 معنوية مقارنة بقيمتها الجدولية بمستوى معنوية 0.05، أما المعادلة الثالثة فكانت قيمة t 0.28 وهي غير معنوية، أما المتغير الثاني Im. V والذي يمثل الاستيرادات الاستثمارية فكانت قيمته للمعادلات الأربعة معنوية بمستوى معنوية 0.05 وهي 123.23، 2.43، 3.07، 2.2 وبالنسبة للمتغير الثالث Im. R كانت قيمة t المحسوبة معنوية بمستوى 0.05 وهي على التوالي 2.31، 2.46، 2.37، 2.17 للمعادلات الأربعة على التوالي.

أما قيمة معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل R^{-2} فكانت 100 للمعادلة الأولى وهذا يعني أن جميع التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها

التغيرات في المتغيرات المستقلة المذكورة أعلاه، وفي المعادلة الثانية كان R^2 ، 93. 5 و 92. 16 أي أن حوالي 92٪ من التغيرات الحاصلة سببها المتغيرات المذكورة أما 8٪ من التغيرات في التاج الصناعي سببها متغيرات أخرى تؤثر عليه إلا أنها غير داخلية في النموذج لعدم معرفتنا بها أو لصعوبة قياسها أو عدم إمكانية تصنيفها وفقاً للبيانات المعتمدة في البحث، وتسمى تلك المتغيرات بالمتغيرات العشوائية أو البواقى وقد رمز لها بالرمز u .

وبالنسبة للمعادلة الثالثة والرابعة ظهر أن R^2 ، 95. 8 و 94. 7 للاولى و 86. 5 و 83. 1 للثانية أي أن حوالي 95٪ من التغيرات في الناتج الصناعي في المعادلة الثالثة و 85٪ في الرابعة سببها المتغيرات المذكورة في المعادلة أما 5٪ الباقية في الثالثة و 15٪ في الرابعة سببها المتغيرات العشوائية.

واختبار درين واتسن $D. W$ للمعادلات الثلاثة الاولى 1. 798 و 2. 02 و 1. 83 يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء المصاحبة للمتغيرات خارج النموذج والاطعاء المصاحبة للمتغيرات الداخلة في النموذج، أما المعادلة الرابعة فإن $D. W = 0. 57$ وذلك يشير الى وجود الارتباط الذاتي بين الاخطاء.

وبناء على الاختبارات السابقة تقبل المعادلات الثلاثة الاولى وتهمل الرابعة، وقد تبين أيضاً أن تقديرات النماذج أعلاه متفقة مع النظرية الاقتصادية من خلال الاختبارات الاقتصادية والاحصائية المعتمدة، حيث ظهرت اشارة المتغيرات المستقلة موجبة مما يدل على أن العلاقة طردية بمعنى أنه عندما تحدث زيادة في أي من المتغيرات المستقلة الثلاث يزداد الناتج الصناعي، ومن ناحية ثانية فإن قيم المعلمات تتواءم والمنطق الاقتصادي حيث كانت كبيرة للاستيرادات من السلع الاستثمارية وهي 5. 191 و 0. 645 و 7. 5

للمعادلات الثلاث، في حين كانت أقل من استيرادات السلع من المواد الاولى والوسيلة 0.0425 و 0.0425 و 6.9. للاستيرادات الثلاث، ومن ثم لصادرات القطاع الصناعي 2.26 و 0.11 و 5.8. للمعادلات الثلاث على التوالي.

إن هذه النتائج تتفق مع المنطق الاقتصادي إذ أن عمليات التنمية والنمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استيرادات السلع الاستثمارية للقيام بعمليات التصنيع الداخلي مما يؤدي الى زيادة رأس المال في القطاع الصناعي، والذي يؤدي الى زيادة الانتاجية وبالتالي زيادة الطاقة الاستثمارية للاقتصاد القومي.

الاستنتاج للفصل الرابع

نستنتج من المعادلة الاولى أنه عند زيادة الصادرات الصناعية بمقدار وحدة واحدة يزداد الناتج الصناعي بمقدار 2.26 مليون دولار وعند زيادة الاستيرادات للسلع الاستثمارية وحدة واحدة يزداد الناتج الصناعي بمقدار 5.19 مليون دولار ويزيادة استيرادات المواد الاولى وحدة واحدة يزداد الناتج الصناعي بمقدار 0.0425 مليون دولار.

ومن المعادلة الثانية نستنتج أنه عند زيادة الصادرات الصناعية بمقدار 1٪ سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 0.11٪ وعند زيادة واردات السلع الاستثمارية بمقدار 1٪ سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 0.645٪ وعند زيادة الواردات من السلع الاولى بمقدار 1٪ سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي ونسبة 0.0425٪.

ومن المعادلة الثالثة نستنتج أنه عند زيادة الصادرات الصناعية بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 5.8٪، وعند زيادة

الواردات الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 5. 7٪ وعند زيادة استيرادات المواد الأولية بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد الناتج الصناعي بمقدار 9. 4٪.

ويلاحظ أن درجة تأثير الاستيرادات للسلع الاستثمارية على الناتج الصناعي تأتي بالدرجة الاولى تليها في التأثير صادرات القطاع الصناعي، أما أقلها تأثيراً في الناتج الصناعي فهي استيرادات السلع الأولية.

نتائج الفصل الرابع:

- 1- من خلال النماذج القياسية المستخدمة وجد أن تأثير السلع الاستثمارية المستوردة إيجابياً أكبر من تأثير باقي المتغيرات ويأتي بالدرجة الثانية في التأثير الصادرات الصناعية ثم المواد الأولية والوسيلة المستوردة. فإن زيادة استيراد السلع الاستثمارية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 19. 5 وحدة وأن زيادة استيراد السلع الأولية والوسيلة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 0. 0425 وحدة، وأن زيادة تصدير السلع الصناعية بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج الصناعي بمقدار 26. 2 وحدة.
- 2- من خلال دراسة تطور الصادرات الاجمالية نلاحظ أن هناك زيادات سنوية قدرها 1. 07 بليون دولار كذلك الواردات الاجمالية زيادة سنوية قدرها 1. 61 بليون دولار.
- 3- كما أن الانكشاف التركيبي على العالم كان متزايداً وتراوح خلال فترة الدراسة بين 9. 7٪ و 16. 9٪.

-
- 4- لقد ازداد حصة الفرد من الصادرات والواردات الاجمالية فكانت على التوالي 4. 15 و 6. 22 دولار سنوياً.
- 5- تبين نتيجة دراسة هيكل الواردات أن هناك زيادة سنوية في السلع الاستثمارية المستوردة قدرها 522 مليون دولار والسلع الأولية المستوردة قدرها 800 مليون دولار والسلع الاستهلاكية المستوردة قدرها 286 مليون دولار سنوياً.
- 6- وبدراسة هيكل الصادرات تبين أن هناك زيادة في صادرات القطاع الصناعي قدرها 1013 مليون دولار سنوياً وفي صادرات القطاع الزراعي قدرها 6. 44 مليون دولار سنوياً وصادرات المناجم قدرها 1. 10 مليون دولار سنوياً.
- 7- لقد ازداد التعامل التجاري لتركيا مع دول العالم لسلع مختلفة خلال فترة فكان ميزانها التجاري مع البعض موجباً مثل العراق والسعودية واليابان وسالباً مع البعض الآخر مثل المانيا وايطاليا وفرنسا.

توصيات الفصل الرابع

- 1- أفرزت الدراسة التأثيرات الكبيرة للحصار المفروض على العراق بحق الاقتصاد التركي وخاصة على تنفيذ سياستها الصناعية إذ أصبح من المهم لتركيا العمل على رفع الحصار عن العراق ويكل الوسائل المتاحة لها حماية لمصالحها الداخلية.
- 2- أشرت الدراسة بأن العلاقات الاقتصادية التركية خلال الفترة الماضية، المحسرت مع الدول العربية وخصوصاً العراق، وتشير الدراسات المتوفرة بأن حركة الاقتصاد التركي الاساسية هي في اقامة المشاريع المشتركة بينها وبين الاقطار المجاورة، لذا نوصي الحكومة التركية بالتوسع بالمشاريع المشتركة مع الدول المجاورة وخاصة الاقطار العربية والعراق للاستفادة من أسواق تلك الدول ومراعاة تحقيق التكاليف المتدنية للإنتاج وخاصة مايتعلق بالنقل.
- 3- دعوة تركيا الى استثمار المصالح المشتركة مع العراق للاستفادة منها في تنمية المشاريع المائية والزراعية وغيرها والبت يحتاجها كل من البلدين، إذ من خلال ذلك فقط يمكن توسيع التجارة التركية مع دول الجوار، ومن خلالها الى أقطار الخليج العربي.
- 4- ضرورة التركيز على القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التي تخدم الصادرات الوطنية التي تمكنها من اختراق السوق العالمية التنافسية كما حصل لصادراتها الزراعية وبعض الصناعات الاستهلاكية مثل الصناعات النسيجية والجلدية.

5- نظراً للزيادة الحاصلة في استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الأولية والسلع الاستثمارية يفضل أن يوجه الاقتصاد التركي الى الاستثمار في استراتيجية تشجيع الصادرات Export Substitution Strategie عن طريق تشجيع انتاجها لهذه السلع بما يفيض عن حاجة المستهلك المحلي.

مصادر الفصل الرابع

المصادر العربية :

- 1- د. ابراهيم خليل، أحمد العلاف وآخرون، التنمية الاقتصادية وسياسات التكيف الميكلي في تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1996.
- 2- أموتولد جونسون، تخفيض سعر العملة والواردات، التمويل والتنمية، مجلد 24، رقم 2، يونيو 1987.
- 3- أموري هادي كاظم، طرق القياس الاقتصادي، الطبعة الاولى، جامعة بغداد، 1988.
- 4- بول باران، الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، دار القلم، القاهرة، 1966.
- 5- جيرالد ماير وروبرت بالدوين، التنمية الاقتصادية، الجزء الاول، ترجمة يوسف عبدالله الصايغ، مكتبة لبنان، بيروت، 1964.
- 6- جيرالد ماير، التجارة الدولية والتنمية، ترجمة د. أحمد سعيد رويدار، مراجعة وتقديم الدكتور صلاح نامق، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، نيسان 1968.
- 7- خالد يونس الملاح، مشكلة عدم استقرار ايرادات الصادرات في بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، 1990.

- 8- د. رشاد مهدي هاشم، استراتيجية تعويض الاستيرادات والتغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية التركية (1968-1988)، مجلة دراسات تركية، العدد 2، السنة 1991، جامعة الموصل.
- 9- د. رواء زكي يونس، أثر السياسات الاقتصادية الزراعية التركية على التغيرات الهيكلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، 1998.
- 10- د. رواء زكي يونس، السياسات الاقتصادية الزراعية التركية، مجلة تنمية الريف، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1999.
- 11- د. رواء زكي يونس، تطوير هيكل الصادرات الزراعية التركية وأثرها على النمو الاقتصادي التركي للفترة 1976-1994، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1997.
- 12- سعد الكوازي، هيكل الاستيرادات وأثره في نمو وتطور القطاعات السلعية في العراق للفترة 1958-1990، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1995.
- 13- عبد الحميد طاهر سليمان، أثر الصادرات المصنعة في النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة للفترة (1952-1990)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 14- د. عبدالرزاق الشوريجي، الانحدار الخطي المتعدد، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1981.
- 15- د. عمر محيي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1975.

- 16- د. قيس سعيد عبدالفتاح، التجارة الخارجية لتركيا مع دول العالم، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل، 1996.
- 17- خالد ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 1985.
- 18- كريم أنور النشاشيبي، تخفيض سعر العملة في البلدان النامية : الاختيارات الصعبة، التمويل والتنمية، مجلد 2، رقم 1، مارس 1983.
- 19- مثنى الدباغ ود. عبدالنافع الزوري، تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية في تركيا (1970-1993)، جامعة الموصل، العراق، 1997.
- 20- د. منصور الراوي، اتجاهات تطور التجارة الخارجية في العراق للفترة من 1950-1973، مجلة التجارة، الجزء الثالث والرابع، السنة 38، بغداد، 1975.
- 21- محمد عبدالشفيع، وحدة التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة، بيروت، 1981.
- 22- مينا قوقوز، تركيا حتى عام 2000، ترجمة صلاح الدين سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1991.
- 23- مارتين برتسمان، التصنيع في البلدان النامية، ترجمة د. معتز علي، مطبعة دار التقدم العربي، 1974.
- 24- نهى عبدالكريم فرحان، الاقتصاد التركي، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد.

-
- 25- والاس بيترسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، الجزء الثاني، ترجمة صلاح دباغ، التنمية العصرية، بيروت، 1968.
- 26- وجدي محود حسين، نشاط التصدير والانماء الاقتصادي بالبلدان النامية مع دراسة خاصة لحالة الاقتصاد المصري، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1973.
- 27- وليد اسماعيل سيفو، الدخل والاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1988.
- 28- يورك أغلو، تركيا حلقة ضعيفة، في سلسلة (؟؟؟)، ترجمة فاضل لقمان، دار ابن رشد، بيروت، 1979.
- 29- وائل سامي الحافظ، اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة 1965-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 1995.
- 30- وداد الديبوني، العوامل المؤثرة على استيراد العراق من المواد الغذائية للفترة 1965-1983 وتوقعاتها لغاية 1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 1988.

بالمصادر الاجنبية :

- 1- A. Ackley, Gardner, Macroeconomic Theory, New York, The Macmillan Co. 1961.
- 2- A. Katsoyiannis, Theory of Econometrics, 2nd, Macmillan, Press, London, 1977.
- 3- A. Smith, The Welth of Nations, Everyman' s Library, New York, 1964.
- 4- Anonymous, Business Out look abroad Turkey, Business America, Vol. 8, 1985.
- 5- D. Wall, Import Capacity, Import and Economic growth, Economica, Vol. 4, 1968.
- 6- Economic Development in Turkey , Turkish Review , Ankara, Autuman, 1988.
- 7- H.B. Chenery, The Structured list Approach to Development Policy, The American Economic Review, Vol. LXV, No. 2, May, 1975.
- 8- Kindle Berger, P. C., Foreign Trade and the National Economy, New Haven, Yala University Press, 1968.

-
- 9- Kurt Grunwald and Joachim O. Ranall, Industrialization in the Middle east, Gren wood Press Publisher, London, 1973.
 - 10- Sabrata Ghatak, Development Economics , Longman, New York, 1968.
 - 11- Statistical Yearbook of Turkey (many years), State Institute of Statistic Prime Ministry Republic of Turkey.
 - 12- Turkey and World foreign Trade 1950-1993, State Institute of Statics, Prime Ministry Republic of Turkey , Ankara.
 - 13- Turkish Economy Statistics and Analysis Temuz 1997, State Institute of Statistica, Prime Ministry Republic of Turkey, Ankara, 1997.
 - 14- Wolff, Stabilization and Structural Adjustment in Turkey 1980-1985, GDI, Berlin, 1987.
 - 15- World Resources 1996-1997, The World Resourse The United Nations , Environment Programe, The United Nation , Development Programe, The World Bank.

الفصل الخامس

الآبعاد المستقبلية لتطور القطاع الزراعي التركي

الابعاد المستقبلية لتطور القطاع الزراعي التركي

مقدمة

لقد كانت طبيعة السياسات الاقتصادية الزراعية في تركيا هي التدخل المستمر الشديد في قطاع الزراعة، عن طريق دعم الاسعار والمستلزمات الزراعية، الحماية من الاستيرادات، احتكار التسويق، دعم الصادرات او فرض ضرائب عليها، والهدف من هذه السياسات زيادة الاكتفاء الذاتي من الاغذية وتشجيع الصادرات.

ان استخدام التقنية في القطاع الزراعي تعد مسألة تتويج لاستقرار دخول المزارعين وتوفير تغذية كاملة وتحقيق لعملية التنمية الزراعية. ويتم انتقال القطاع الزراعي من خلالها من الزراعة التقليدية الى الزراعة الحديثة المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية.

ان عملية تبني التكنولوجيا ماهي الاسلسلة طويلة من التجارب العلمية والعملية بدأت مع بداية التفكير العلمي الصحيح والمستمر نحو التطور والتجديد والابداع، فتركيا وبالذات منذ تنفيذ برنامج التكيف الميكلي الاول عام 1980، وهي تضع سلسلة من الاصلاحات الزراعية بهدف خصخصة الاسواق وتخفيض دعم الزراعة، والغاء الحواجز التجارية، اندماج تركيا في الاقتصاد العالمي، تخفيض العملة التركية، تحديد الاسعار والتجارة وفتح اسواق مالية، فانخفضت الحواجز التجارية انخفاضاً شديداً بما يتمشى مع الاتجاه العام للحكومة نحو سياسات زراعية تتجه نحو السوق.

ان التكنولوجيا الزراعية الحديثة هي في متناول أي بلد نام، بفضل ماحققته المراكز الحديثة من وسائل الاتصال عبر لانتربنت اوشبكات الاتصال

الالكترونية. فلم يعد هناك اشكال سوى في ملائمة هذه التكنولوجيا لظروف البلد الساعي لتحقيق تنمية زراعية. وقد ساند البنك الدولي وصندوق النقد الدولي السياسة الزراعية التركية بعد تطبيق سياسة الاصلاح والتكيف الهيكلي، بشأن هذه الاستراتيجية، وقد قدم البنك الدولي قروض لبرامج التكيف الهيكلي هذه.

في مطلع القرن الحادي والعشرين اصبحت الفرصة افضل امام البلدان النامية لتحقيق تنمية قطاعاتها الزراعية من الظروف التي مرت بها البلدان المتقدمة في المراحل الاولى لتطورها الزراعي. ويشير شولتز Schultz الى ان تحسين نوعية المدخلات الزراعية وعرضها بأسعار مناسبة يمكن الحصول عليها تجعل من المناسب الحصول عليها وتعلم استخدامها بكفاءة، وهذا ما يتطلب عليه مفتاح النمو الاقتصادي الناشئ من الحقل، لقد بلغت المساحة الزراعية الكلية في تركيا محدود 22. 75 مليون هكتار وتشكل حوالي 28. 28٪ من مساحة البلاد وبلغت المساحة المزروعة في الثمانينيات 16. 372000 هكتار أي بنسبة 71٪ ازدادت في التسعينيات وبعدها الى 18. 8 مليون هكتار أي بنسبة 82. 2٪ من المساحة المزروعة وازيادة 11٪ عما كانت عليه في الثمانينيات احتلت محاصيل الحبوب المرتبة الاولى من حيث الرقعة الزراعية اذ بلغت في الثمانينيات 13. 5 مليون هكتار بنسبة 82٪ من المساحة المخصصة للحبوب اصبحت 14 مليون هكتار في التسعينيات وبعدها بنسبة 74. 3٪ أي انخفضت نسبة المساحة المزروعة للحبوب في هذه الفترة مقارنة بالثمانينيات احتلت محاصيل البقوليات المرتبة الثانية بالمساحة بمساحة قدرها 1. 54 مليون هكتار بنسبة 9. 1٪ وصلت في التسعينيات وبعدها الى 1. 66 مليون هكتار.

اما المحاصيل الصناعية فكانت في الثمانينيات 1.13 مليون هكتار نسبة 6.9٪ ارتفعت إلى نسبة 7.8٪ بسبب الطلب على هذه المحاصيل في الاسواق المجاورة وخاصة في العراق. اما المحاصيل الزيتية بلغت المساحة المزروعة في الثمانيات 833603 هكتار بنسبة 5٪ وانخفضت في التسعينيات وبعدها الى 729542 هكتار بنسبة 3.8٪ ومحاصيل الدرنات بمساحة 271400 بنسبة 1.6٪ ومن التسعينيات وبعدها 311960 هكتار نسبة 1.4٪. ويلاحظ توسع في حجم المساحات الزراعية لبعض المحاصيل وتراجع محاصيل اخرى للاسباب التي ذكرت سابقاً. وتنطلق السياسة التركية الزراعية من سياسة دعم الاسعار وتوفير متطلبات الزراعة ودعم الانتاج والصادرات والتقليل من الواردات ومحاولة حماية الانتاج الوطني وزيادة كفاءته وفرض الضرائب⁽¹⁾.

ان التجارب والبحوث العلمية، تعد الاتجاهات الحديثة الصحيحة لحصول التغييرات التكنولوجية، وتركيا تمتلك مواد زراعية هائلة مع امكانية كبيرة للتوسع في الانتاج بتكثيف استخدام المكننة الزراعية.

ويعد التغيير التكنولوجي تغييراً في المعرفة والامام بطرق ووسائل انتاجية جديدة تكون ذات كفاءة عالية نسبة الى طرق الانتاج السابقة لها، من ناحية ثانية تعتبر الاختراعات والابتكارات الجديدة ذات قدرة على تغير كفاءة وفاعلية طرق الانتاج كافة والتغير التكنولوجي هو التغير في معاملات ارتباط مدخلات الدالة بالمخرجات الناجمة عن التطبيق العلمي للمبتكرات في التكنولوجيا والتنظيم الاقتصادي⁽²⁾.

من ناحية ثانية يعتبر البعض التغير التكنولوجي مجرد انتقال Shifting في دالة الانتاج. لذا فالسياسة التكنولوجية الزراعية المتمثلة (برأس المال الثابت الزراعي) تهدف الى تطور الانتاج كماً ونوعاً وبشقيه الحيواني والنباتي

والتوسع في استخدام المكننة الزراعية وزيادة الانتاج، والانتاجية والمساحة المزروعة وعلى مستوى المجاميع المحصولية.

لقد كان الاقتصاديين الكلاسيك والمحدثين يركزون على النمو السكاني باعتباره النمو في قوة العمل ويهملون دور التكنولوجيا في زيادة الانتاج باعتباره متغيراً خارجياً. بعد ذلك اعتبرت التكنولوجيا متغيراً داخلياً ويمثل استجابة حركية للتغيرات التكنولوجية تسمح باحلال المعرفة محل الموارد⁽³⁾ أي بمعنى اخر احلال الموارد الاقل كلفة او الاكثر وفرة محل الموارد ذات الكلفة العالية، أي الانتاج.

مشكلة الفصل الخامس

يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار طبيعة القطاع الزراعي وامكانياته الموروثة ومتغيراته المحتملة في رسم السياسات الاقتصادية الزراعية، كي تسهم هذه السياسات بدورها الفاعل في بناء القطاع الزراعي والترابط فيما بينها والتنسيق في تحقيق الاهداف فضلاً عن الاخذ بالاعتبار الاحتمالات والمتطلبات الدولية وهي التي تعني بالتجاهات الطلب والعرض الدولي للانتاج الزراعي والموازنة ما بين النمو السكاني ونمو الانتاج الزراعي. والاهتمام بالميزة النسبية في الانتاج، والمتطلبات الوطنية والامنية التي تعني بتحقيق الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي وتوظيف قدر اكبر من عوامل الانتاج لتعظيم حجم الناتج.

وتبرز امكانية السياسة التكنولوجية الزراعية والمكننة الزراعية بالذات من خلال دورها الفاعل في انماء القطاع الزراعي واحداث التغيرات المطلوبة فيه، مساهمة في التنمية الاقتصادية لتركيا وتعتمد الدراسات الحديثة في السياسات التكنولوجية الزراعية على ان هناك علاقة طردية بين الانتاجية للوحدة

المساحية والتغيرات التكنولوجية، وإن التباطؤ في الاستخدام التكنولوجي يؤدي إلى تباطؤ في التنمية الزراعية عموماً وبالتالي التنمية الاقتصادية، فضلاً عن التفاوت بين نمو الانتاج الزراعي والنمو السكاني المتزايد، فاستخدام التكنولوجيا الزراعية بشقيها البيولوجي والميكانيكي تعتبر مؤشراً لمفاداة الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة.

وتعتبر تركيا أكبر منتج ومصدر للمنتجات الزراعية من اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فقد بلغت الصادرات الزراعية مثل البندق، والتبغ، والبقول، والزيوت، والفاكهة المجففة والجوزيات والمنتجات الحرجية والقمح والقطن نحو 23٪ من مجموع عائدات الصادرات التركية.

إن سياسة التكنولوجيا الزراعية تعني الكفاءة في توفير واستخدام التكنولوجيا، لتحقيق التغيرات والاهداف المطلوبة في تنمية وبناء قطاع الزراعة، ويمكن تعريفها بأنها المعارف والخبرات والمهارات المستخدمة في العمليات الانتاجية، الزراعية، وتمثل التكنولوجيا الزراعية بالالات والمكائن والمعدات الزراعية فضلاً عن التكنولوجيا الكيميائية والبيولوجية ويمكن تمثيل التكنولوجيا الزراعية برأس المال الثابت الزراعي المتكون من الالات والمكائن والمعدات ووسائل النقل الزراعية والابنية والانشاءات، حيث يعد تكوين رأس المال الثابت الزراعي اهم العناصر في التكوين التكنولوجي، وهو يمثل الاضافات إلى رصيد رأس المال الحقيقي، وهو يمثل ايضاً الادخار الحقيقي للمجتمع الذي يحدد بدوره معدلات النمو الاقتصادي لكونه من الامور الاستراتيجية ذات العلاقة لمسألة التنمية الزراعية⁽⁴⁾.

ويضيف شولتز Suhaltz ان Technological improvement التحسن التكنولوجي هو افضل مصدر ينتج أكبر نسبة عوائد بالمقارنة مع

الكلفة⁽⁵⁾. وتعد التكنولوجيا الزراعية مدخلة للعمل ورأس المال بنسب مختلفة أكثر من كونها عابدة. فتحيز باتجاه أحد عناصر الانتاج بعيداً من العنصر الانتاجي الآخر⁽⁶⁾. ومن وجهة نظر هاباكوك Habbakuk فإن التحيز باتجاه عناصر الانتاج يعطي للولايات المتحدة الامريكية (المدخلة لعنصر العمل) ميزة نسبية هامة في تطوير الابتكار Innovation الذي به تهدف الى ادخار عنصر العمل

وتعد تركيا أحد الاقطار النادرة في العالم التي تتمتع بمميزات قابلة للتطور الزراعي حيث الظروف المناخية الملائمة والاراضي الواسعة والموارد المائية الوفيرة⁽⁷⁾، وحيث يوجد فيها 26 حوضاً مائياً، تبلغ مساحتها 779452 كم²، ومجموع إيرادها المائي 186.5 مليار م³ منها 31.5 مليار م³ في الفرات وحوالي 26 مليار م³ في دجلة. كما يوجد في تركيا العديد من الانهار الدولية اهمها الفرات ودجلة واراكسي وميريك وقرة والعاصي⁽⁸⁾. كما تمتلك تركيا اكبر مساحة من الاراضي الزراعية في اوربا بعد الاتحاد السوفيتي، وهي مكرسة لانتاج جميع انواع الحبوب والخضر والفاكهة⁽⁹⁾، وتمثل الاراضي الزراعية حوالي 35.6% من الاراضي التركية، 28% ارضي رعوية و 30.2% غابات واحراش والجزء المتبقي مستنقعات⁽¹⁰⁾.

لقد تطورت مدرستان في فكر التنمية الاقتصادية كبرهان اثر استخدام المكننة في توظيف العمل، الاولى اعتقدت ان استخدام المكننة يقود الى زيادة الطلب على العمل عن طريق زيادة الانتاج والانتاجية فيؤدي الى خلق فرص عمل في القطاع الزراعي وغير الزراعي مثل صيانة الآلات الزراعية، التنظيم، الادارة... الخ اما الثانية فهي ترى ان استخدام المكننة يؤدي الى ازاحة نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية ومن ثم زيادة معدلات البطالة خاصة وان

فرص العمل البديلة خارج القطاع الزراعي متدنية في هذه البلدان. وبهذا نرى ان المدرسة الاولى تؤيد استخدام المكنته اما الثانية فترفضها. فالتغيرات التكنولوجية التركية باستخدام المكنته الزراعية هي جزء من التغيرات الهيكلية التركية، فدور تكنولوجيا المكنته هي ادخال عنصر العمل سواء في اقامة زراعة عمودية او زراعة افقية.

اهمية الفصل الخامس:

ان سياسة التكنولوجيا الزراعية هي احدى السياسات الاقتصادية الزراعية والتي ترتبط توجهاتها باستراتيجية التنمية الزراعية وتتلخص توجهات التنمية الزراعية التركية: بترشيد استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية، واستصلاح الاراضي (مشروع الكاب)، والتكثيف الزراعي ورفع انتاجية العمل الزراعي والتوسع في تدريب العمالة ومكنته العمليات الزراعية وزيادة كفاءة استخدام الرقعة الزراعية والمياه والتوسع في مجالات الابحاث التي تؤدي الى تطور العمليات الزراعية. الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية وازالة الفوارق بين الريف والمدينة وتحقيق عدالة توزيع الدخول سواء داخل القطاع الزراعي ذاته او بين القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى

ان التكنولوجيا الزراعية اساس زيادة الانتاج الزراعي وتشير البحوث الاقتصادية الى ان التكنولوجيا البيولوجية هي البديلة عن الارض الصالحة للزراعة والتي تشكل قيلاً على الزراعة في بعض الدول الكثيفة السكان مثل اليابان وجنوب شرق اسيا، اما التكنولوجيا الميكانيكية فتعد البديل عن القوى العاملة التي تشكل قيلاً على الزراعة في بعض الدول ذات الكثافة السكانية الواطنة وتتمتع بمساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا.

ان تركيا ذات الموقع الجغرافي المتميز، من حيث كونها دولة تقع في احالي حوضي دجلة والفرات ولسعة مساحة اراضيها الزراعية فقد انجبت وضمن سياستها المائية نحو تنفيذ مشاريع اروائية كبيرة بغية التوصل للاستثمار الامثل للمياه⁽¹¹⁾، والذي سيساهم في زراعة اكبر مساحة ممكنة من الاراضي ضمن سياسة التوسع الافقي والعمودي. ان تحقيق اقصى دخل زراعي ممكن من الموارد المستخدمة او تحقيق نفس القدر من الدخل الزراعي بموارد اقل وذلك في ظل تحقيق الكفاءة الانتاجية القصوى في مجال الزراعة.

وتضم السياسة الاقتصادية الزراعية، بالاضافة الى السياسة التكنولوجية الزراعية مجموعة من السياسات الاقتصادية الزراعية وهي (السعرية، الاستثمارية، التجارية، الانتاجية، التسويقية، الائتمانية). والسياسة الاقتصادية الزراعية بدورها هي احدى الفروع للسياسة الاقتصادية للدولة، وتعرف بأنها الاجراءات العملية التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن مجموعة منتجة من الوسائل الاصلاحية الزراعية، وتعرف كذلك بأنها مجموعة الاجراءات والاساليب الائتمانية والاصلاحية المعتمدة في القطاع الزراعي التي تتحقق بتنفيذها اهداف معينة، فقامت الحكومة التركية بتخفيض الحواجز التجارية كتخفيض العملة التركية، تحرير الاسعار وفتح اسواق مالية، لقد ادى تلك الى تحسن قدرة الصادرات الزراعية على المنافسة فزاد حجم الانتاج الزراعي وصادراته.

ان الابتكارات المدخرة للعمل سوف تترك اصحاب القرار السياسي لان استخدام التكنولوجيا كثيفة عنصر رأس المال يعد تجربة غير عقلانية لسببين هما ان التكنولوجيا ذات الكثافة الرأسمالية قد تكون هي الوحيدة المعروضة قيد العمل والثاني ان التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل باهضة الكلفة، نظراً لان

السلع الرأسمالية المستوردة قد صممت اصلاً لادخار عنصر العمل ذي الكلفة العالية باستخدام راس المال الاقل كلفة نسبياً اذا ما تتبعنا اسعار العناصر النسبية في الدول المصنعة للسلع الرأسمالية المستوردة، ومن المعلوم انه في أي عملية انتاجية يسهم النوعان من التغيرات في توليد مخرجاتها، الاول تغيرات في الكميات المستخدمة من عوامل الانتاج والثاني تغيرات نوعية مصدرها التقدم التكنولوجي المؤثر في كفاءة عوامل الانتاج.

تطور الانتاج الزراعي

اولاً : محاصيل الحبوب :

بلغت المساحة الكلية لزراعة الحبوب في الثمانينات بمحدود 1356070 هكتار وشملت محاصيل القمح، الشعير، الذرة، الجاودار، الشوفان، الرز، الدخن. ازدادت هذه في التسعينات وبعدها الى اكثر من 14 مليون هكتار توزعت بنسب متباينة بين المحاصيل وهي كالآتي⁽¹²⁾:

- القمح : بلغت المساحة المزروعة بالقمح في الثمانينات بمحدود 9. 3 مليون هكتار وشكلت نسبة قدرها 68. 7% من المساحة المزروعة بالحبوب في حين بلغت انتاجية الهكتار الواحد 1955 كغم، ارتفعت المساحة في التسعينات وبعدها بمحدود 9. 4 مليون هكتار وشكلت نسبة قدرها 67. 5% انخفضت نسبة المساحة ولكن ازدادت الانتاجية الى 1988 كغم هكتار ويرجع السبب الى ارتفاع الانتاجية لاستخدام الوسائل الحديثة بالزراعة والاهتمام بالارض والبذور المحسنة.

- الشعير : كانت المساحة المزروعة في الثمانينات لهذا المحصول 3. 2 مليون هكتار شكلت نسبة قدرها 23. 6% من المساحة المزروعة بالحبوب اما

انتاجية الهكتار كانت 2054 كغم اترفعت المساحة المزروعة في التسعينيات وبعدها اذ بلغت 3.6 مليون هكتار بنسبة قدرها 25.8٪ أي بزيادة قدرها 2.2٪ عن المرحلة السابقة وشهدت انتاجية الهكتار ايضاً زيادة اذ بلغت 2123 كغم.

- الذرة : احتلت المساحة المزروعة بهذا المحصول في الثمانينيات بمحدود 529 ألف هكتار شكلت نسبة قدرها 3.9٪ و بانتاجية بلغت 3827 كغم هكتار ازدات المساحة في التسعينيات وبعدها الى 557 كغم/ هكتار بنسبة قدرها 3.9٪ كما شهدت الانتاجية بزيادة المحصول الى 3190 كغم.

- جاودار : بلغت المساحة المزروعة بهذا المحصول بمحدود 265 ألف هكتار في الثمانينات بنسبة قدرها 1.9٪ انتاجية وصل الى 1595 كغم / هكتار المنخفضت المساحة المزروعة في التسعينيات وبعدها الى 144 ألف هكتار بنسبة قدرها 1٪ أي تراجعت المساحة الى النصف تقريباً اما الانتاجية على معدلاتها.

- الشوفان : يعد الشوفان من المحاصيل التي شهدت زيادة في المساحة لمرحلة التسعينات وبعدها كما كانت عليه مرحلة الثمانيات اذ كانت المساحة 154 ألف هكتار بنسبة قدرها 1.1٪ و بانتاجية قدرها 1786 كغم/ هكتار اترفعت المساحة في التسعينيات وبعدها الى 168 ألف هكتار بنسبة 1.2٪ وبزيادة قدرها 0.2٪ عن المرحلة السابقة والانتاجية كانت 1858 كغم/ هكتار.

- الرز: شهد هذا المحصول نقصان في حجم المساحة خلال التسعينيات وبعدها مقارنة مع الثمانيات اذ كانت المساحة 62 ألف / هكتار في الثمانيات بنسبة قدرها 0.4٪ بانتاجية 3035 كغم/ هكتار المنخفضت الى (52) ألف

هكتار في التسعينيات وبعدها بنسبة قدرها 0.3٪ ويانتاجية بلغت 2833 كغم / هكتار.

- محصول الدخن: لم تبرز أهمية لهذا المحصول في حجم المساحة المزروعة بالحبوب إذ لم تتجاوز أكثر من 9.7 ألف هكتار وشكلت نسبة قدرها 0.07٪ ويانتاجية 1487 كغم/ هكتار انخفضت هذه المساحة الى الثلث أي محدود 3.2 ألف هكتار بنسبة قدرها 0.02٪ ويانتاجية 1633 كغم / هكتار.

عموماً يمكن القول ان نسبة ما تشكله محاصيل الحبوب كبيرة جداً إذ ما قورنت بالمساحة الزراعية وشهدت توسع في حجم المساحة واليانتاجية لبعض المحاصيل مع تراجع للبعض الاخر. كانت السياسة الزراعية التركية تهدف الى توفير حاجيتها من المحاصيل وتصدير الفائض او دخولها كمواد غذائية رئيسية. يزرع هذه المحاصيل في مناطق داخل الاناضول، ولايات توتنا - انقره، وادنه شرق البلاد، ومنطقة بورغات اواسط الاناضول.

ثانياً : المحاصيل الصناعية

بلغت المساحة المزروعة بهذه المحاصيل في مرحلة الثمانيات محدود 1.1 مليون هكتار شكلت نسبة قدرها 6.9٪ من المساحة الكلية للزراعة ارتفع حجم المساحة المزروعة في التسعينيات وبعدها لتصل الى 1.4 مليون هكتار بنسبة قدرها 7.8٪ أي بزيادة قدرها 0.9٪ عن المرحلة السابقة والسبب في التوجه لزيادة الرقعة الزراعية الى ادخال المحاصيل الزراعية كمواد اساسية في الصناعة وشملت المحاصيل قيد الدراسة القطن، السكر، التبغ، الياسون، كبسولة الافيون، خيوط الكتان.

- القطن : يحتل محصول القطن المرتبة الاولى بين المحاصيل الصناعية اذ بلغت المساحة المزروعة بمحدود 546275 هكتار بنسبة قدرها 1.48٪ في حين بلغت الانتاجية 837 كغم / هكتار ارتفع حجم المساحة المزروعة في التسمينيات وبعدها الى 711868 هكتار بنسبة قدرها 8.48٪ أي بزيادة قدرها 7.0٪ عن المرحلة السابقة وشهدت الانتاجية ايضاً زيادة ووصلت الى 1148 كغم / هكتار أي بزيادة قدرها اكثر من 300 كغم / هكتار.

- السكر : بلغت المساحة المزروعة من المحصول بمحدود 358966 هكتار بنسبة قدرها 6.31٪ في حين بلغت الانتاجية بمحدود 32759 كغم/هكتار ارتفعت المساحة في التسمينيات وبعدها الى 424787 هكتار وينسبة قدرها 1.29٪ وارتفعت الانتاجية الى 36829 كغم/هكتار.

- التبوغ : كان نصيب محصول التبوغ المرتبة الثالثة بين المحاصيل الصناعية اذ بلغت المساحة المزروعة في الثمانيات بمحدود 119130 هكتار بنسبة قدرها 5.17٪ وانتاجية الهكتار الواحد بلغت 949 كغم / هكتار ارتفعت المساحة الى 25 الف هكتار بنسبة قدرها 9.16٪ وانتاجية وصلت الى 929 كغم / هكتار. ان التوسع في المساحة جاء بسبب اهتمام تركيا بانتاج السكاير وفرض تركيا الحماية على هذا الانتاج وان السكاير الاجنبية محدودة التداول وتحاول الاكتفاء الذاتي من المنتج.

- الياسون : بلغت المساحة المزروعة في مرحلة الثمانيات بمحدود 13750 هكتار نسبة قدرها 2.1٪ بينما الانتاجية كانت 710 كغم / هكتار. ارتفعت المساحة المزروعة في مرحلة التسمينيات وبعدها بمحدود 39900 هكتار أي مما يعادل ثلاثة اضعاف المساحة في المرحلة السابقة وينسبة قدرها 5.2٪ ولكن الانتاجية المنخفض الى 600 كغم / هكتار.

- كبسولة الافيون: حظي هذا المحصول بتطور في حجم المساحة المزروعة في التسعينيات وبعدها عما كان في الثمانيات اذ لم يتجاوز 10 الف هكتار في الثمانيات بنسبة قدرها 0.8 ٪ من المحاصيل الصناعية و انتاجيه قدرها 630 كغم / هكتار اما مرحلة التسعينيات وبعدها قد بلغت 35210 هكتار أي بثلاثة اضعاف واكثر وشكلت نسبة قدرها 2.5 ٪ من المساحة المزروعة والانتاجية بمعدل 448 كغم / هكتار.

- خيوط الكتان: تراجع هذا المحصول في التسعينات وبعدها عما كانت عليه في الثمانينات فقد بلغت محدود 5700 هكتار في الثمانينات بنسبة قدرها 0.5 ٪ فقط و انتاجه 185 كغم / هكتار اما في التسعينات وبعدها حتى بلغت 674 هكتار فقط بنسبة قدرها 0.04 ٪ و انتاجيه فقط 43.8 كغم/ هكتار. وشهدت هذه المحاصيل تبايناً من حيث السنوات خلال المرحلتين فقد شهدت الثمانينات تبايناً واضحاً من حيث المساحة والانتاجية فقد كانت عام 1981 محدود 1.2 مليون هكتار ارتفعت عام 1984 الى 1.4 مليون هكتار ثم تراجعت عام 1988 الى 1.28 هكتار وكانت عام 1991 محدود 1.3 مليون هكتار ازدادت الى 1.4 مليون في 1992، 1996 لترتفع الى 1.5، 1.6 مليون عامي 1997، 1998.

ثالثاً : المحاصيل الزيتية

بلغ معدل المساحة المزروعة من المحاصيل الزيتية في مرحلة الثمانينات محدود 833602 هكتار وشكلت نسبة قدرها 5 ٪ من المساحة الزراعية الكلية انخفضت في التسعينيات وبعدها الى 729542 هكتار بنسبة قدرها 3.8 ٪ وشملت هذه المحاصيل، عباد الشمس، السمسم، فول الصويا، الفول السوداني، بذور الكتان، الالياف.

- عباد الشمس :بلغت المساحة المزروعة في الثمانينات بحدود 625 الف هكتار شكلت نسبة قدرها 4.79% من المساحة المزروعة، المحاصيل الزيتية، انخفضت المساحة الى 513 الف هكتار في التسعينيات وبعدها بنسبة قدرها 4.78% اما الانتاجية كانت 1300 كغم / هكتار ارتفعت الى 1424 كغم / هكتار، ازداد الاهتمام به كونه يدخل كمادة اساسية في صناعة الزيوت. وشهدت تبايناً في المرحلتين خلال السنوات فقد كانت عام 1981 بحدود 1/2 مليون هكتار ارتفعت الى 3/4 مليون هكتار عام 1988 اما في مرحلة التسعينيات وبعدها كانت في 1991 بحدود (567) الف هكتار حافظت على مستوياتها للاعوام 1995، 1998 وكانت على التوالي (585، 586) الف هكتار.

- السمسم :يحتل المرتبة الثانية من المحاصيل الزيتية وبلغت المساحة 78031 هكتار تشكل نسبة 9.9% من المساحة المزروعة وبناتاجية 527 كغم/ هكتار ارتفعت في مرحلة التسعينيات وبعدها الى 87250 هكتار بنسبة قدرها 11.9% اما الانتاجية 420 كغم / هكتار تباينت المساحة خلال السنوات فقد كانت عام 1981 بحدود 45 الف هكتار ارتفعت عام 1983 الى 90 الف هكتار ومن ثم 108 الف هكتار وعام 1987 تراجعت عام 1988 الى 94 الف هكتار وفي التسعينيات وبعدها كانت عام 1991 بحدود 94 الف هكتار انخفض الى 68 الف هكتار عام 1997. وشهد ايضاً انخفاضاً في الانتاجية خلال هذه الفترة.

- فول الصويا : بلغت المساحة المزروعة في الثمانينيات بحدود 52737 هكتار بنسبة قدرها 7.6% وانتاجيه بحدود 1978 كغم / هكتار انخفضت المساحة في التسعينيات وبعدها الى 31570 هكتار بنسبة قدرها 4.8% ولكن

شهدا ارتفاعاً في الانتاجية الى حدود 2253 كغم / هكتار. تباينت المساحة خلال سنوات الثمانينات فقد كانت عام 1981 بمحدود 17 الف هكتار ارتفعت عام 1985 الى 60 الف هكتار وصلت عام 1987 الى 112 الف هكتار وايضاً شهدت تبايناً في الانتاجية ففي عام 1981 كانت 880 الف هكتار، وصلت الى اكثر من 2.2 طن عام 1986 - 1987. اما مرحلة التسعينات وبعدها فقد كانت عام 1991 بمحدود 49 الف هكتار انخفضت عام 1985 الى 31 الف هكتار الى انه وصلت عام 1987 الى 19 الف هكتار اما الانتاجية كانت بمحدود 2.202 طن / هكتار.

- الفول السوداني: كانت المساحة المزروعة من المحصول في الثمانينات بمحدود 24350 هكتار وشكلت نسبة قدرها 3٪ و انتاجه 2.3 طن هكتار ارتفعت المساحة المزروعة في التسعينات وبعدها الى 30475 هكتار والانتاجية 2.4 طن / هكتار وينسبة عن المرحله السابقة 1.6 ٪ اذ كانت 4.6 ٪. وتراوحت في الثمانيات من 21-32 الف هكتار ففي عام 1981 كانت 25 الف هكتار زعام 1985 كانت 21 الف هكتار ارتفعت عام 1986 الى 32 الف هكتار الانتاجية تراوحت بين 2-7.2 طن هكتار.

- هناك محاصيل اخرى تزرع بنسبة قليلة جداً مثل بذور الكتان ولا يتجاوز المساحة المزروعة اكثر من 3.1 الف هكتار والالياف فقط 144 هكتار.

رابعاً :محاصيل البقوليات

بلغت المساحة المزروعة بالبقوليات في مرحلة الثمانينات بمحدود 1.541 مليون هكتار ارتفعت المساحة في التسعينات وبعدها الى حدود 1.660 مليون

هكتار. تتوزع على محاصيل، العدس، الحمص، الفاصوليا اليابسة، الباقلاء، اللوبيا. فقد تباينت المساحة خلال السنوات حيث كانت عام 1981 بمحدود (747) ألف هكتار ارتفعت عام 1983 الى 1.3 مليون هكتار لتصل في 1988 الى 2.2 مليون هكتار اما في عام 1991 كانت 1.1 مليون هكتار ارتفعت عام 1994 الى 1.8 مليون هكتار وانخفضت عام 1998 الى 1.6 مليون هكتار.

- العدس :احتل محصول العدس المرتبة الاولى بين المحاصيل اذ بلغت المساحة بمحدود 674 ألف هكتار نسبة قدرها 43.7% بإنتاجية مقدارها 890 كغم هكتار وفي التسعينيات وبعدها كانت بمحدود 610 ألف هكتار نسبة قدرها 39.6% وإنتاجية 960 كغم / هكتار وبمستوى السنوات كانت عام 1981 بمحدود 250 ألف هكتار ارتفعت الى 500 ألف هكتار عام 1985 لتصل الى معدلاتها عام 1988 لتصل الى 983 ألف هكتار وتراوحت الانتاجية بين 900 كغم - 1طن / هكتار وفي التسعينيات وبعدها كانت عام 1991 بمحدود (790) ألف هكتار تناقصت عام 1995 الى (650) ألف هكتار لتصل عام 1998 الى (550) ألف هكتار.

- الحمص : بلغت المساحة المزروعة في الثمانينات (534.8) ألف هكتار شكلت نسبة 34.8% وإنتاجية 1030 كغم / هكتار ارتفع معدل المساحة في التسعينيات وبعدها الى 750 ألف هكتار نسبة قدرها 45.0% ومعدل الانتاجية 930 كغم / هكتار وتباينت خلال السنوات 1981 كانت 200 ألف هكتار وإنتاجية 1طن / هكتار ارتفعت الى 399 ألف عام 1985 لتصل عام 1988 الى 778 ألف هكتار واستمرت المساحة بزيادة في التسعينيات وبعدها

حيث كانت 1991 محدود 878 ألف هكتار و انتاجية 970 كغم هكتار بدأت
بالانخفاض لتصل الى 6650600 كغم / هكتار لعامي 1994، 1998.

- الفاصوليا اليابسة :احتل هذا المحصول الرتبة الثالثة بين المحاصيل وبلغ
معدل المساحة في الثمانينات (6. 138) ألف هكتار نسبة قدرها 8٪ ومعدل
الانتاجية (1420) كغم هكتار ارتفعت المساحة في التسعينيات الى (170) ألف
هكتار نسبة قدرها 18٪ وارتفعت الانتاجية الى 1850 كغم / هكتار يرجع
هذا التوسع الى سعة السوق المحلية والخارجية لهذا المحصول وتباينت المساحة
خلال سنوات المرحلتين فقد كانت عام 1981 محدود (105) ألف هكتار
وصلت عام 1985 الى (150) ألف هكتار لتصل عام 1988 الى (180) ألف
هكتار و بانتاجية تراوحت بين 1.1 - 1.5 طن للهكتار الواحد. اما في عام
1991 كانت المساحة (178) ألف هكتار وحافظت على مستوياتها خلال
فترة التسعينيات بأنتاجية 1.2 - 1.3 طن/ هكتار.

- هناك محاصيل اخرى تزرع ولكن لاتشكل نسبة من حيث المساحة
والانتاجية مثل الباقلاء واللوبيا.

خامساً : المحاصيل الدرنية

بلغ معدل المساحة المزروعة في الثمانينات 271400 هكتار ارتفعت
المساحة في التسعينيات وبعدها الى 311990 هكتار وتباينت المساحة منذ بداية
الثمانينات حيث كانت عام 1981 محدود 266 ألف هكتار ازدادت الى أكثر
من 300 ألف هكتار عام 1985 ثم انخفضت الى 285 ألف هكتار اما في عام
1991 فقد كانت 300 ألف هكتار ارتفعت عام 1995 الى 355 ألف هكتار

ثم انخفضت عام 1998 الى 322 ألف هكتار وشملت هذه المحاصيل، البطاطا، البصل اليابس، الثوم، البنجر السكري.

- البطاطا :بلغت المساحة المزروعة محدود 186 ألف في الثمانينات وشكلت نسبة 68.7٪ من المساحة المخصصة للدرنيات وياتاجية كانت محدود 17 طن للهكتار الواحد ازدادت المساحة في التسعينات وبعدها الى 203 ألف هكتار نسبة قدرها 65٪ وايضاً شهدت الانتاجية زيادة واصبحت 23 طن / هكتار. وعلى مستوى السنوات فقد كانت المساحة المزروعة بين عام 1981 - 1988 تتراوح بين 180 - 196 ألف هكتار والانتاجية بمعدل 16-20 طن اما مرحلة التسعينات وبعدها فقد تراوحت بين 190-210 ألف هكتار وازدادت الانتاجية فتراوحت بين 22-25 طن / هكتار. وعصول البطاطا من المحاصيل التي شهدت رواجاً في الاسواق المجاورة ومنها العراق وكان هذا وراء التوسع في المساحات الزراعية والاهتمام بالانتاجية.

- البصل اليابس : بلغت المساحة المزروعة 72 ألف هكتار في الثمانينات نسبة قدرها 26.5٪ اما الانتاجية فقد بلغت 15 طن / هكتار ارتفعت المساحة في التسعينات وبعدها لتصل الى 96.3 ألف هكتار نسبة قدرها 30.8٪ من المساحة المزروعة وانعكس ذلك ايضاً على الانتاجية فقد وصلت الى 5.19 طن/ هكتار وكان لهذا التوسع نفس الاسباب التي دفعت لمحصول البطاطا لقد كانت المساحات المزروعة في الفترة 1981 - 1988 تتراوح بين 70-81 ألف هكتار تزداد وتتراوح نسبة قليلة والانتاجية تراوحت بين 14-17 طن الفترة اما عام 1991 فقد ارتفعت المساحة الى 89 ألف هكتار ارتفعت عام 1995 الى 123 ألف هكتار وياتاجية تراوحت خلال هذه الفترة من 17-22 طن / هكتار

- هناك محاصيل درنية تزرع في تركيا ولكن لاتشكل نسبة من حيث المساحة والانتاجية مثل محصول الثوم والبنجر السكري وقد بلغت معدلات المساحة المزروعة 12000 هكتار نسبة قدرها 3.4٪ للثمانينات ازدادت 10200 هكتار في التسعينات وبعدها بنسبة قدرها 3.2٪ اما محصول البنجر فقد بلغت المساحة 1400 هكتار نسبة قدرها 0.5٪ للثمانينات و2160 هكتار نسبة قدرها 0.08٪ بانتاجية 47طن/ هكتار بالتسعينات وبعدها مساهمة الفلاحين الزراعين في المحاصيل النباتية الحيوانية لتصل الى 99.1٪ من النشاطات الزراعية الاخرى.

الانتاج الزراعي التركي والاثر المعنوي لاستخدام الآلات والمكانن الزراعية

تبين المعادلة رقم (1) انه عند زيادة استخدام مكانن البذار بمقدار 10٪ مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة سيؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي بمقدار 1,57٪

$$Agp = B0 + B1cv + u$$

$$Agp = 3.75 + 0.157Cv \dots (1)$$

$$T = 1.75 \quad 19.4 \quad R^2 = 96.4 \quad R = 0.98$$

$$F = 36.6$$

حيث ان: مثال

$$Ag. \text{Gop} = \text{الناتج الزراعي المحلي}$$

$$CV = \text{عدد البذرات}$$

اما اثر مكائن الحليب على الانتاج الزراعي فتبين المعادلة رقم 2 بزيادة استخدام مكائن الحليب بمقدار 10% مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة فإنه سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بمقدار 5, 7 %

$$Agp = B0 + B1MM + u$$

$$Agp = 30 + 0.571MM \dots\dots (2)$$

$$T = 21.98 \quad 7.6 \quad R^2 = 80.5 \quad R = 0.897 \quad F = 57.7$$

حيث ان

$$Agp = \text{الناتج الزراعي}$$

Milking Machine=MM عدد مكائن الحليب بالالف ويزيادة استخدام مكائن زراعة المحاصيل seed drill الى نسبة 10% مع ثبات العوامل الاخرى المؤثرة سيؤدي الى تناقص الناتج الزراعي بنسبة 3, 47 % معادلة (3)

$$Agp = 64.3 - 0.3.47cp \dots\dots (3)$$

$$T = 8.68 - 374 \quad R^2 = 50 \quad R = -0.707 \\ F = 13.99$$

حيث ان

$$Agp = \text{الناتج الزراعي} (13)$$

Cp = عدد مكائن زراعة المحاصيل بالالف creal planter وعند زيادة استخدام اللرولر land roller بنسبة 10% مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 16, 7 % معادلة (4)

$$Agp = 31.4 + 1.67LR \quad \text{-----} \quad (4)$$

$$T = 3.14 \quad 6.91 \quad R^2 = 77.3 \quad R = 0.879$$

$$F = 47.74$$

حيث أن

$Agp = \text{الناتج الزراعي}$

$LR = \text{عدد الرولر بالالف}$

ويزيادة استخدام الساجات tractor بنسبة 10% مع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي لنسبة 0.797 % معادلة (5)

$$Agp = 14.6 + 0.0797 Tc \quad \text{---} \quad (5)$$

$$T = 5.1 \quad 18.2 \quad R^2 = 95.9 \quad R = 0.979$$

$$F = 388$$

حيث أن

$Agp = \text{الناتج الزراعي}$

$TC = \text{عدد الساجات بالالف}$

وعند زيادة استخدام المحراث الذي يجر بالتركتور بنسبة 10% مع افتراض ثبات العوامل المؤثرة الاخرى سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بمقدار 0.74 % معادلة (6)

$$Agp = 7.6 + 0.074MP \quad \text{-----} \quad (6)$$

T= 3.96 7.7 R²=97.6 R=0.988
F=564

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي

Mp=محراث يجز بالتراكتور Mdd board type tractor وعند زيادة
استخدام Animal drawn محراث يجز بواسطة الحيوان بنسبة 10% مع
افتراض ثبات العوامل المؤثرة الاخرى يؤدي الى تناقص الانتاج الزراعي بمقدار
0,729 % معادلة (7)

Agp= 80.4 - 0.0729 AD..... (7)

T= 39 -19.26 R²=96.4
R=0.982 F=370

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي

AD=Animal drawn عدد المحارث التي تجر بالحيوان (بالالف)

وزيادة استخدام المحراث الخشبي wooden plough بنسبة 10% مع
افتراض ثبات العوامل المؤثرة سيعمل على انخفاض النتائج الزراعي
بمقدار 0,421 % معادلة (8)

Agp= 61.0-0.0421 WP..... (8)

T= 58.3 -24.03 R²=97.6 R=0.988
F=577

حيث ان

Agp=الناتج الزراعي

wooden plough=Wp عدد المحاريث الخشبية (بالالف)

لقد كانت مكائن تحضير الارض وخلافه منذ زمن بعيد هدف النشاط الابداعي للفلاحين والحدادين والشركات الصناعية ووكالات القطاع العام، وقبل القرن التاسع عشر كان قد حدث تطوير واسع للمحاريث وغيرها⁽¹⁴⁾، الا ان القرن التاسع عشر كان عصر الاختراع بالنسبة للعدد الزراعية⁽¹⁵⁾

ويتبين عند اختبار معنوية المتغيرات المستقلة في المعادلات من 1-8، اننا نختبر فرضية العدم $H_0: b=0$ والفرضية البديلة $H_0: b \neq 0$ ، فيلاحظ ان قيمة T المحسوبة بمستوى معنوية 0.05 درجة ثقة 0.95 درجة حرية 16 اكبر من T الجدولية، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة independent variables في كل من المعادلات الثمانية تؤثر بشكل معنوي على الناتج الزراعي Dependent variable. بمعنى اننا نرفض فرضية العدم والتي تقول انه لا يوجد تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد الناتج الزراعي في كل من المعادلات الثمانية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على ان تأثير المتغيرات المستقلة independent variables على المتغير المعتمد (الناتج الزراعي) لا يساوي صفر، فهناك تأثير معنوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد في المعادلات المذكورة⁽¹⁶⁾.

لقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط لفرض الوصول الى هدف البحث، وقد تم احتساب المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS لما تصنف به من اعطائها افضل المقدرات الخطية غير المتحيزة Best liner Unbiased Estimators (BLUE)⁽¹⁷⁾.

لقد تبين ان المساحات المزروعة متناقصة خلال فترة الدراسة ونسبة 6, 36%⁽¹⁸⁾. الا ان الانتاج الزراعي متزايد خلال فترة الدراسة فمثلاً ازداد انتاج الحبوب ونسبة 365 ألف طن سنوياً وازداد انتاج البقوليات ونسبة 83, 2 ألف طن سنوياً وازداد انتاج المحاصيل الزيتية بمقدار 1, 46 ألف طن سنوياً وازداد انتاج المحاصيل الصناعية بمقدار 375 ألف طن سنوياً وازداد انتاج الدرنات وبمقدار 1, 179 ألف طن سنوياً 0000 الخ مما يدل ان الانتاجية لوحدة المساحة المزروعة منذ متزايدة بسبب استخدام التقنيات الحديثة ومنها الآلات والمكائن الزراعية الحديثة جدول-1. كذلك من الامور التي ادت الى زيادة الانتاجية الزراعية هي تناقص استخدام الآلات القديمة البدائية في الزراعة مثل المحراث الخشبي.

جدول-1

معاملات قياس تطور الانتاج الزراعي لبعض المحاصيل

TB	D.W	R	B1	BO	
4.9	2.46	57	365	29929	انتاج الحبوب
18.2	1.88	75.9	83.2	551	البقوليات
7.5	2.46	75.7	45.7	1346	المحاصيل الزيتية
6.2	1.96	68.7	375	8204	المحاصيل الصناعية
17.2	1.81	94.3	179	3085	الدرنات

المصدر: احتسب من قبل الباحثة باستخدام البيانات والمصادر التالية

- Statistical year book of Turtey, state institute of statistic, prime ministry, republics of Turkey ,Ankara, 1980,1989 ,1993, 1999
- The Summary of Agricultural statistiecs ,Ankara ,1994.

وقد يتبادر الى الذهن سؤال لماذا لاتزال الآلات التي تمجر بالحيوان مستخدمة ولوانها متناقصة فقد انخفضت من 775 ألف آلة عام 1981 الى 612 ألف آلة عام 1987 والى 517 عام 1992 والى 422 عام 1996 و320 عام 1998⁽¹⁹⁾. كذلك لاتزال الارض في المحاء كثيرة من العالم النامي اليوم محضر باستخدام ثورين يجران محراثاً خشبياً، وتحصد الحبوب بمنجل بسيط 000 الخ، رغم التحسينات الواسعة في كافة اشكال التقنية الميكانيكية فليس أي منها ملائماً في البيئات التي تكون فيها القيمة الحقيقية للايدي العاملة البشرية واطئة⁽²⁰⁾.

نتائج التحليل القياسي لاستخدام الآلات والمكانن الزراعية في تركيا:

لقد تم اعتماد الدالة التالية لبيان اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Agp الناتج المحلي الزراعي

$$Agp = f(TC, CV, MP, AD, WP, LR, CP, MM, AgE)$$

حيث ان

$$Agp = B_0 + B_1TC + B_2CV + B_3MP + B_4AD + B_5WP + B_6LR + B_7CP + B_8MM + B_9AgE + U$$

وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد⁽²¹⁾، فتم احتساب الدالة الخطية، وبعد مرحلة التوصيف تم تقدير قيمة المعلمات باستخدام طريقة OLS والتي على اساسها يمكن تحديد درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع Ag. GDP، وقد اجتازت الدالة الاختبارات الاحصائية بنجاح مثل اختبار T واختبار R² و R-2 و DW⁽²²⁾.

التطبيق العملي Empirical work :

لقد اقترنت نتائج التحليل القياس النماذج التالية لاثـر المتغيرات المستقلة
على الناتج الزراعي التركيبي للفترة (1981-1998)

$$\begin{aligned} \text{Agp} = & 63.5 - 0.0819 \text{ TC} + 0.005\text{CV} + 0.0652\text{MP} - 0.0359 \\ & \text{AD} - 0.0282\text{WP} \quad T = \quad 2.88 \quad -2.92 \\ & 3.03 \quad 3.12 \quad -2.93 \quad -2.08 \end{aligned}$$

$$-0.139\text{LR} + 0.0435\text{CP} - 0.071\text{MM} + 2.31\text{AgE}$$

$$-2.5 \quad 2.87 \quad -2.65 \quad 2.7$$

$$R^2=99.1 \quad R-2=97.8 \quad D.W=2.1 \quad S=1.27$$

ويتضح من المعادلة ان المتغيرات المستعملة المذكورة انفاً تؤثر على المتغير
المستقل ولكن بدرجات متفاوتة ويظهر ذلك من خلال قيمة T المحسوبة لكل متغير
من المتغيرات المستقلة. اما قيمة معامل التحديد R^2 ومعامل التحديد المعدل $R-2$
فكانت 97.8% وهي تعني ان 97,8% من التغيرات الحاصلة سببها المتغيرات
المذكورة اما 2.2% من التغيرات فسبب متغيرات اخرى تؤثر على الناتج الزراعي
الانها غير داخلية في النموذج وتسمى تلك المتغيرات بالمتغيرات العشوائية او البواقى
لأ. ويشير اختبار درين واتسن الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الـاخطاء المصاحبة
للمتغيرات خارج النموذج والـاخطاء المصاحبة للمتغيرات داخل النموذج⁽²³⁾.

ف عند زيادة استخدام التقنية الزراعية بمكائن والآت زراعية بنسبة 10٪ سيؤدي ذلك الى تغييرات في الانتاج الزراعي بنسب معينة مختلفة ايجابياً او سلبياً فمثلاً عند استخدام مكائن البذار Cultivator والمحراث الذي يمر بالتركتور Mold board type tractor ومكائن زراعةالحاصل Cereal planter سيؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي بنسبة 0.05٪ و 652٪، و 0.435٪ على التوالي وذلك الى جانب الآلات والمكائن الزراعية الاخرى المستخدمة مع القوى العاملة الزراعية الحالية.

اما الآلات والمكائن الزراعية الاخرى مثل الساحبات Tractor والرولر Land Roller ومكائن الحليب Milking Machine فسيكون تأثيرها سلبياً على الانتاج الزراعي ونسبة 1.189٪ و 1.39٪ و 0.71٪ على التوالي. لكون القوة العاملة في هذا المجال متوفرة واكثر تناسباً مع نوعية العمل الزراعي. اما الزيادة في استخدام المحراث الخشبي

Wooden plough والمحراث الذي يمر بواسطة الحيوان Animal drawn ونسبة 10٪ سيؤدي الى تناقص الناتج الزراعي بنسبة 0.282٪ و 0.359٪ على التوالي. وفي ذلك هدر للموارد الارضية المستخدمة فيما هذه الاساليب واضرار بالثروة الحيوانية لاستنزاف طاقة الحيوان في اعمال تغني عنها الآلة وتكاليف اقل. هذا مع العلم ان المكائن المتخلفة البدائية في تناقص مستمر فالمحراث الخشبي تناقص استخدامه من 929 ألف محراث عام 1981 الى 501 ألف محراث عام 1990 وإلى 189 ألف محراث عام 1998⁽²⁴⁾.

جدول-2-

تطور استخدام بعض الآلات والمكينات الزراعية في تركيا للفترة من 1981-1998

السنوات	الساقيات tractor	رولر land roler	مكينات زراعة الحاصلات creal planter	مكينات الحليب Milking Machine	مكينات البللر cultivator	عمارات خشبي wooden plough
1981	459	35	86	1.4	162	929
1983	514	37	100	2.0	199	804
1985	584	40	116	2.6	218	706
1988	655	38	66	5.2	261	543
1991	704	46	69	12.6	284	442
1993	746	45	66	23.8	293	413
1996	809	48	67	44.3	346	258
1998	903	57	81	79.9	384	189

Source:

- statistical year book of Turkey, ANKARA, 1983, 1989, 1993, 1999.
- The summary of Agricu tural statistics, ANKARA, 1994.

مؤشرات عنصر العمل:

لقد بنيت استراتيجية التنمية الاقتصادية في تركيا على مبدأ التنمية الصناعية بالدرجة الأولى، مع ان تركيا دولة زراعية بكل ماتعنيه الكلمة من امكانيات ومؤهلات وظروف مناخية ملائمة وعمالة وسكان زراعيين⁽²⁶⁾. ان ذلك ادى الى انخفاض حصة الزراعة من الناتج القومي الاجمالي GNP من 24.2 عام 1980 الى 14.1٪ في عام 1998، بينما ارتفعت الاهمية النسبية لقطاع الصناعة في الناتج القومي الاجمالي من 20.5 ٪ عام 1980 الى 28٪ عام 1998، كما ازدادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي من اجمالي القوى العاملة في 11.6 ٪ عام 1980 الى 22 ٪ عام 1998 وانخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي من 62.5 ٪ عام 1980 الى 45 ٪ عام 1998⁽²⁸⁾.

وتحتل الزراعة مكانة مهمة في تحقيق تقدم القطاع الصناعي لما تقدمه من محاصيل زراعية تستخدم كمداخلات في العمليات الانتاجية التصنيعية، كالصناعات الغذائية والنسيجية، كما لعب القطاع الزراعي دوراً هاماً في امداد القطاعات الاقتصادية الاخرى بالايدي العاملة الفائضة عن حاجتها وذلك لارتفاع الانتاجية الزراعية واستخدام المكننة غير الزراعة من جهة ونمو القطاعات الاقتصادية الاخرى غير الزراعة وخاصة الصناعة من جهة اخرى.

ونورد فيما يلي بعض الامثلة على ادخار عنصر العمل، من المعادلات التالية يتضح ادخار عنصر العمل باستخدام الآلات والمكينات الزراعية. فتبين المعادلة -1- انه بزيادة استخدام المساحات في العمل الزراعي بنسبة 100% سيؤدي ذلك الى زيادة استخدام القوى العاملة بنسبة 0.639% وتبين ان هناك ادخار لعنصر العمل بمقدار 99.361%.

$$AgE = 7.58 + 0.00639TC \dots\dots\dots (1)$$

$$T = 10.75 \quad 5.96 \quad R^2 = 71.7 \quad R = 0.847$$

$$f = 35.56$$

وتبين المعادلة -2- ادخار العمل باستخدام الرولر بزيادة استخدام الرولر بنسبة 100% سيؤدي الى زيادة استخدام قوى العمل بنسبة 15.7% أي ادخار للقوى العاملة مقداره 94.35%.

$$AgE = 5.26 + 0.157 RL \dots\dots\dots (2)$$

$$T = 6.07 \quad 7.52 \quad R^2 = 80.1 \quad R = 0.895$$

$$f = 56.5$$

وتبين المعادلة 3- أنه بزيادة استخدام مكائن زراعة المحاصيل CR بنسبة 100% سيؤدي الى تناقص استخدام القوى العاملة بنسبة 22.2% أي ادخار لعنصر العمل قدرة 102.22%.

$$AgE=13.5-0.222 \quad CR \dots \dots \dots (3)$$

$$T= 15.89 \quad -2.09 \quad R^2=23.8 \quad R=0.5$$

$$f=4.38$$

وتبين المعادلة 4- أنه عند زيادة استخدام مكائن الحليب بنسبة 100% ستزداد نسبة استخدام القوى العاملة بمقدار 5.36% أي ادخار للعمل قدرة 94.64%

$$AgE=6.13+5.3' \quad MM \dots \dots (4)$$

$$T=8.2 \quad 3.5 \quad R^2=8.5 \quad R=70.9$$

$$F=34$$

وعند استخدام البذارات بنسبة زيادة قدرتها 100% سيؤدي الى زيادة الناتج الزراعي بنسبة 1.27% معادلة 5- أي ادخار للعمل قدرة 98.73%

$$AgE=8.43+0.127CU \dots \dots (5)$$

$$T= 15.36 \quad 6.13 \quad R^2=72.9 \quad R=854$$

$$f=37.6$$

ان استخدام المكننة الزراعية في تركيا والتوقعات المستقبلية في استمرار الزيادة في استخدامها سيؤدي الى ادخار عنصر العمل. فالقطاعات غير الزراعية تعد مراكز جذب للقوى العاملة الزراعية، اذ ان الاجور في هذه القطاعات اعلى من الاجور في القطاع الزراعي، وقد يلجأ بعض من القوى العاملة الى

الهجرة الى المدينة مما يؤدي الى تناقص تدريجي في حجم القوى العاملة الزراعية فيصبح استخدام المكتنة أمر حتمي لتحل محل تلك الفئة من القوى العاملة التي تركت العمل الزراعي.

اخذت الحكومة التركية منذ 1963 بوضع خطط تسمح لها بالدخول في الاتحاد الكمركي الاوربي فعمدت الى رفع اجمالي دخلها القومي⁽²⁷⁾. وركزت على تحريك مواردها المحلية وتنسيق مناهجها الاستثمارية استناداً الى توجيهات صندوق النقد الدولي⁽²⁸⁾. وفي سنة 1980 انتهجت تركيا برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي ركز على التصدير والاكتفاء الذاتي في الزراعة⁽²⁹⁾ وللمحاج استيراجية التوجه الداخلي في تطوير قاعدة صناعية كبرى. والتحول بشكل حاسم الى عمليات التنمية القائمة على الازدهار التصديري من خلال تخفيض القيود التي كانت في صالح الاستيراد، كما ازداد تدفق الاستثمار في المصانع والمعامل⁽³⁰⁾.

الهوامش والمصادر الواردة في البحث:

1.

- مصعب عبد السلام الحاج طه، التغييرات التقنية واثرها في نمو الناتج الزراعي لاقطار عربية مختارة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 1996.

- د. باسم ايليا هاييل، الانتاج الزراعي في تركيا للفترة بين الثمانينات والتسعينات، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة اوراق تركية معاصرة، العدد 19، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق، شتاء 2003، ص 73-86.

2. A. H. Kanan, technology Adaptation in Developing countries case study of Cement industry in Iraq 1968-1984, ph. D. thesis in presented to Faculty of Economics of production, Department of industrial Economics. .Warsaw, 1988, p. 7

3. Vernon W. Ruttan ,An induced innovation interpretation of Technical change in Agriculture in Developed Countries ,westview press. Boulder colorde , 1983,

4. د. كمال محمد سعيد الحياط، القطاع الزراعي في العراق، مديرية دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، 1986، ص 41.

5. B. S. Rathore and R. K. Patel, Returns to investment in Agricultural Research for Technological change Ind. J. of Agr. Econ., Vol. xxi, Jan-May, 1966, N. 1 P.
6. Hirrick and Kindleberger, Economic Development, fourth Edition, MC. Graw Hill Book, company, New York, USA, 1983, pp. 224-226
7. صبرية احمد لافي، الانتاج الزراعي في تركيا، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية، الجامعة المستنصرية ص 134.
8. انظر المصادر التالية:-
- سالم الياس سليمان، الموارد المائية في حوضي دجلة والفرات في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، 1988، ص ص 201-203.
- فاروق توفيق ابراهيم، العلاقات العربية التركية في مجال النفط والمياه 1970-1983، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد، 1987، ص ص 198-213.
9. Ministry of culture and information of Turkey, 1989, p. 152.
10. رواء زكي يونس الطويل، اثر السياسات الاقتصادية الزراعية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980-1995، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 1998، ص 47.
11. مروان عبد المالك ذنون، تقويم المشاريع المائية والاروائية لحوضي دجلة والفرات، في د. عبد الرزاق عبد الحميد، الموارد المائية لدول

حوضي دجلة والفرات واقعهما وافاقهما المستقبلية، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993، ص38.

12. هابيل، مصدر سابق، ص78-83.

13. statistical yearbook of Turkey, Ankara, 1999.

14. كارل ايشر، التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الثالث، ترجمة سمير عبد الرحيم، مراجعة د.هاشم علوان السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، وزارة الثقافة والاعلام، ص284.

15. لقد كانت اول براءة اختراع قد منحتها دائرة براءات الاختراع الامريكية هي لمخراث محسن في 1796. وفي نهاية القرن التاسع عشر بلغ عدد براءات الاختراع حوالي 60. 000 - 70. 000 براءة اختراع لمئات الانواع من المحارث والات العزق والمكائن الزراعية المتخصصة واجهزة مكافحة الاعشاب الضارة وانواع كثيرة من مكائن الحصاد. وتم منح الاف براءات الاختراع لمكائن زراعية جديدة وانتجت وبيعت، وفي تحليل لبول ديفيد لثبي الة الحصاد ويلاحظ ان المكائن الزراعية كانت اكبر صناعة في الولايات المتحدة في نهاية القرن التاسع عشر. انظر: بول. أ. د. ديفيد، ابتكار الاختبار الفني والنمو الاقتصادي، كمبرج، جامعة كمبرج، 1975، ص ص 197-200، نقلاً عن كارل ايشر، التنمية الزراعية في العالم الثالث، ج3، ص285.

16. أ. د. خاشع محمود الراوي، المدخل الى الاحصاء، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1980، ص ص 425-450.

17. وليد اسماعيل سيفو، المدخل الى الاقتصاد والقياسي، مؤسسة دار الكتب والطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1988، ص 92.

18. AR=24589_36. 6T

$t=13.3$ -2.38 $R^2=73.9$ $D.w=1.47$

19. Statistical year book of turkey, state institute of statistic prime Ministry, Republic of Turkey, 1887, 1989, 1993, 1999.

20. ان الفرق هائل بين القيمة الحقيقية للوقت البشري في الاقتصاديات مثل اندونيسيا وسنكلادش والاقطار النامية الاكثر تقدماً او القطر المتقدم الحديث. في الاقتصاديات التي تدفع اوطاً الاجور تمثل العمليات اليدوية لمعظم أنشطة التقنيات الاقل تكلفة. ولم يثمر قرن من نشاطات التحسينات الميكانيكية المكثفة ما يؤدي الى تغيير ذلك. انظر من: بيتر تيمر، اختيار التقنية في فصل قشور الرز في جاوا، الفصل التاسع عشر، ص ص 155-184، نقلاً عن كارل ابشر، مصدر سابق، ص 286.

21. د. عبد الرزاق الشوريجي، الاتحاد الخطي المتعدد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1981.

22. A. koutsoyiannis, Theory Economics, 2end, mac. millan press, London, 1977, p94.

23. د. عادل عبد الغني محبوب، الاقتصاد القياسي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1982، ص 61.

-
24. statistical year book of Turkey, state institute of statistic, prime ministry, Republic of Turkey, ANKARA, 1980, 1989. 1993, 1999.
25. د.رواء زكي يونس، تطور الانتاج الزراعي التركي للفترة 1975-1994، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل، 1998، ص28.
26. د.رواء زكي يونس، اثر السياسات الاقتصادية الزراعية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي، اطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، مصدر سابق، ص2
27. د.رواء زكي يونس، السياسة الاقتصادية الزراعية واثرها على النمو الاقتصادي التركي، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد59، مجلد22، 2000، ص ص91-117.
28. ريتشارد ايرب، التكييف والنمو ودور الصندوق، التمويل والتنمية، المجلد 23، العدد الاول، مارس، واشنطن، 1986، ص2.
29. د.رواء زكي يونس الطويل، تطور هيكل الصادرات الزراعية واثرها على النمو الاقتصادي التركي 1976-1998، مجلة اوراق تركية، العدد15، مركز الدراسات التركية، العراق، 2000.
30. Economic Development in Turkey, Turkish Review Quarterly digest, Autumn, 1988, ANKARA, p49.

الفصل السادس

التعاون الاقتصادي العراقي التركي

المبحث الاول : العلاقات الاقتصادية العراقية التركية ركن اساسي
لعلاقات البلدين
المبحث الثاني : الراجح الاقتصادي الاكبر والخاسر الاقتصادي الاصغر

المبحث الاول

العلاقات الاقتصادية العراقية التركية ركن اساسي لعلاقات البلدين

تشكل العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا ركنا اساسيا ومهما للعلاقات القائمة بين البلدين. حيث يعول عليها كلا البلدين في الكثير من الجوانب والقطاعات⁽¹⁾. وتدر هذه العلاقات على تركيا مليارات الدولارات سنويا، وبالمقابل يستفاد العراق الكثير من البضائع التجارية الصناعية التركية، وقد تعرضت هذه العلاقات الى تراجع ملحوظ بعد العدوان الثلاثي على العراق⁽²⁾، وتعرضت تركيا نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، الى خسائر اقتصادية كبيرة قدرت بمليارات الدولارات، خلال العشر السنوات المنصرمة وقد ادركت تركيا فيما بعد، انها الخاسر الوحيد جراء هذه العقوبات⁽³⁾، خصوصا وان تركيا تعاني من ازمة اقتصادية، وبحاجة ماسة الى العملة الصعبة للتخفيف من حدة الازمة. لذا بدأت تركيا لاسيما في الفترة المتاخرة في زيادة التعامل التجاري مع العراق، وتنشيط التعاون الاقتصادي بين البلدين، والعودة بمستوى التعامل الاقتصادي الى ماكان عليه قبل العدوان على العراق واكثر من ذلك. وفي سبيل زيادة حجم التبادلات التجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين تركيا والعراق قام العديد من المسؤولين العراقيين الكبار، وكذلك الاتراك بزيارات متبادلة لكل من البلدين، بهدف تحسين العلاقات الاقتصادية بينهما من هذا المنطلق قام وزير النفط العراقي الدكتور عامر محمد رشيد، بزيارة الى تركيا في شهر تموز من عام 2001 م حيث استقبله رئيس الوزراء التركي بولند اجاويد، واكد كلا الطرفين على اهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

وفي السياق ذاته ودعما للعلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا افتتح السيد طه ياسين رمضان معرض المنتجات التركية في بغداد وبمشاركة 150 شركة تركية، والتي تعد من اكبر الشركات التركية والتي ضمت نماذجاً للصناعات الغذائية والكهربائية والالكترونية والمنزلية والدوائية والكيمياوية والميكانيكية ومواد التعبئة والتغليف والصناعات النسيجية والسيارات وعلق مدير المعرض جنكيز بلط Cengiz belat ان الشركات التركية قد ابرمت العديد من العقود الاقتصادية للتعاون المشترك في القطاعات الصناعية والتجارية مع الشركات العراقية، وعقود اخرى مع وزارات التجارة والصناعة والمعادن والصحة والزراعة.

وفي سياق تعزيز العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا، قام وزير الدولة التركي السيد سافدر كايدالي بزيارة الى العراق للمشاركة في الدورة 14 للجنة التعاون الاقتصادي بين الدولتين، وقد التقى وزير النقل والمواصلات العراقي الدكتور احمد مرتضى احمد بالسيد كايدالي، واكد السيد وزير النقل ان التعاون الاقتصادي مع تركيا قد تطور في الفترات الاخيرة، معرباً عن رغبة العراق حكومة وشعباً في تعزيز علاقات التعاون بين الدولتين الجارتين وفي مختلف المجالات، ووضح السيد الوزير ان العراق وقع 87 عقداً بمبلغ 311 مليون دولار مع بعض الشركات التركية في مختلف قطاعات النقل والمواصلات. ووزارة النقل مستمرة في دراسة العقود مع رجال الاعمال الاتراك والشركات التركية. كما دعا السيد وزير النقل شركة كاتيل التركية التي تعنى بالاتصالات الى الاسراع في العقد الذي ابرمه العراق معها، لانشاء منظومة اتصالات جديدة في بغداد والمتألفة من 1000 جهاز و5 ملايين بطاقة والتي تم توزيعها بين مناطق مدينة بغداد مع تحديد فئات 5 ملايين بطاقة والاسراع في تجهيزها بهدف ادخال هذه المنظومة الى الخدمة. كما التقى الوزير التركي كايدالي في

الزيارة ذاتها مع وزير الصناعة والمعادن السيد ميسر رجا شلاح، واكد كلا الوزيرين على اهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين لاسيما في مجالات الصناعة والمعادن وغيرها ورفع مستوى التعامل الاقتصادي الى اكثر مما كان عليه قبل عام 1990 وعقد الوزيران بعد ذلك اجتماعا موسعا مع مجموعة كبيرة من رجال الاعمال والصناعيين الاتراك، وخلال الاجتماع تم استعراض افاق التعاون الصناعي والمشاريع التي يمكن تنفيذها بشكل مشترك مع تأكيد ترحيب العراق بالمستثمرين الاتراك.

جدول (1)

مقارنة صادرات العراق الى تركيا مع اهم الدول الشركاء (بـالاف دولار)

السنة	العراق	المملكة العربية السعودية	سوريا	مصر	ليبيا	روسيا
1924	104	-----	4802	2510	-----	6042
1935	70	8	1305	1544	-----	3300
1945	1854	-----	1847	19616	-----	-----
1970	5968	317	2149	3491	2531	28131
1975	44885	5674	25131	6340	27220	72322
1985	961374	43823	55803	140988	58833	190050
1990	214504	338427	194494	160104	220541	531139
1993	180517	852365	238832	191416	246269	503000
1996	188000	430000	306000	316000	244000	1354000

- Source :- foreign Trade of Turkey 1950 - 1993

- Statistical year book of Turkey 1997 .

د. قيس سعيد عبد الفتاح و د. رواء زكي يونس الطويل، الابعاد المستقبلية واثرا لتجارة الخارجية على القطاع الصناعي التركي ، مجلة بحوث مستقبلية ، 3، 2001 .

والتقى السيد كايدالي ايضا بالدكتور عامر محمد رشيد وزير النفط وقد وقع الوزيران على محضر مشترك للتعاون الاقتصادي والعلمي، في ختام الدورة الرابعة عشر للجنة العراقية التركية المشتركة. واكد كلا الطرفين انهما بدءا بخطوات جديدة لالية الانتاج الصناعي المشترك. وقد اثنى كلا الوزيران على تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين وعلى توفيقهما لمحضر التعاون المشترك بينهما. واكد الوزير التركي كذلك على اهمية اللقاءات التي عقدها مع بعض الوزراء العراقيين، ودورها في تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا. و اضاف الوزير التركي ان الدورة هذه اتاحت للجانبين فرصا لتبادل الاراء والافكار والقيام بتقويم ماتم تنفيذه بين الدورة الثالثة عشر وهذه الدورة ومعرفة المشاريع التي سيعاون على تنفيذها البلدان خلال المرحلة المقبلة. واكد السيد وزير النفط ان المحضر الموقع بين البلدين شمل العديد من القطاعات منها قطاع السكك الحديدية وتطوير النقل به، والانتاج الصناعي المشترك والدخول في صناعة مشتركة للشاحنات والسيارات وتطوير الحقول النفطية في جنوبي العراق وزيادة حجم التعاون مع العراق فيما يخص احتياجاته من المعدات والتجهيزات المختلفة، ومد انبوب لنقل الغاز السائل وتأمين وسائل النقل البحري بالاضافة الى تنمية علاقات التعاون في مجالات الصحة والتجارة والسكان والتعمير والصناعة والتعليم العالي والري والنفط والنقل والمواصلات وغيرها.

جدول (2)

مقارنة واردات العراق من تركيا مع اهم الدول الشركاء (بالف دولار)

السنة	العراق	المملكة العربية السعودية	سوريا	مصر	ليبيا	روسيا
1924	255	-----	3906	3721	-----	3305
1935	21	3	433	546	-----	3439
1945	1602	8	914	1375	-----	8
1970	39209	6602	12	191	9259	40709
197	519146	92489	24183	541	80718	74888
1985	1131797	226211	16340	6889	620777	220595
1990	1048532	723628	84305	36827	487090	1247436
1993	-----	1499746	68466	105067	131130	15043000
1996	32000	1706000	310000	271000	476000	1900000

Source Foreign Trade of Turkey 1950 - 1993.

- Statistical year book of Turkey 1997.

د. قيس سعيد عبد الفتاح ود. رواء زكي يونس الطويل ، الایماد المستقبلية واثر التجارة الخارجية على القطاع الصناعي التركي ، مصدر سابق.

كما اكد السيد وزير النفط، على وجود امكانية جديدة للتعاون بين العراق وتركيا في المجال النفطي موضحا ان السوق التركية بحاجة الى الطاقة من نفط خام وغاز والعراق لديه الامكانية لتأمين احتياجات تركيا الى الطاقة، في حين ان العراق يحتاج الى المعدات والتجهيزات المختلفة، ولذلك تم التنسيق بين البلدين خلال هذه الدورة على تجهيز تركيا بالنفط الخام والغاز والاتفاق على تنفيذ مشاريع نفطية مشتركة منها مد انبوب غاز الى تركيا ومنها الى اوربا وهو مشروع متوسط وبعيد المدى. كما ادلى الوزير التركي بتصريح قال فيه ان المحضر الموقع بين العراق وتركيا لا يقتصر على التعاون الاقتصادي التجاري

والفني فقط وانما شمل اقامة وانشاء العديد من المشاريع المشتركة بين البلدين لاسيما صناعة السيارات.

عبر الكثير من ممثلي الشركات التركية، المشاركة في معرض المنتجات التركية المقام في بغداد، عن استيائهم لاستمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، والذي يحدون فيه منفذا مهما للتخفيف من اثار الازمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها تركيا. وقد حضر المعرض اكثر من 500 رجل من كبار رجال الاعمال الاتراك الى جانب مستشار التجارة الخارجية التركية السيد كورساد توزمان Gorsed Tuzzzman فضلا عن اكثر من 150 شركة تركية وقد اكدت السيدة فيليز اياكار، التي تتولى منصب نائب مدير شركة اياكار التركية والمتخصصة في صناعة الاليات، على اهمية السوق العراقية بالنسبة لتركيا وشركاتها، واكدت فيليز كذلك، على ان العقوبات الدولية المفروضة على العراق اضررت بتركيا كثيرا، بقدر ما اضر العراق واكثر، واعربت عن امل تركيا برفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، الذي لا يمكن تجاهل اهميته كشريك تجاري لتركيا وتجري شركة اياكار التي سلمت العراق في فترات سابقة 260 مطحنة، مفاوضات مع وزارتي التجارة والزراعة العراقيين، لبيع العراق مطاحن ومعدات اخرى. كما ادلى السيد حسين باران ممثل شركة باراسال لصناعة محطات الوقود، بتصريح عبر من خلاله عن ان الشركة تجري مفاوضات مع وزارة النفط العراقية للحصول على عقد لتغيير محطات الوقود، خصوصا وان السيد وزير التجارة محمد مهدي صالح قد ابلغ الشركة التركية عند زيارته للمعرض بان محطات الوقود العراقية مستهلكة وباجة الى تغيير، وعبر السيد بينزات ممثل مجموعة الشركات التركية المتخصصة بالبناء ان الشركة تامل بالحصول والفوز بعقد لبناء الفسي وحدة سكنية في محافظة بغداد وكذلك في محافظات ميسان وذي قار والمثنى اذ تقدمت بهذا

العقد 198 شركة عالمية بعروض مختلفة للفوز به وتنفيذه. وقد قدمت الشركة نموذجاً في مدة لم تتجاوز الـ 28 يوم، رغبة منها في التعاون مع وزارة الاسكان والتعمير على الامد الطويل، لاسيما ان العراق ابلغ الشركة ذاتها، بانها بحاجة الى بناء مليون وحدة سكنية موزعة على محافظات العراق وقال مساعد شركة سافكار لصناعة معدات تبريد السيارات السيد اوكان شكرزاده ان الشركة تناقش وزارة الصناعة والمعادن العراقية في مسألة وضع اللمسات الاخيرة لابرار عقد، بانشاء مصنع متخصص لصناعة معدات التبريد في كل الباصات الحكومية العراقية المستخدمة داخل بغداد وخارجها، وعبر عن امله في نجاح الشركة في انجاز مهامها هذه، لتتمكن بعد ذلك من بناء مصنع اخر للعرض نفسه في مدينة النجف. وقد تعرضت تركيا لخسائر اقتصادية كبيرة بلغت اربعين مليار دولار على مدى عشر سنوات نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق. وتسعى تركيا نتيجة ذلك الى اعادة التعامل الاقتصادي وزيادته على ماكان عليه قبل عام 1990.

جدول (3)

انتاج الطاقة والنفط في تركيا (بالالف طن)

المنتج	الطاقة الكهربائية	الغاز المنتج	البترول المنتج	مجموع الطاقة للنتجة	السنوات
4271	2818	15	2481	1972	1981
5378	2534	7	2313	20772	1983
8949	2652	416	25140	24846	1986
10564	1542	158	3020	25414	1989
10299	2285	180	4495	26408	1992
10471	2630	182	3871	26059	1994
10735	3057	166	3692	26256	1995
10876	3477	187	3675	26883	1996

Souuource : Statistical yearbook of

Turkey : 1997 , 1991 , 1988

- د. قيس سعيد عبد الفتاح و د. رواء زكي يونس الطويل ، مصدر سابق

المبحث الثاني

الرابح الاقتصادي الاكبر والخاسر الاقتصادي الاصغر

على الرغم من التهديدات الامريكية المستمرة ضد العراق، فان تركيا لا ترغب بالقيام باي عدوان عسكري ضد العراق، فقد ادركت تركيا لاسيما بعد العدوان الثلاثيني على العراق عام 1991 م انها الخاسر الاكبر جراء الحملة العسكرية ضد العراق. حيث كان العراق وقبل عام 1990 الشريك التجاري الاكبر مع تركيا، ويقدر حجم التجارة بين البلدين قبل عام 1990 بـ 2.5 مليار دولار سنوياً، وتستورد تركيا نصف احتياجاتها النفطية من العراق، عبر خط يومور تاليق ويقيمة 1.4 مليار دولار ويستخدم العراق ميناء مرسين على البحر المتوسط لنقل صادراته النفطية الى اوربا ويشكل هذا بالتالي دخلاً كبيراً لقطاع النقل التركي، فضلاً عن التجارة الحدودية القائمة بين الدولتين، وقد اثر الحصار المفروض على العراق بشكل كبير على تركيا لاسيما، المناطق الواقعة جنوب تركيا وشرق الاناضول وذلك ان تركيا وبعد ان فرضت العقوبات الاقتصادية على العراق عمدت الى غلق خط انابيب النفط القادمة من العراق⁽⁴⁾، فانهارت قطاعات النقل في ميناء ترسين، وتقدر خسائر تركيا المادية نتيجة ذلك لاسيما في السنوات العشر الماضية بـ 50 مليار دولار. كما قطعت تركيا علاقاتها التجارية مع العراق، والتي كانت تدر عليها 3 مليارات دولار سنوياً.

وبعد ان ايقن الاتراك، انهم اول الخاسرون في هذه الحرب ضد العراق وان ليس هناك دولة تحمل محل عمل العراق في تعامله الاقتصادي مع تركيا او تعوض تركيا ما خسرتة او جزءاً مما خسرتة، اتجهت تركيا لاسيما في السنوات الاخيرة الى تطوير واقامة بعض الجسور التجارية السابقة مع العراق لتنشيط التعامل الاقتصادي مع العراق، وهذا اثر ايجابي على الاقتصاد التركي، ويقدر الخبراء حجم التبادل التجاري بين البلدين لاسيما في الفترة الاخيرة باكثر من مليار

دولار سنويا، فضلا عن دخول رجال الاعمال الاتراك الى الاسواق العراقية، ونجحوا في عقد العديد من الاتفاقيات التجارية والصناعية وغيرها مع الوزارات العراقية وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا هذا العام الى 2 مليار دولار. وعلى الرغم من التفاؤل الذي يبديه الاتراك تجاه تطور العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا الا ان رجال الاعمال الاتراك والشركات التركية يتتابهم القلق من الازمة الاقتصادية التي تمر بها تركيا، ورغم ان الازمة قد خفت حدتها بعض الشيء، الا رجال الاعمال يعربون عن مخاوفهم من التهديدات الامريكية ضد العراق، والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد التركي. والذي يشهد ازمة اقتصادية، وتؤثر التهديدات الامريكية هذه على الاسواق التركية بشكل مباشر، كما انها تلقي الخوف لدى المستثمرين الاجانب من استثمار اموالهم في تركيا، فضلا عن تآثر قطاع السياحة بهذه التهديدات.

جدول (4)

نسبة الاكتفاء الذاتي من البترول

السنوات	نسبة الاكتفاء الذاتي %
1981	15.66
1982	14.48
1983	13.19
1984	12.35
1985	12.22
1986	12.81
1987	12.28
1988	12.07
1989	13.21
1990	16.33
1991	20.05
1992	18.08
1993	14.39
1994	14.26
1995	12.6
1996	11.88

المصدر: د. رواء زكي و. د. قيس سعيد عبد الفتاح، النفط ومستقبل العلاقات التركية مع الوطن العربي
وجمهوريات اسيا الوسطى، مجلة اوراق تركية معاصرة، عدد 14، 2000

يحتل النفط أهمية استثنائية في الاقتصاد التركي لعدم امتلاكها مصادر كافية من موارد الطاقة تكفي لتلبية احتياجاتها التنموية ففي ثمانينات القرن الماضي كان الانتاج المحلي لا يغطي الاستهلاك، حيث بلغ الاستهلاك المحلي عام 1981 للطاقة 33.723 مليون طن، في الوقت الذي بلغ الانتاج 19.972 مليون طن، اما انتاجها من البترول فقد بلغ 2.5 مليون طن وبلغ الاستهلاك 15.85 مليون طن⁽⁵⁾.

كما بلغت نسبة البترول المنتج الى الطاقة المنتجة عام 1981 12.4 % وبلغت نسبة البترول المستهلك الى الطاقة المستهلكة 46.99 % عام 1980 وبلغت نسبة البترول المنتج الى عام 1981 15.66 %.

وفي تسعينات القرن العشرين اختلفت كل هذه النسب بتطور ملحوظ، خاصة مع قيام التعاون الاستراتيجي بين تركيا والولايات المتحدة عام 1991 والذي تم من خلاله قيام تركيا بدور فاعل لحماية المصالح الامريكية والذي تزامن مع بدء العدوان الثلاثيني على العراق، حيث اندلعت تركيا في موقف معاد للعراق وترافقت هذه السياسة مع انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفيتي وتضاءل دور حلف شمال الاطلسي والذي دفع مؤسسات الامن والدفاع التركية الى اعادة تقييم الوضع الجديد وانتهى ذلك الى ان تركيا تواجه خطرا جنوبيا يهدد سياستها الاقليمية.

جدول (5)

استهلاك الطاقة والنفط في تركيا للفترة 1981-1996

السنوات	مجموع الطاقة المستهلكة	النفط المستهلك	الغاز المستهلك	الطاقة الكهربائية المستهلكة	النفايات للمستهلك
1981	33723	15846	15	2818	481
1983	37155	17540	7	2534	5294
1986	43782	19623	416	2652	8879
1989	50364	22865	2878	1542	10207
1992	56298	24865	4197	2285	10743
1994	58676	27142	4921	2630	10331
1995	63180	29324	6313	3057	10570
1996	67430	30939	7186	3477	12151

Source: Statistical year book of Turkey, 1997 - 1991 - 1988

- د. فيس سعيد عبد الفتاح و د. رواء زكي يونس ، النفط ومستقبل العلاقات التركية مع الوطن العربي وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد 14 ، 2000

ومهما يكن من امر، فقد تطور انتاج تركيا من مصادر الطاقة في تسعينات القرن العشرين فاصبح 26.9 مليون طن عام 1996 بينما بلغ الاستهلاك 67.43 مليون طن وكان انتاجها من البترول 3.7 مليون طن بينما بلغ الاستهلاك 30.94 مليون طن وبلغ نسبة البترول المنتج الى الطاقة المنتجة عام 1996 الى 13.67٪ كما بلغت نسبة البترول المستهلك الى الطاقة المستهلكة 45.9٪ عام 1996، وبلغت نسبة البترول المنتج الى المستهلك عام 1996 الى 11.88٪ ان هذا الفارق بين العرض والطلب على الطاقة والنفط بالذات ادى الى لجوء تركيا الى استيراد النفط من الدول العربية والاجنبية، وقد شكلت الاستيرادات عبئا على الاقتصاد التركي خلال الفترة 1981-1985 اذ شكلت حوالي 33٪ من الاستيرادات الاجمالية التركية، ولكن العبء بدا يخف بعد عام 1986 حيث اصبحت الاستيرادات النفطية تقارب 14٪ نتيجة

لأنخفاض أسعار النفط اذ انخفض سعر البرميل عام 1991 الى 16.6 دولار لذلك انخفض قيمة النفط المستورد من 3217 مليون دولار عام 1981 الى 2782 مليون دولار عام 1992⁽⁶⁾.

وفيما يتعلق باستيرادات النفط من الدول العربية والاجنبية، فقد بلغت الاهمية النسبية لواردات تركيا من السعودية من الوقود والزيوت 27. % وقدرها 1609.6 مليون دولار عام 1996 و12. % من ايران وقدرها 109.53 مليون دولار و15.1. % من روسيا وقدرها 891 مليون دولار و12.3. % من الجزائر وقدرها 727.14 مليون دولار و4.7. % من سوريا وقدرها 278.5 مليون دولار و7. % من ليبيا وقدرها 443.754 مليون دولار.

جدول (6)

توقعات احتياطي النفط والغاز في منطقة بحر قزوين

الدولة	احتياطي النفط		الاجمعي	احتياطي الغاز		الاجمعي
	المثبت بليون برميل	الكامن بليون برميل		المثبت ترليون متر مكعب	الكامن ترليون متر مكعب	
افريجان	3.6	27	21	0.2	1	1.2
كازخستان	10	85	95	1.5	2.5	4
تركمنستان	1.5	22.5	3325	4.4	4.5	8.9
اوزبكستان	0.2	1	1	2.1	1	3.1
روسيا	0.2	5	5	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
ايران	0	12	12	0	0.3	0.3
الاجمعي	15.5	162	177.5	8.2	9.2	17.6

المصدر ، وزارة الخارجية التركية ، تركيا والعالم 2010-2020 طبع في شركة آي. ام. جرافيك ، القاهرة 1999 .

ومع كل هذا فلا زالت تركيا في حالة بحث دائم عن مناشئ النفط واعبائه ومناشئ استيراده، فضلا عن اسواق تصريفية تستوعب منتجاتها، كان يكون تسديد مبالغ النفط بسلع وبضائع تركية المنشأ، ونتيجة للاحداث المتتالية بعد العدوان على العراق عام 1991 وتفكك الاتحاد السوفيتي انجذبت الانظار نحو جمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية كمصادر لتوفير النفط والغاز مستقبلا وكذلك اسواق لمنتجاتها المناسبة للاذواق الاستهلاكية في هذه الجمهوريات والحقيقة مارست تركيا اساليب متنوعة للتغلغل في جمهوريات اسيا الوسطى فمنها الاساليب السياسية والدبلوماسية، كاقامة الندوات والمؤتمرات وكذلك الاساليب الاقتصادية كالتبادل التجاري واقامة المشاريع المختلفة، والاساليب الاعلامية والثقافية ووسائل الاتصال والتبادل العلمي والبث التلفزيوني، وكانت اول دولة تعرض مساعدات اقتصادية جوهرية للجمهوريات بعد التحرر، ان تركيا في خضم ذلك تسمى الى مصالحها الاقتصادية الذاتية، فهي تسعى الى تحويل جمهوريات اسيا الوسطى الى اسواق لتصريف البضائع التركية، خصوصا تلك البضائع التي لا تلتقي رواجاً في الاسواق الاوربية. كما سعت تركيا الى الحصول على كميات من النفط والغاز الطبيعي في الجمهوريات المذكورة بغية سد جزء من احتياجاتها بدلا من العراق وايران، كما عرضت على بعض الجمهوريات مشاريع مد انابيب لنقل الغاز الطبيعي عبر الاراضي التركية كمشروع المطروح على تركمانستان⁽⁷⁾.

ويعد بحر قزوين مثلاً جيداً للفرص الجديدة في مجالات امدادات الطاقة في العالم وتسمى تركيا الى الاستفادة قدر الامكان من هذا المصدر الحيوي والمهم لانتاج النفط والغاز والذي يحتل المرتبة الثالثة بعد الشرق الاوسط وروسيا، وعلى ضوء التقديرات للانتاج والاستهلاك في ازربيجان، كازاخستان، تركمانستان، فان من المتوقع ان يتوفر منه ما بين 100 - 150 مليون طن سنوياً

من النفط الخام ونحو 100 بليون متر مكعب من الغاز للتصدير في عام 2010 ومن المرجح ان تكون اوروبا وجنوب اسيا وتركيا هي اهم الاسواق لانتاج اسيا الوسطى من النفط والغاز مروراً بمنطقة القوقاز⁽⁸⁾.

ان للوطن العربي صلات جغرافية وتاريخية وحضارية واقتصادية مع تركيا، حيث ان للاخيرة علاقات متميزة اقتصادية كانت ام تجارية مع بعض اقطار الوطن العربي كما ان الاسواق العربية تعد افضل الاسواق لتصريف المنتجات التركية.

وتعد العلاقات التركية العراقية دليل واضح على بروز وتطور العلاقات التركية العربية وذلك من خلال سعي كلا البلدين للتعاون في مختلف المجالات وهذا التعاون يعبر عن حرص كلا الطرفين على الابقاء بالالتزامات التي تفرضها المصالح الاقليمية⁽⁹⁾.

ويعد العراق المحرك الاساسي لتركيا من خلال اعتماد الاخيرة على القدرة العراقية في المجال النفطي، وذلك لان تركيا تستفيد من تلك القدرة في حل مشاكلها الاقتصادية وتلبية احتياجاتها الضرورية الملحة من هذا القطاع الحيوي وعلى هذا الاساس قام كلا الطرفين بعقد العديد من العديد من الاتفاقيات النفطية والتعاون بين الشركات النفطية كان اخرها فوز شركة النفط التركية الحكومية تي. بي. ار. T. B. E. R باعمال حفر وتنقيب بالقرب من كركوك، وهذا التعاون ماهر الا جزء من العلاقات الاقتصادية الشاملة ويشمل حاجات البلدين ايضا الامنية والسياسية والاقليمية وتسعى تركيا الى العمل على تقوية هذه العلاقات حيث ادركت ان حجم الخسائر بدا ينخفض بصورة ملحوظة في السنوات الثلاثة الاخيرة وادركت كذلك ان حجم خسائرها في القطيعة مع العراق قد تناقص بصورة كبيرة ليس في الجانب النفطي والاقتصادي وانما في

الجوانب السياسية والامنية وقد بلغت تلك الخسائر اكثر من 40 مليار دولار على وفق شهادة رسمية تركية. بينما وصل حجم التبادل التجاري مع العراق سنويا اكثر من اربعة مليارات فلنا ان نتصور حجم التعويض الكبير الذي سيحصل عليه الاقتصاد التركي لو ان المعدل الحالي استمر في وتيرته الحالية. ووجدت الاتفاقيات التجارية المشتركة طريقها الى التنفيذ الدقيق والمتجدد، وان الخيار التركي في تطوير العلاقات مع العراق وضمن الايقاع التجاري والاقتصادي من شأنه ان يعزز بالمزيد من القوة والفوائد الاخرى عندما يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتوجهات السياسية والامنية لكلا البلدين وعندئذ ستجد تركيا المزيد من مجالات العمل الايجابي المشترك مع العراق وهذا هو مفتاح الشراكة الاقليمية الحقيقية.

هوامش ومصادر الفصل السادس

1. د. رواء زكي يونس الطويل، التحليل الاقتصادي القياسي للابعاد المستقبلية للعلاقات الاقتصادية التركية -العراقية (1924-1998)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد الاول والثاني، المجلد 4، 2001، جامعة القادسية، العراق، ص ص 14-24
2. د. وصال نجيب العزاوي ود. رواء زكي يونس العزاوي، العلاقات الاقليمية لتركيا، مصدر سابق، ص ص 55-59
3. د. رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على نتائج برامج الاستقرار في تركيا، مصدر سابق، ص ص 28-39
4. د. رواء زكي يونس الطويل، الحصار الاقتصادي على العراق واثره على برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي في تركيا، مصدر سابق، ص ص 26-38
5. د. قبيس سعيد عبد الفتاح ود. رواء زكي يونس الطويل، النفط ومستقبل العلاقات التركية مع الوطن العربي وجمهوريات اسيا الوسطى، اوراق تركية،
6. Statistical year book of Turkey, Ankara, 1989, 1993, 1999
7. د. قبيس سعيد عبد الفتاح ود. رواء زكي يونس الطويل، النفط ومستقبل العلاقات التركية مع الوطن العربي وجمهوريات اسيا الوسطى الاسلامية، مصدر سابق، 14، 2000

-
8. وزارة الخارجية التركية، تركيا والعالم 2010-2020، طبع في شركة
أي.ام. جرافيك، القاهرة، 1999
9. د. وصال العزاوي ود. رواء زكي يونس الطويل، العلاقات الاقليمية
لتركيا، مصدر سابق، ص ص 56-58

الفصل السابع

التحليل الاقتصادي القياسي للعلاقات التركيبية العراقية

التحليل الاقتصادي القياسي للعلاقات التركبية العراقية

مقدمة

ترتبط تركيا بعلاقات اقتصادية مع العراق منذ العشرينات من هذا القرن، إلا أن هذه العلاقات كانت محدودة وخاصة خلال النصف الاول من هذا القرن وتطورت العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال الفترة 1965 - 1975 حيث ازدادت الصادرات التركية الى العراق بشكل كبير 44.8 مليار دولار، في مقابل ذلك ازدادت الصادرات العراقية الى تركيا بشكل نسبي باستبعاد الصادرات النفطية، وسعى العراق الى تطوير وتعميق العلاقات التجارية مع تركيا من خلال انشاء المشاريع المشتركة مثل مشروع خط النفط العراقي عبر الاراضي التركية وصولاً الى البحر الابيض المتوسط، والتعاقد على مشروع تجهيز تركيا بالغاز والطاقة الكهربائية.

لقد شهدت مرحلة الثمانينات تبادلاً تجارياً واسعاً بين العراق وتركيا، خاصة خلال سنوات الحرب العراقية - الايرانية حيث تصدر العراق قائمة الدول العشرة المصدرة الى تركيا في العامين 1981 و1982، واحتل العراق المركز الثاني من بين الدول المصدرة الى تركيا عام 1986 وبعد تشغيل خط النفط العراقي - التركي الثاني ووفاء العراق بالتزاماته بتصدير النفط الى تركيا، إلا أن الصادرات التركية لم تتمكن من أن تغطي التزاماتها مع العراق لذلك اضطرت تركيا الى تسديد الفرق بين استيراداتها من النفط وصادراتها الى العراق بالعملة الصعبة⁽¹⁾.

ويلاحظ أن الاستيرادات التركية من العراق تضاعفت خلال عامي 1987 و1988 عت في عام 1986 وكان أهمها النفط وبالدرجة الاولى ونتيجة

للحرب العراقية الايرانية وانقطاع طرق الخليج العربي البحرية، فأصبحت تركيا منفذاً مهماً لصادرات العراق واستيراداته وحاولت تركيا أن تخفف من العجز في الميزان التجاري لها مع العراق عن طريق زيادة صادراتها نتيجة لتركيزها على تأمين احتياجاتها النفطية من العراق وذلك لأسباب عديدة منها قرب العراق ومصادر انتاجه النفطية من تركيا وقلة نفقات نقل وإيصال النفط الى تركيا والحصول على النفط العراقي بأسعار تفضيلية والنوعية الجيدة بالإضافة الى استقرار التعامل مع العراق كون الحكومة العراقية تتحكم بتجارها النفطية حيث كانت تركيا تعاني من مشكلات عديدة مع الشركات النفطية فضلاً عن أنها تستورد أكثر من ثلثي النفط المستهلك وهذه النسبة في تزايد⁽²⁾.

وبعد عام 1990 حدث انخفاض شديد في نسبة التبادل التجاري بين العراق وتركيا نتيجة لظروف العدوان الثلاثيني على العراق والحصار الاقتصادي المفروض عليه، فقد كان حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا عام 1980 (8. 1284) مليون دولار أصبح (1262) مليون دولار عام 1990 وانخفض الى (220) مليون دولار عام 1996.

وقد أثر الحصار الاقتصادي على العراق بشكل سلبي على تركيا واقتصادها، لأن العراق يعد المصدر الرئيسي للحصول على الاحتياجات النفطية التركية قبل الحصار كما يشكل سوقاً واسعاً أمام الصادرات التركية وخاصة السلع الزراعية. كما تحصل تركيا على منافع عديدة جراء شرائها النفط العراقي ولا تحصل عليها من مصادر أخرى، وهي أن تركيا تحصل على أرباح بين 400-600 مليون دولار لقاء مرور أنبوب النفط العراقي عبر أراضيها ولقاء الخدمات الاخرى. كذلك حصولها على النفط العراقي بأسعار

تفضيلية وتشغيل الايدي العاملة التركية في المجالات الملحقة بالتصدير والنقل والتأمين والشحن والموانيء، كذلك تسديد اثمان النفط بأقساط، ويستحق القسط الاول بعد سنة من التجهيز، فضلاً عن انخفاض نفقات اقبال النفط الى الموانيء التركية نتيجة لضرب مصادر الانتاج، بالإضافة الى كل هذه الامتيازات فإنه يمكن تسديد مبالغ النفط بسلع وبضائع تركية المنشأ⁽³⁾.

إن سياسة تركيا القادمة (تركيا والعالم 2010-2020) تعتمد على تحقيق السلام في الشرق الاوسط، هذا فضلاً عن أمر آخر له علاقة بأوضاع تركيا الداخلية وهو تحقيق الاستقرار والسلام الدائم في جنوب شرق تركيا حيث ستمهد هذه المسائل الثلاث الطريق لخلق جو من الثقة والتعاون في المنطقة وسينمو نتيجة لذلك التيار الاقتصادي والتجاري بصورة ملحوظة وسريعة.

إن ما يؤسف له أن السياسة الخارجية التركية تجاه الوطن العربي في ضوء التطورات التي حدثت في التسعينات انحرفت عن بعض ما يسميه المراقبين بثوابت وضعها مصطفى أتاتورك منذ 1923، فقد أسهمت في العدوان الامريكي الاطلسي الصهيوني على العراق، وأصبحت متورطة في تكريس الحالة الشاذة في شمال العراق⁽⁴⁾.

لقد أخذت تركيا تتدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وباتت تستغل المياه كورقة للضغط على العراق وسوريا وتحالفت مع الكيان الصهيوني، كما ارتبطت به بسلسلة من الاتفاقيات الامنية والعسكرية والاقتصادية منذ عام 1996، وأن قواعدها الجوية تستخدم من قبل القوات الامريكية والبريطانية لغرض تنفيذ ما يسمى منطقة حظر الطيران في شمال العراق، كما تيسر انطلاق هذه القوات من قاعدة المجرليك لغرض ما يسمى بمنطقة حظر الطيران شمالي العراق وضرب السكان الأمنيين وتدمير بنيتهم التحتية وتهديد

وجودهم واثارة مواضيع تستهدف ايزاء العراق وبما ينسجم مع الاستراتيجية الامريكية والامبريالية والاطماع الصهيونية في المياه والاراضي العربية⁽⁵⁾.

لقد تميز السلوك السياسي الخارجي لتركيا تجاه العرب والعراق منذ التسعينات بالتقاطع والتضاد مع ما يجب أن تكون عليه العلاقات، فقد سارعت تركيا الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات المعادية للعراق، من أبرزها غلق انبوي النفط العراقي اللذين ينقلان 60% من مجموع الصادرات النفطية العراقية الى العالم. واعلنتها الالتزام الصارم بالحظر الاقتصادي على العراق الى حد الاضرار بامدادات العراق من المياه، فضلاً عن سعيها لتواجد قوات العدوان على اراضيها وفتح قواعد الجوية لطائراتها، ومحاولاتها لتتريك المنطقة الشمالية، كما أن اندفاع تركيا نحو التسليح وتنامي اتفاقاتها العسكري زادا من حدة المشاكل التي واجهها الاقتصاد التركي فقد ارتفع حجم الانفاق العسكري عام 1998 عن 10 مليارات دولار.

إن صلات تركيا مع أقطار الوطن العربي تحتم عليها أن تعيد النظر في كل مفردات علاقاتها مع العرب وأن تراعي مصالحها القومية وارتباطاتها الحقيقية مع جيرانها الاقربين وأن تبتعد عن أي سياسة تضر بالعرب ولا سيما في مجال المياه والامن والتحالفات. فالميزان التجاري لتركيا مع دول الاتحاد الاوربي ظل طوال الفترة من 1963 حتى الآن في غير صالح تركيا وأدى الى معاناتها جراء علاقاتها مع الاتحاد الاوربي وبالمقابل فإن الرسوم لحجم صادرات تركيا الى العراق لولا العدوان والحصار هو أكثر من ستة مليارات، فضلاً عن ذلك الاسواق العربية والاسلامية تعد أفضل الاسواق لتصريف المنتجات التركية⁽⁶⁾.

أهمية الفصل السابع

إن العلاقات العراقية - التركية وركائزها الاقتصادية والسياسية والأمنية تبيح لكل من الطرفين المجال لأجراء مراجعة للعلاقات بينهما والانطلاق لمواجهة تحديات القرن الجديد وبناء مستقبل أفضل لهذه العلاقات بعيداً عن تدخل القوى الامبريالية والصهيونية. إلا أن التصاعد المتنامي في القدرات العسكرية التركية يثير قلق العرب، فتركيا تملك جيشاً يعد من أضخم الجيوش في المنطقة ما لم يكن أضخمها فعلاً، كما أن جهد تركيا التسليحي والمبالغ الهائلة المخصصة لذلك باتت ظاهرة للعيان، حيث وصل المبلغ المخصص للتسليح سنة 1998 وحدها حوالي عشر مليارات دولار، فضلاً عن التنوع في مصادر التسليح، واتساع نطاق العقود التسليحية في دول كثيرة، وميل المسؤولين الاتراك لامتلاك قدرات نووية.

إن الاقتصاد التركي يعاني من مشكلات اقتصادية متعددة ظهرت من خلال تدني معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP خلال التسعينات الى 1.2٪، بالرغم من الارتفاع الطفيف الذي تحقق عام 1998 حيث ارتفع المعدل الى 2.8٪ إلا أنه لم يقترب من الارتفاع الطفيف الذي كان عليه قبل تلك الفترة، حيث بلغ 5٪ خلال الفترة السابقة لعام 1990، ويرتبط هذا التناقص بعدم الاستقرار الداخلي وفقدان المواطنين والمستثمرين ثقتهم بالحكومة والاقتصاد الذي عانى من أزمات مالية جسيمة خلال عامي 1980 و1994، كما ازداد العجز التجاري مع الدول الصناعية وانخفض دخل الفرد وبلغ العجز 17 مليار دولار أي أربعة أضعاف مستواه تقريباً عن عام 1987 كما تشير احصائيات صندوق النقد الدولي⁽⁷⁾.

فالاقتصاد التركي عانى أزمات مالية وتضخمية ونقدية أكبر خلال فترة التسعينات، ويعزى السبب الرئيسي لذلك، الحصار الاقتصادي على العراق، فقد كانت تركيا تحقق أرباحاً وفوائد مباشرة وغير مباشرة متعددة الجوانب من تعاملها مع العراق، فبدأت وجهة نظر صانعي السياسة التركية تتغير في الوقت الحاضر حيث أن المسألة ليست مجرد عدم توازن بين خسائر بلادهم بسبب الحصار الاقتصادي على العراق والمعونات والتعويضات الخليجية والغربية، إنما يأمل الأتراك الحصول على فرص أكبر من تعويض مشروعات إعادة تعمير العراق حين يرفع الحصار، وهي مشاريع تقدر كلفتها 40 مليار دولار قابلة للزيادة إلى ما يتجاوز 100 مليار دولار خلال ثلاث أو أربع سنوات، فضلاً عن ذلك فإن الأسواق الخارجية المتاحة لتصرف الفائض السلمي من تركيا محدودة جداً ويعتبر العراق السوق الأكثر تقبلاً للفائض السلمي. أما تنافس تركيا مع دول الغرب في الأسواق الخليجية بعد التسعينات فهي صعبة جداً، حيث غزت الصادرات الأمريكية والأوروبية الأسواق الخليجية، كما أن مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي لا يستطيع وحده أن يساعد اقتصاد تركيا رغم أنه خطوة للدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة⁽⁸⁾.

إن بناء مستقبل أفضل للعلاقات العربية - التركية والعراقية - التركية في القرن المقبل، يجب أن يكون بعيداً عن المتغيرات الإقليمية والدولية، فضلاً عن ذلك أن لا يعتقد صناع القرار في تركيا أن العراق وسوريا يشكلان مصادر تهديد جديد على حدود تركيا الجنوبية وأن عليها اتباع سياسة دفاعية واحدة وثيقة التنسيق مع الكيان الصهيوني وأنها لها الحق في دخول أراضي العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني وأنه يجب تعديل الحدود العراقية - التركية لأسباب أمنية وأن المياه سلعة تباع وتشترى كالبترول وأنه يجب منع العرب من اتخاذ موقف موحد من تركيا، إنما المستقبل الذي نتظره

مع تركيا، ينبغي أن يستند الى أسس وثوابت علمية تأخذ بالحسبان عمق هذه العلاقات وتشابكاتها، دينياً وتاريخياً وحضارياً.

مشكلة الفصل السابع

لقد اتسم السلوك السياسي الخارجي لتركيا تجاه العرب والعراق بالتقاطع والتضاد مع مفردات الجيرة الحسنة. ونتمنى ألا يكون كذلك في القرن الحالي، لذا على الأتراك إعادة النظر في سياساتهم وعدم الانسياق وراء التوجهات المعادية التي تميز الموقف الأمريكي من قضايا العرب الاستراتيجية وفي مقدمتها قضية فلسطين وقضية الخطر المفروض على العراق وقضية الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي. كما أن اندفاع تركيا نحو التسلح وتنامي اتفاقها العسكري زادا من حدة المشاكل التي واجهها الاقتصاد التركي فقد أصبحت تركيا تشغل المرتبة السابعة بين أكثر مستوردي الأسلحة.

إن سياسة تركيا الخارجية الجديدة توحى أنها تبحث عن دور جديد في ظل التغيرات ما بعد الحرب الباردة، فهي تتطلع أن يكون لها دور اقليمي اعتماداً على ما يطلق عليه المسؤولون الأتراك، حيويتها الاقتصادية، وقدرتها على تنفيذ المشروعات وبتجاريتها الخارجية، ونموها الاقتصادي والسياسي باعتبارها دولة غنية بالموارد والخبرة الطويلة في طرق استغلال هذه الموارد في خضم ذلك على تركيا الانتباه الى خطوط عامة مهمة هي :

1. ينبغي أن لا يكون تحقيق سياستها الجديدة على حساب علاقتها مع الوطن العربي والعراق.
2. ينبغي أن يتعد دور تركيا الجديد من دور الشرطي الاقليمي الذي تريده الولايات المتحدة منها في منطقة الشرق الاوسط.

3. لا بد لتركيا أن تنظر بعين الاعتبار لمصالحها الاقتصادية فضلاً عن علاقاتها التاريخية والحضارية مع العرب وذلك باقامة علاقات مع الاقطار العربية والابتعاد عما يهدد أمنهم القومي. فالعلاقات العربية التركية اتسمت بكثير من الخصائص والخبرات، فهي علاقات سطحية ولكن تمتد جذورها الى الماضي البعيد الذي ورثها تراثاً كبيراً لا يمكن اغفاله أبداً، إلا أن هذه العلاقات لم تشهد التطور المنتظم، المتوقع له وخاصة منذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923 وحتى يومنا هذا، فقد اكتنفها الكثير من العقبات التي ارتبطت بعواملها ومتغيراتها بالسلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العرب ورغبة تركيا المستمرة في أن تكون في خدمة المصالح الغربية في المنطقة كاستجابة لموقعها في حلف شمالي الاطلسي، وقد أدى ذلك الى ردود فعل عربية أقلها الحذر والريبة من الجانب التركي (الاستاذ عليوة، العلاقات العربية التركية في ظل الشرق أوسطية).

لقد تطورت العلاقات الاقتصادية بين العراق وتركيا واتخذت شكلاً واضحاً بعد انفجار أسعار النفط في السبعينات حيث كان على تركيا أن توسع صادراتها للحصول على العملة الصعبة لتسديد ثمن نفطها المستورد. وبعد انقلاب 1980 حاولت تركيا الحصول على مساعدات مالية واقتصادية نتيجة المشاكل الاقتصادية التي عانت منها مما دفع الاتراك الى توثيق علاقاتهم بالدول العربية وخاصة النفطية، لذا احتل العراق مرتبة متقدمة في التجارة الخارجية مع تركيا خلال فترة الثمانينات وزود العراق تركيا بثلاثي احتياجاتها من النفط⁽⁹⁾.

وتطورت العلاقات التجارية بين العراق وتركيا بشكل كبير جداً في نهاية السبعينات والثمانينات من القرن العشرين حيث سعى العراق الى توثيق

علاقاته بشكل كبير، وكان للحرب العراقية الايرانية أثر بالغ في تطوير هذه العلاقة التجارية حيث أصبحت تركيا منفذاً مهماً للبضائع المستوردة للعراق من أوروبا والعالم الخارجي والبضائع والنفط العراقي المصدر الى أوروبا ودول العالم كما سعت تركيا الى الاستفادة القصوى من ذلك وتحسين علاقاتها مع العراق لتحسين أوضاعها الاقتصادية مستغلة ظروف الحرب في زيادة علاقاتها التجارية وتلبية حاجاتها المستمرة من المواد الأولية وخاصة النفط الذي ازدادت استيراداته من العراق خلال فترة الثمانينات.

وفي التسعينات شهدت العلاقات آثار ظروف الحرب والحصار الاقتصادي على العراق والتي أثرت على طبيعة العلاقات التجارية بينهما فضلاً عن آثار استجابة تركيا للضغوط السياسية الأمريكية عليها في علاقاتها مع العراق.

هدف الفصل السابع

في ظل دراسة الاهمية والمشكلة المترتبة في ظل الظروف الراهنة، يهدف البحث الى دراسة نموذج قياسي مع تحليل اقتصادي قياسي لمستقبل العلاقات العراقية - الايرانية من خلال دراسة حجم التجارة بين البلدين خلال العقود السابقة.

كما يهدف البحث الى تسليط الضوء على السياسة التركية عبر المراحل السابقة في تاريخ تركيا وبالذات منذ عام 1924 ولغاية 1980 كمرحلة أولى ومنذ 1980 ولحد 1990 كمرحلة ثانية (قبل الحصار) ومنذ 1991 ولغاية 1998 كمرحلة ثالثة وتمثل الفترة بعد الحصار، وتبين آثار الحصار الاقتصادية الشامل على اقتصاد تركيا والشعب التركي وما تركه من آثار سلبية. وسنرى

هل حققت تركيا وفق حساب الربح والخسارة ما يصبو اليه أوزال وديميريل وغيرهم وسياستهم الخاطئة تجاه العراق.

فرضية الفصل السابع

تسمى الدول النامية بصورة عامة ومنها تركيا الى تحسين وضعها الاقتصادي اعتماداً على القطاعات الاقتصادية المختلفة بغية اللحاق بمن سبقها من الدول المتقدمة، وبذلك يمكن للقطاعات الاقتصادية التي تمتاز بأهمية نسبية أن تساهم في أحداث تأثيرات على الاقتصاد القومي مساهمة بذلك في نموه.

ومن هنا جاءت فرضية البحث المتضمنة امكانية قيام التجارة مع العراق بدور ايجابي في الاقتصاد القومي التركي ومكوناته من خلال دراسة التجارة بين البلدين خلال العقود المنصرمة ومنذ عام 1924 بالذات.

منهجية الفصل السابع

لأجل اثبات الفرضية يتم الربط بين التحليل النظري والقياسي التجريبي، فتعتمد منهجية البحث على النظريات الاقتصادية فضلاً عن العمل التجريبي Empirical Work الذي يتضمن استخدام نموذج اقتصادي قياسي يستوعب الربط بين التحليل النظري والواقع الفعلي للمظاهرة قيد الدراسة والتحليل للخروج بمضامين تحقق فرضية البحث وتحدد مستقبل العلاقات العراقية - التركية، وقد استخدمت طريقة OLS في تقدير معاملات نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد مع اختبار معنوية النماذج والمعاملات.

السياسة الاقتصادية التركية

لقد تبنت تركيا أسلوب التخطيط فقد غطت الخطة الخمسية الاولى الفترة 1963-1967 والثانية غطت الفترة 1968-1972 وغطت الخطة الخمسية الثالثة الفترة من 1973-1977 وتلتها الخطة السنوية المؤقتة لعام 1978 تلتها الخطة الخمسية الرابعة للفترة 1979-1983 ثم الخطة السنوية المؤقتة لعام 1984 فالخطة الخمسية الخامسة للفترة 1985-1989 تلتها الخطة الخمسية السادسة للفترة 1990-1994 فالسابعة للفترة 1996-2000.

لقد استهدفت الحكومة التركية ومنذ تأسيسها عام 1923 احداث تغييرات سريعة في البنية الاجتماعية والاقتصادية بوضع أسس قوية للاقتصاد التركي، فمنذ ذلك الحين وحتى عام 1980 وتركيا تتبع سياسات اقتصادية مختلفة منها التدخل الحكومي في مجالات الصناعة والتجارة الخارجية وغيرها، فوضعت الحواجز الكمركية ومنحت الحماية للصناعة وقيدت حركة رؤوس الاموال، واستمرت هذه السياسة حتى الخطة الخمسية الاولى 1963-1967 والخطة الخمسية الثانية 1968-1972، وكان الهدف الرئيسي هو تحقيق معدل نمو طموح في القطاع الصناعي وتبني سياسة احلال الاستيرادات بالاعتماد على مشاريع الدولة الاقتصادية التي تتمتع بحماية خاصة في المنافسة الخارجية.

إن علاج مشكلة العجز في الميزان التجاري والتي بدأت بشكل بارز منذ أواخر الستينات يعتمد على تغيير الاستيرادات بواسطة الضرائب الكمركية والاجازات، كما تم تخفيض قيمة الليرة التركية عدة مرات لتنشيط الصادرات، إلا أن عدم اتباع سياسات مالية متكاملة ومناسبة لتقييد الطلب وهبوط الكفاءة

الانتاجية في كثير من المشاريع الاقتصادية ومنها مشاريع الدولة والمخافاض كفاءة توزيع الموارد بشكل عام أدى الى ارتفاع معدل التضخم⁽¹⁰⁾.

لقد ارتفع الرقم القياسي للأسعار من 4.8 عام 1968 الى 29 عام 1978 وإلى 1534.9 عام 1988 بالتخاذ سنة 1980 سنة أساس. فالأسعار ارتفعت بأكثر من 300 ضعف خلال عشرين سنة وبمتوسط معدل تضخم قدره 29٪ سنوياً، مما أسهم في استمرار العجز في الميزان التجاري وبالذات خلال عقد السبعينات حيث تضاعف خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة 1973-1977 ثلاث مرات تقريباً. واستمر الانفاق الاستهلاكي العام والخاص في الازدياد خلال السبعينات بمعدلات عالية في حين لم يتجاوز معدل الادخار في تلك الفترة 20٪ من الناتج القومي الاجمالي.

إن العجز المستمر في الميزان التجاري خلال الخطط الخمسية الثلاث والمخافاض معدل الادخار وتناقص انتاجية رأس المال وارتفاع معدلات التضخم، والزيادة التصاعدية في المديونية الخارجية خلال عقد السبعينات، حتم ضرورة اعادة تصحيح النهج الاقتصادي جذرياً.

وفي عام 1979 أقرت تركيا خطة البرنامج الشامل لاستناد الاقتصاد⁽¹¹⁾ كانت أهدافه منصبة على القضاء على عجز ميزان المدفوعات ومعالجة العجز المزمع في ميزان التجارة الخارجية، وذلك من خلال تشييط الصادرات وتطوير الاستثمار في قطاعي الصناعة والطاقة، والحد من التضخم وتقييده عن معدل 25٪ بعد أن وصل عام 1978 أكثر من 75٪، الى جانب زيادة الانتاج في القطاعين العام والخاص وتعزيز دور السياحة والتوظيف الاستثماري الفعلي للراسمال الاجني.

ونتيجة لما سبق فقد تبنت السياسة الاقتصادية التركية بعد عام 1980 برنامجاً متكاملًا للاستقرار والتكيف الهيكلي⁽¹²⁾.

واعتمدت في برامجها على سياستين أساسيتين هما :

1. سياسة استقرار تهدف الى تقييد نمو الطلب المحلي الاستهلاكي.
2. سياسة هيكلية ترمي الى الاصلاح الهيكلي، واعادة تخصيص الموارد Resource Allocation مما ينسجم وتحقيق الكفاءة Efficiency سواء الكفاءة الفنية الانتاجية Technical Efficiency أو الكفاءة الاقتصادية التوزيعية Economic Efficiency، وذلك من خلال الانفتاح الاقتصادي والاعتماد على آلية السوق.

ومنذ ذلك التاريخ بدأ نظام أسعار السوق بالعمل وسحب الدعم عن المنتجات الاستهلاكية عدا الاساسية منها كالحبذ والسكر والطاقة وخاصة الفحم وكذلك الاسمدة. كما اعتمدت السياسة النقدية اجراء يقضي بالغاء السقوف على أسعار الفائدة على الاموال والودائع والقروض، وفتح المجال لأسعار فائدة حقيقية لمواكبة معدلات التضخم، فضلاً عن تشجيع الادخارات الوطنية والطلب الاستثماري.

أما السياسات المالية فقد اعتمدت اتجاهات تخفيف ضرائب الدخل بالنسبة للأفراد والشركات العاملة في القطاع العام على وجه الخصوص ولباقية الشرائع الاجتماعية بصورة عامة بما فيها الشركات التجارية ومحدود 50٪، الى جانب ذلك تغيير هيكل الضرائب غير المباشرة السائد⁽¹³⁾.

وتأتي أهمية سعر الفائدة الحقيقي بالنسبة للنمو من خلال تأثيره الموجب في زيادة معدل الادخار وفي زيادة الطلب المحلي على الاصول الرأسمالية المدرة للفوائد مما يزيد من الموارد الاقتصادية المهيأة للاستثمار المنتج كما يحمي المدخرات الصغيرة التي قد تجد فرصتها الوحيدة للودائع.

لقد أدى معدل التضخم العالي الى جعل العائد الضريبي قليل المرونة بالنسبة للدخل القومي الاسمي، وبسبب التزايد المستمر في الاجور والرواتب، فقد وقع معظم دافعي الضرائب ضمن الشريحة العليا من الدخل بالنسبة لمعدل الضريبة المفروض مما يؤثر على حافز العمل، والادخار بالذات لمستلمي الاجور الذين يشكلون ثلثي دافعي الضرائب في تركيا⁽¹⁴⁾. كما قاد الى زيادة التهرب الضريبي، ولغرض المحافظة على تصاعدية ضريبة الدخل وزيادة الحوافز للعمل والادخار بالنسبة للأفراد فقد أجريت اصلاحات ضمن برنامج التكيف أهمها رفع فئات الدخل الخاضعة لمعدلات ضريبة مختلفة بما في ذلك الفئة المعفوة من الضريبة، وتخفيض معدلات الضريبة على فئات الدخل المختلفة بالتدرج ابتداءً من عام 1981، مع تقديم سماح ضريبي لمستلمي الاجور والرواتب يتناسب وانفاقهم على السلع والخدمات الاساسية⁽¹⁵⁾. أما بالنسبة للشركات والمؤسسات فقد خفضت ضريبة الدخل بنسبة 20٪ وتم تحديد معدل الضريبة ليشمل مشاريع الدولة الاقتصادية بالتساوي والتي كانت تتمتع باعفاء ضريبي بمعدلات ضريبية أقل من نظيرتها في القطاع الخاص، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة، فإن الاخفاق في تحقيق معدلات الضرائب وتوسيع قاعدتها بالنسبة للسلع والخدمات والارتفاع الكبير بالنسبة للضرائب الكمركية أدى الى انخفاض عوائد هذه الضرائب بحوالي 4٪ من الناتج القومي الاجمالي كما قلل من تعرض المنتجات المحلية للمنافسة. وأدخلت ضريبة القيمة المضافة بدلاً عن تسع ضرائب انتاج مختلفة كانت مفروضة على مجاميع متنوعة

من السلع والخدمات. وشملت ضريبة القيمة المضافة مدى واسع من السلع والخدمات باستثناءات قليلة جداً لبعض السلع الغذائية⁽¹⁶⁾.

لقد فسح برنامج التكيف مجالاً أوسع للاستيراد والتصدير فخفضت نسبة الودائع من قيمة البضاعة المستوردة، الصناعية منها والتجارية. وألغيت أجازات التصدير، كما قلصت البيروقراطية والتعليمات المعقدة التي كانت تعيق معاملات التجارة الخارجية، وقد رفع ذلك تحرير سعر الصرف حيث خفضت الليرة التركية بنسبة 33٪ عام 1980 ثم عدل سعر الصرف عدة مرات لمواكبة التضخم في الداخل والدول الصناعية، فتحسن معدل التبادل التجاري بعد تدهوره في عقد السبعينات وانخفضت قيمة المعجز من 6٪ من الناتج القومي الاجمالي عام 1980 الى 2٪ عام 1958⁽¹⁷⁾.

لقد سعت تركيا الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وبعد عام 1980، وجدير بالذكر أن جميع قطاعات الاقتصاد القومي في تركيا كانت مفتوحة للاستثمارات الاجنبية منذ عام 1954، إلا أن القيود على تحويل الارباح وعدم الاستقرار السياسي عموماً وبالذات في أواخر السبعينات أدى الى تضائل حجم تيارات الاستثمار المباشر. فصدرت قرارات تشجيعية بعد عام 1980 سهلت الاستثمارات الاجنبية في مشروعات يقل رأس المال فيها عن خمسين مليون دولار على أن يكون الاسهام الاجنبي في رأس المال مقيداً وإن بقي المشروع مجد أدنى من متطلبات التصدير، وقدمت تسهيلات لتمويل أرباح هذه المشروعات الى الخارج وفي عام 1986 ألغيت قيود الملكية الاجنبية⁽¹⁸⁾.

لقد استلمت تركيا مساعدات وقروض خارجية كبيرة لدعم برنامج التكيف الاقتصادي الذي بدأته عام 1980 في مؤسسات ومنظمات دولية

Multilateral Donors مثل صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي IBRD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD اضافة الى مساهمة دول منفردة في المساعدة Bilateral Donors⁽¹⁹⁾. وقد اعتبرت هذه المساعدات والقروض أكبر دعم من نوعه قدم لدولة نامية، ولكن الظروف الخارجية لتركيا لم تكن ملائمة لسياسة التكيف، فالدول المتاجرة مع تركيا خفض فيها نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي من 3.5٪ في السنة في المتوسط خلال الفترة 1977-1980 الى 1.5٪ في المتوسط خلال الفترة 1918-1985، كما أن الزيادة السنوية في استيرادات الدول الصناعية والدول النفطية في الشرق الاوسط ومنها العراق انخفضت من 20.4٪ خلال الفترة 1977-1980 الى 2.4٪ خلال الفترة 1981-1985.

فضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة وبعض الدول الاوربية اتخذت اجراءات لتقييد استيراداتها من تركيا وبالذات من المنسوجات ومنتجات الحديد والفولاذ، وقد أدى الكساد الداخلي في اقتصاديات بعض الدول الاوربية ودول الشرق الاوسط الى انخفاض الطلب على الايدي العاملة التركية ومن ثم انخفاض تحويلاتها الى تركيا⁽²⁰⁾، واستفادت تركيا من قيام الحرب العراقية - الايرانية حيث أصبحت منفذاً للسلع المستوردة للعراق من أوروبا والعالم الخارجي، بينما شهدت فترة التسعينات آثار ظروف العدوان الثلاثيني والحصار على العراق في طبيعة العلاقة التجارية بين العراق وتركيا.

وفي فترة التسعينات توقفت الصادرات التركية بسبب الحظر التجاري الذي فرض على العراق⁽²¹⁾ خلالها لكون الصادرات النفطية تشكل 70٪ - 90٪ من الصادرات الكلية، فقد كانت هناك استثناءات في مجال المقايضة وصادرات اسناد البطاقة التموينية 70 ألف تطورت الى 100 ألف برميل فقط

يوميًا ومثلها لدعم ميزانية الاقتصاد الاردني، المنفذ الرئيسي على الحدود المغلقة، ويأتي بعده بدرجة ثانية المنفذ التركي، فضلاً عن التصدير الذي يرتبط بأهمية استثنائية في التنمية الاقتصادية. فالمشكلات الاقتصادية والسياسية الناتجة عن الحظر الاقتصادي على العراق أخذت طابع عدم الاستقرار في جنوب تركيا وجنوب شرق الاناضول الذي غدا مسرحاً للعمليات العسكرية جعل الحكومة التركية تنفق مبالغ طائلة على العمليات العسكرية مع حركات التمرد التركي⁽²²⁾. هذا فضلاً عن ارتفاع نسب الانفاق الحكومي وبشكل رئيس الانفاق العسكري والتوجهات السياسية الخارجية التي دخلت فيها تركيا بأحلاف عسكرية وأمنية مشتركة وخاصة مع اسرائيل الكيان الصهيوني وما لحقها من مشاريع تسليح ضخمة من دبابات وطائرات ومناورات، الامر الذي شكل عبئاً خطيراً على الامن الغذائي لديها، قابل هذه المشكلة التحول الحضري الكبير للسكان وما تمخض عنه تعميق مشكلة البطالة وتفاقمها، أضف الى كل ذلك تدهور ميزان المدفوعات والميزان التجاري التركي وتزايد الديون الاجنبية واستمرار الانفاق العسكري⁽²³⁾.

القياس الكمي لمؤشرات الترابط التجاري التركي مع العراق

لقد كشفت التقديرات عن ارتباط التجارة الخارجية التركية إيجابياً مع التحولات الاقتصادية العراقية، وأن التقديرات التي صاحبت تطبيق الحصار على اقتصاد العراق بشكل كلي، تؤكد انسحاب العلاقات الاقتصادية بين البلدين باتجاه التهميش وفقدان الطرفين المكاسب المؤكدة في التجارة المشتركة، وقد أوضحت مشكلة الدراسة أهمية تراجع العلاقات التجارية سيما وأن طرفي العلاقات متجاورين جغرافياً، حيث عانت هذه العلاقات من ظاهرة عدم التوازن في مفاصل كثيرة ارتهنت بأهمية الموارد المتوفرة في أحد البلدين

بالنسبة للآخر ولا سيما النفط والمنتجات الصناعية والثروات المائية والطبيعية الأخرى، الأمر الذي تطلب قياس هذا التراجع وتقييمه، وتحقق الدراسة في ذلك من واقع مؤشرات العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال العقود السابقة وحتى الآن.

تحليل قياسي للعلاقات التجارية التركية - العراقية للفترة 1924-1980⁽²⁴⁾

يوضح جدول - 1 - تطور العلاقات التجارية بين العراق وتركيا منذ عام 1924 وحتى عام 1980 فقد تراوحت الصادرات التركية الى العراق خلال الفترة 1924 الى 1965 بين 28 ألف دولار عام 1960 و1854 ألف دولار عام 1945، ازدادت بعدها زيادة كبيرة حوالي أربعة أو خمسة أضعاف فأصبحت عام 1970 (5.97) مليون دولار وتضاعفت حوالي تسعة مرات فأصبحت 44.9 مليون دولار عام 1975، وقد تبين أن الزيادة السنوية خلال الفترة (1924-1980) هي 2.23 ودرجة حساسية 8.49 ومستوى معنوية 5%⁽²⁵⁾ ودرجة ثقة 95%.

وتبين المعادلة التالية التلبذبات السنوية للصادرات التركية - العراقية :

$$TIEX = 12.3 - 7.3 Z + 0.80 Z^2$$

$$t = 1.2 \quad -1.88 \quad 2.52$$

$$S = 9.298 \quad R^2 = 61.3 \quad R^2 = 51.7$$

$$D.W. = 1.44$$

كما أن قيمة الواردات التركية من العراق تراوحت خلال الفترة من 1924 الى 1965 بين 28 ألف دولار و16356 ألف دولار ازداد بعدها حوالي خمسة أضعاف وأصبحت عام 1970 45.177 مليون دولار

و 564.631 مليون دولار عام 1975. وبلغت الزيادة السنوية في الاستيرادات التركية من العراق خلال الفترة 1924-1985 25.5⁽²⁶⁾ ودرجة حساسية 100 ومستوى معنوية 5٪ ودرجة ثقة 95٪⁽²⁷⁾.

وتمثل المعادلة التالية التنبؤات خلال الفترة المذكورة في استيرادات تركيا من العراق :

$$TIM = 142 - 86.3 Z + 9.32 Z^2$$

$$t = 1.18 \quad -1.88 \quad 2.49$$

$$S = 109.4 \quad R^2 = 60.4 \quad R^2 = 50.5$$

$$D.W. = 1.62$$

جدول - 1 -

حجم التبادل التجاري التركي العراقي للفترة 1924-1980

حجم التبادل التجاري التركي - العراقي مليون \$	استيرادات تركيا من العراق مليون \$	صادرات تركيا الى العراق مليون \$	السنوات
0.359	0.255	0.104	1924
0.136	0.022	0.114	1930
0.091	0.021	0.070	1935
0.213	0.173	0.140	1940
3.456	1.602	1.854	1945
1.061	0.573	0.488	1950
0.949	0.662	0.287	1955
0.028	-	0.028	1960
16.356	16.250	0.106	1965
45.177	39.209	5.968	1970
564.631	519.746	44.885	1975
1194.0	1046.0	148.0	1980

Source: Statistical Yearbook of Turkey , State Institute of Statistical prime Ministry of Turkey , Many Years .

تراوح حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة من 1924 الى 1965 بين 28 ألف دولار عام 1960 و 16.356 مليون دولار عام 1965 ارتفع بعدها الى 45.177 مليون دولار عام 1970 و 564.631 مليون دولار عام 1975 وكانت الزيادة السنوية خلال الفترة 1924-1980 (27.7) ⁽²⁸⁾.

وتمثل المعادلة التالية التذبذبات السنوية لفترة الدراسة :

$$TIR = 154 - 93.7 Z + 10.1 Z^2$$

$$t = 1.18 \quad -1.88 \quad 2.50$$

$$S = 118.6 \quad R^2 = 60.5 \quad R^{-2} = 50.6$$

$$D.W. = 1.61$$

تحليل قياسي للعلاقات التجارية التركية - العراقية للفترة 1981 - 1990 :

يتبين من جدول - 2 - تطور العلاقات التركية - العراقية من خلال قيم الصادرات والواردات بين البلدين فقد تراوحت قيم الصادرات بين البلدين خلال الفترة بين 148 مليون دولار عام 1980 و 986 مليون دولار عام 1988، وكانت الزيادة السنوية خلال السلسلة الزمنية 1980-1990 13.4 ⁽²⁹⁾ وتمثلت التذبذبات السنوية في المعادلة التالية :

$$TIEX = -82 + 299 W - 23.8 W^2$$

$$t = -0.31 \quad 2.96 \quad -2.9$$

$$S = 24.04 \quad R^2 = 52.2 \quad R^{-2} = 40.4$$

$$D.W. = 2.42$$

وتراوح استيرادات التريكة من العراق خلال الفترة من 1980 الى 1990 بين 165 مليون دولار عام 1989 و1474 مليون دولار عام 1981، وكانت الزيادة السنوية خلال الفترة المذكورة 41.5⁽³⁰⁾.

وبينت المعادلة التالية التذبذبات السنوية في الاستيرادات التريكة من العراق خلال الفترة من 1990-1980 :

$$TIM = 1277 - 42 W + 0.08 W^2$$

$$t = 3.07 \quad -0.26 \quad 1.01$$

$$S = 378.1 \quad R^2 = 14.2 \quad R^2 = 10.2$$

$$D.W. = 2.88$$

كما أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تراوح خلال الفترة المدروسة بين 610 مليون دولار عام 1989 و2433 مليون دولار عام 1988 وبلغت الزيادة السنوية في حجم التبادل التجاري خلال الفترة 1990-1980 25.5⁽³¹⁾.

وتبين المعادلة التالية التذبذبات السنوية خلال الفترة المذكورة :

$$TIR = 1161 - 270 W - 24.6 W^2$$

$$t = 1.93 \quad 1.17 \quad -1.31$$

$$S = 548.9 \quad R^2 = 19.7 \quad R^2 = 12$$

$$D.W. = 2.29$$

ويعزى السبب في ذلك الى الحرب العراقية - الايرانية، فكانت تركيا تلعب دوراً مزدوجاً في علاقاتها التجارية مع العراق من جهة ومع ايران من جهة ثانية.

جدول - 2 -

تطور العلاقات التجارية التركية العراقية للفترة 1980-1990⁽³²⁾

(مليون دولار)

السنوات	صادرات تركيا الى العراق مليون \$	استيرادات تركيا من العراق مليون \$	حجم التبادل التجاري التركي - العراقي مليون \$
1980	148	1046	1194
1981	614	1474	2088
1982	671	1215	1886
1983	320	947	1267
1984	934	926	1860
1985	961.4	1137	2098.4
1986	553.3	769	1322.3
1987	945	1154	2099
1988	986	1437	2433
1989	445	165	610
1990	215	1047	1262

Source: Statistical Yearbook of Turkey , State Institute of
Statistical prime Ministry of Turkey , Many Years .

صندوق النقد العربي ، التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة .

تحليل قياسي للعلاقات التجارية التركية - العراقية خلال الفترة 1991-1998 (فترة الحصار)

بلغت قيمة الصادرات خلال الفترة المذكورة من تركيا الى العراق حداً من
التدني بسبب تطبيق الحصار الاقتصادي على العراق فتراجعت القيمة بين

صفر و 212 مليون دولار وكانت الزيادة السنوية خلال الفترة المذكورة
4. 44⁽³³⁾.

وتمثل المعادلة التالية التذبذبات السنوية خلال الفترة 1991-1998 :

$$TIEX = 160 - 5.0 D + 1.054 D^2$$

$$t = 3.15 \quad -0.17 \quad 0.37$$

$$S = 36.48 \quad R^2 = 13.2 \quad R^{-2} = 12$$

$$D.W. = 2.35$$

جدول - 3 -

المحسار التبادل التجاري التركي - العراقي خلال الفترة 1991-1998
(فترة لحصار)

السنوات	صادرات تركيا الى العراق مليون \$	استيرادات تركيا من العراق مليون \$	مجموع التبادل التجاري التركي - العراقي مليون \$
1991	122	0.5	22
1992	212	0.9	213
1993	160	صفر	160
1994	141	صفر	141
1995	124	صفر	124
1996	188	32	220
1997	185	36	221
1998	185	36	221

Source: Statistical Yearbook of Turkey , State Institute of
Statistical prime Ministry of Turkey , Many Years .

أخذت بيانات الستين الاخيرتين من د. قبيس سعيد عبد الفتاح ،
الاقتصاد التركي والعلاقات مع العراق ، مؤشرات واتجاهات ، مركز
الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، العراق ، 2000 ، ص 61 .

ويوضح جدول - 3 - الاستيرادات التركية من العراق خلال الفترة
1991-1998 والتي تراوحت بين صفر و36 مليون دولار وبلغت الزيادة
السوية خلال الفترة المذكورة 6.19⁽³⁴⁾ .

وتوضح المعادلة التالية التذبذبات السوية خلال الفترة 1991-1998 :

$$TIM = 2.9 - 4.33 D + 0.17 D^2$$

$$t = 0.23 \quad -0.69 \quad 1.72$$

$$S = 8.824 \quad R^2 = 82.5 \quad R^{-2} = 75.5$$

$$D.W. = 2.1$$

كما تراوح حجم التبادل التجاري التركي - العراقي خلال الفترة
المذكورة بين 22 مليون دولار و220 مليون دولار عام 1996، وبلغت الزيادة
السوية⁽³⁵⁾ من حجم التبادل التجاري التركي - العراقي خلال الفترة
(1996-1998) 19⁽³⁶⁾ .

كما توضح التذبذبات السوية في المعادلة التالية :

$$TIR = 50.3 + 36.7 D - 1.96 D^2$$

$$t = 0.59 \quad 0.85 \quad -0.42$$

$$S = 60.86 \quad R^2 = 46.1 \quad R^{-2} = 24.5$$

$$D.W. = 2.26$$

إن تركيا لم تحقق ما كانت تصبو اليه عند بدء العدوان الثلاثي على العراق في كانون الثاني 1991 بل العكس، فقد باتت تعاني من وضع اقتصادي صعب فضلاً عن المخاطر الامنية التي يتعرض لها الامن القومي التركي وتزايد الديون الخارجية التي زادت عن 100 مليار دولار، كما أن استمرار الحصار أدى الى خسائر اقتصادية لتركيا تقدر بحوالي 60 مليار دولار، كما أن فرض الحظر على العراق شل الحركة الاقتصادية في جنوب شرقي تركيا وخلق تربة خصبة لانتشار العنف وكان لفشل تركيا في استخدام المادة 50 من ميثاق الامم المتحدة في التعامل الاقتصادي مع العراق باشراف الامم المتحدة كما فعلت الاردن، أثر كبير في زيادة الابعاء الاقتصادية فضلاً عن التكلفة الاجتماعية للحصار وآثاره السلبية، فالحصار على العراق هو حصار على تركيا نفسها. هذا بالرغم من المحاولات المبذولة ومنها الدخول في تكتلات عديدة وزيادة تعددية منافذ الصرف التجاري مع العديد من الدول والسعي لتعزيز دور تركيا في أسواق الخليج العربي، وتوفير الاحتياجات النفطية من مصادر متعددة والحصول على المزيد من الدعم الاقتصادي من الولايات المتحدة لتقوية مركزها التفاوضي في الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة.

توصيف النموذج القياسي لمجموعة المتغيرات

لغرض بيان أثر كل من المتغيرات المستقلة Independent Variables والمتمثلة في :

1. نسبة الصادرات التركية الى العراق / الصادرات التركية الكلية %.
2. نسبة الواردات التركية الى العراق / الواردات التركية الكلية %.
3. اجمالي الاستثمار (مليون دولار).

4. عدد السكان (بالمليون نسمة).

5. حجم التبادل التجاري التركيبي - العراقي (مليون دولار).

6. المتغير الوهمي Domy Variable (للظروف الشاذة).

على المتغير التابع Dependent Variables متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي وذلك خلال الفترة (1980-1998)، فقد تم اعتماد الدالة التالية :

$$Y = f\left(\frac{TIEX}{OEX}, \frac{TIM}{OM}, V, P, TIR, DV\right)$$

$$Y = B_0 + B_1 \frac{TIEX}{OEX} + B_2 \frac{TIM}{OM} + B_3 V + B_4 P + B_5 TIR + B_6 DV + U$$

حيث أن :

Per-Capita GNP = Y = متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي.

TIEX = الصادرات التركية الى العراق (مليون دولار).

OEX = الصادرات التركية الكلية (مليون دولار).

TIM = الاستيرادات التركية من العراق (مليون دولار).

OM = الاستيرادات التركية الكلية (مليون دولار).

V = الاستثمار الاجمالي التركيبي (مليون دولار).

P = اجمالي السكان الكلي (مليون نسمة).

TIR = اجمالي التبادل التجاري التركيبي - العراقي (مليون دولار).

Domy Variable = المتغير الوهمي

U = المتغير العشوائي.

وعند تقدير النموذج أعلاه باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة الممتدة (1980-1998) كانت نتائج التقدير كالاتي :

$$\text{Per-Capita GNP} = -2.35 - 0.0505 \text{ TIEX} | \text{OEX} + 0.0601 \text{ TIM} | \text{OM} +$$

$$t = -1.63 \quad -1.93 \quad 1.94$$

$$0.0112 V + 0.0671 P + 0.000226 \text{ TIR} - 0.735 \text{ DV}$$

$$2.7 \quad 2.68 \quad 1.92 \quad -2.34$$

$$S = 0.2249 \quad R^2 = 98.6 \quad R^{-2} = 96.4$$

$$\text{D.W.} = 2.08$$

وقد ظهر نتيجة التحليل أن الدالة الخطية هي أفضل من الدوال اللوغارتمية المزدوجة والنصفية، من خلال معنوية معلمات النموذج وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، تأكد خلو النموذج من المشاكل القياسية : مثل مشكلة التداخل الخطي Multicollinearity ومشكلة الارتباط الذاتي Autocorelation.

ودلت قيمة معامل التحديد على أن 98% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها التغيرات في المتغيرات المستقلة وأن حوالي 2% سببها متغيرات أخرى غير داخلية في النموذج لصعوبة قياسها⁽³⁷⁾.

وتظهر نتائج التقديرات أن كلاً من نسبة الصادرات التركية الى العراق الى الصادرات التركية الكلية والمتغير الوهمي ترتبط بعلاقة سالبة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والذي يظهر تأثير الحصار السليبي على دخل الفرد. وأن كل من نسبة الاستيرادات التركية من العراق نسبة الى الاستيرادات التركية الكلية واجمالي الاستثمار وحجم السكان ومجموع التبادل التجاري التركي - العراقي يرتبط بعلاقة موجبة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عند مستوى معنوية 5٪ ودرجة ثقة 95٪.

استنتاج الفصل السابع

تبين الدراسة أن العلاقات الاقتصادية العراقية - التركية هي في صالح تركيا نظراً لاعتمادها على العراق في استيراداتها من المواد الخام ومصادر الطاقة الرئيسية فضلاً عن المكاسب الاخرى وأن الحصار الحق ضرراً بتركيا وإن عودة العلاقات الاقتصادية مع العراق لن تتم بقرار رسمي سياسي أمريكي بل من خلال المصالح المشتركة ومن خلال اقامة هياكل جديدة للتعاون خارج حدود الخط النفطي ومن خلال انشاء شركات صناعية عراقية وتركية مشتركة يساهم فيها عراقيون وأتراك من كلا البلدين.

كما أن الاسواق الخارجية المتاحة لتصريف الفائض الصناعي من تركيا محدود جداً ويتركز على دول المنطقة ومنها العراق، السوق الاكثر تقبلاً لهذا الفائض من السلع الصناعية، فمناسة تركيا للدول الصناعية المتقدمة صعب جداً بسبب ضخ السلع الغربية والامريكية الى الاسواق الخليجية التي ليس للصناعة التركية قدرة من ناحية الجودة والمتانة على منافسة هذه الصناعة فضلاً عن فشلها في الانضمام الى السوق الاوربية المشتركة.

وقد أوضحت المؤشرات التقديرية للدراسة انتقال الآثار السلبية التي طالت الاقتصاد العراقي الى اقتصاد تركيا، كما أكدت هامشية المكاسب من فرض الحصار على العراق، لذا على تركيا أن تأخذ بجديّة عودة العلاقات الاقتصادية مع العراق وياندفاع وعدم تردد ابتداءً من التوسع في قيام مشاريع مشتركة بينهما في المجال الصناعي والزراعي فضلاً عن التجاري، وعدم الانجرار الى مخططات تضر العراق والاقطار العربية مثل مخطط الاتفاق العسكري التركي - الصهيوني والسيطرة المائتة لتركيا على كل من العراق وسوريا وبالتالي التحكم بمشاريع التنمية في كل منهما فضلاً عن تزويد الكيان الصهيوني بالاحتياجات المائتة على حساب الحصّة العراقية من مياه الفرات في مقابل دعم الكيان الصهيوني لتركيا في اقامة مجموعة السدود.

هوامش ومصادر الفصل السابع

- (1) Kindle Berger P. C. , Foreign Trade and the National Economy , New Haven , Yale University Press , 1963 , P. 196.
- (2) جيرالد ماير، التجارة الدولية والتنمية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، نيسان، 1968، ص ص 158-183.
- (3) خالد يونس الملاح، مشكلة عدم استقرار إيرادات الصادرات في بلدان نامية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، 1990، ص ص 12-18.
- (4) أ. د. قبيس سعيد عبد الفتاح، التجارة الخارجية لتركيا، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1997، ص ص 7-19.
- (5) د. رواء زكي يونس، تطور هيكل الصادرات الزراعية التركية وأثرها على النمو الاقتصادي التركي للفترة 1976-1998، أوراق تركية معاصرة، العدد 15، خريف 2000.
- (6) نخبة من الباحثين، الاقتصاد التركي والعلاقات مع العراق مؤشرات واتجاهات، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2000.
- (7) مثنى عبد الرزاق الدباغ، أوراق تركية معاصرة، مركز الدراسات التركية، العدد 14، صيف 2000.

(8) نخبة من الباحثين، العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن
الحادي والعشرين، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل،
2001.

(9) د. رواء زكي يونس الطويل، الامن القومي العربي في ظل
العلاقات التجارية التركية مع الكيان الصهيوني، العلاقات العربية
التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين، مركز الدراسات
التركية، جامعة الموصل، 2001.

(10) G. Kopits, Structural Reform, Stabilization, and
Growth in Turkey, Occasional Paper 52, I.M.F.,
Washington D. C., 1987, P. 2.

(11) د. صباح محمود محمد، سياسة تركيا الخارجية، معهد الدراسات
الآسيوية، سلسلة الدراسات التركية، بغداد، 1985.

(12) رواء زكي يونس، أثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية
في الاقتصاد التركي للفترة 1980-1995، أطروحة دكتوراه،
جامعة الموصل، 1998، ص 1.

(13) Y. Akyus, Financial System and Policies in
Turkey in the 1980, Paper Presented at the
conference on Turkey's Economic
Development in the 1980, Harvard
University, Cambridge, Mass., April, 1980,
PP. 22-23.

(14) للمزيد أنظر :

- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 135.

(15) أنظر : عبد المنعم سيد علي ورضا عبد الحسين القريشي، العلاقات الاقتصادية العربية التركية واقعاً وتوقعاً، دراسات، ص 202.

(16) G. Kopits, Structural Reform, Stabilization and Growth in Turkey, Occasional 52, IMF., Washigton D. C., 1987, P. 15.

(17) والسبب في ذلك يعود الى استغلال فترة الحرب العراقية الايرانية بشكل مزدوج مع العراق وايران في زيادة حجم التبادل التجاري وتصريف الفائض السلمي على البلدين المتحاررين.

(18) G. Kopits , Op. Cit. , P. 12.

(19) رواء زكي يونس الطويل، أثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980-1995، أطروحة دكتوراه، جامعة الموصل، 1998، ص 10.

(20) د. رواء زكي يونس الطويل، الازمات الاقتصادية التركية، مركز الدراسات التركية، الارشيف والتوثيق، جامعة الموصل، 1990.

(21) مر العراق بتجربة الاقتصاد المغلق طيلة عقد التسعينات من القرن الماضي، وبالرغم من أنها حالة خاصة من حالات الاقتصاد الدولي، إلا أنها مع ذلك خطوة أولى وضرورية باتجاه دراسة

السلوك الحقيقي للاقتصاد ويعيداً عن الاقتصاد العالمي، ولئن حرمت هذه التجربة من مزايا التجارة الخارجية ومن مكاسبها وخلقت أمامه مشكلات تدهور العلاقات النقدية وتدن مريع في أسعار الصرف فإنها وضعت أمام التعامل المحتوم مع فرص تعظيم الموارد واستخداماتها ورسخت القناعة بأهمية تغليب أهداف الكفاءة بعد عقود من سياسات استهداف الكفاية، فضلاً عن جوانب أخرى، وبالتالي سبباً للتحويل نحو اقتصاد السوق في استغلال الموارد وتوزيع الدخل. ومع ذلك فقد استثمرت السلع والمنتجات الاجنبية وخاصة التركية تتدفق بشكل أو بآخر الى الاسواق العراقية عاكسة مستوى الطلب على السلع المستوردة وحجم الانتاج المحلي منها، وفي الحقيقة لم يكن هناك اقتصاد مغلق 100% كما قد يفترض وكان بإمكان تركيا وحتى ايران أن تحذو حذو الاردن.

(22) للمزيد أنظر :

- جاسم يونس محمد الحريري، الابعاد الاستراتيجية للتحالف التركي الصهيوني لعام 1996 وانعكاساته على الامن القومي العربي، مجلة أم المعارك، 22، 2000، ص ص 67-88.

- د. رواء زكي يونس، الامن القومي في ظل العلاقات التجارية التركية مع الكيان الصهيوني، دراسة قياسية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 2000.

- د. نوفل الشهباني ود. سالم النجفي في د. قبيس سعيد، الاقتصاد التركي والعلاقات مع العراق، مركز الدراسات التركية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2000، ص 42 وص 93.

(23) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 135.

(24) Statistical Year Book of Turkey , State institute of Statistical prime ministry of Turkey , 1990.

(25) $TIEX = 8.49 + 2.23 Z$ (1924-1980)

$$t = 1.12 \quad 2.0$$

$$S = 11.74 \quad R^2 = 30.7 \quad R^{-2} = 23$$

$$D. W. = 1.13$$

(26) $TIM = 100 + 25.5 Z$ (1924-1980)

$$t = 1.15 \quad 1.194$$

$$S = 137.5 \quad R^2 = 29.5 \quad R^{-2} = 21.7$$

$$D. W. = 1.24$$

(27) A. Koutsoyiannis, Theory of Econometrics, 2nd , Macmillian, Press, London, 1977.

(28) $TIR = -109 + 27.7 Z$ (1924-1980)

$$t = -1.13 \quad 1.95$$

$$S = 149.2 \quad R^2 = 29.6 \quad R^2 = 21.6$$

$$D. W. = 1.23$$

$$(29) \text{ TIEX} = 537 + 13.4 W \text{ (1980-1990)}$$

$$t = 2.56 \quad 0.43$$

$$S = 324.8 \quad R^2 = 20 \quad R^2 = 18$$

$$D. W. = 1.46$$

$$(30) \text{ TIM} = 1276 - 41.5 W \text{ (1980-1990)}$$

$$t = 5.54 \quad -1.22$$

$$S = 356.5 \quad R^2 = 14.2 \quad R^2 = 4.7$$

$$D. W. = 2.88$$

$$(31) \text{ TIR} = 1800.2 - 25.5 W \text{ (1980-1990)}$$

$$t = 4.88 \quad -0.47$$

$$S = 570.6 \quad R^2 = 24 \quad R^2 = 19$$

$$D. W. = 2.29$$

(32) Foreign Trade Statistics , State Institute of Statistics , Prime Ministry Republic of Turkey , 1997.

$$(33) \text{ TIEX} = 145 + 4.44 D \text{ (1991-1998)}$$

$$t = 5.5 \quad 0.85$$

$$S = 33.76 \quad R^2 = 19.8 \quad R^2 = 11$$

$$D. W. = 2.21$$

أنظر :

- د. عادل أحمد حشيش، أصول الاقتصاد القياسي، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1980.
- د. عادل عبد الغني محجوب، الاقتصاد القياسي، جامعة الموصل، 1982.

$$(34) \quad TIM = 14.7 + 6.19 D \quad (1991-1998)$$

$$t = -1.86 \quad 3.95$$

$$S = 101.6 \quad R^2 = 72.2 \quad R^{-2} = 67.6$$

$$D. W. = 1.41$$

$$(35) \quad TIR = 79.8 + 19.6 D \quad (1991-1998)$$

$$t = 1.81 \quad 2.18$$

$$S = 56.59 \quad R^2 = 44.2 \quad R^{-2} = 34.9$$

$$D. W. = 2.3$$

- (36) د. خاشع الراوي، المدخل في تحديد الانحدار، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987.
- (37) راجع المصادر التالية :

- د. عبد الرزاق الشوريجي، الانحدار الخطي المتعدد، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1981، ص 53 وما بعدها.

- A. Koutsoyiannis, Theory Econometrics, 2 end, Macmillan Press, London, 1977, P. 94.

الفصل الثامن

**التطورات في العلاقات العراقية – التركية بعد 2003
القضايا الحاضرة الغائبة**

التطورات في العلاقات العراقية-التركية بعد 2003

القضايا الحاضرة الغائبة

لقد غير السقوط المفاجئ للنظام العراقي المعطيات. ولم تتوقف تركيا منذئذ عن المطالبة بضمّان وحدة التراب العراقي وأن يقر العراقيون مستقبلهم وحدهم؛ وعادت أنقرة للاهتمام الواضح بسياساتها في الشرق الأوسط. خاصة أن القلق التركي تعاظم منذ ربيع عام 2003 بسبب الدور الذي لعبه الأكراد في الإطاحة بالنظام كما بسبب التطورات التي عرفتها الأوضاع في العراق. وعلى الرغم من التصريحات المطمئنة لقادة الأكراد في العراق حول إرادتهم في المحافظة على السمة التوحيدية - لكن الفيدرالية - للبلاد فإن ما يلاحظ في الواقع هو نوع من الغموض في الاستقلال الذاتي لشمال العراق. تركّزت بعد ذلك التوترات حول نقطتين. الأولى هي مصير ومستقبل مدينة ومنطقة كركوك. والثانية تطورات الجزء الشمالي من العراق ومسألة حزب العمال الكردستاني⁽¹⁾.

بالنسبة لكركوك ومنطقتها الغنية بالنفط يرى الأكراد أنها ينبغي أن تكون خاضعة لإدارتهم الخاصة، وهذا ما يرفضه قطعيًا التركمان المدعومين من أنقرة، وانضمت إليهم في هذا الموقف كل المكونات العربية للمجتمع العراقي. والاستفتاء الشعبي الذي نصّ عليه الدستور العراقي الجديد وبحيث يجري في عام 2008 لم يتم تنظيمه حتى الآن. أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة مارست الضغط على القادة الأكراد في العراق كي يتخلّوا، ولو مؤقتًا، عن إجراءاتهم وتتركها لتدبير بشكل مطلق كل ما يمكن أن يؤدي إلى المساهمة في الاستقلال الذاتي للمنطقة الكردية. كان مثل ذلك الوضع قد وجد صدي

لدى إدارة بوش التي لم تكن تكتفي في النظر إلى المنظمات الكردية في العراق على أنها الأكثر مصداقية في البلاد، بل كانت ترى أنها يمكن أيضا أن تكون مفيدة جدا من أجل تحقيق مشاريع إعادة صياغة الشرق الأوسط الكبير. وقد يمكنها أيضا لعب الورقة الكردية ضد سوريا وإيران وحتى تركيا.

لكن إذا كان انتخاب جلال طالباني رئيسا للعراق عام 2005 قد أثار في البداية قلقا حقيقيا في أنقرة فإنه جرى تحليله سريعا على أنه أفضل ضمان للمحافظة على وحدة الدولة العراقية. أما بالنسبة للنضال ضد حزب العمال الكردستاني وما يمثل أحد المسائل الأساسية في الحياة السياسية التركية فإنه عرف مرحلة جديدة من التوتر في شهر سبتمبر من عام 2007 إثر سلسلة من العمليات الإرهابية. لقد سمح عندها البرلمان التركي بتاريخ 17 تشرين الاول 2007 للحكومة بالقيام بعمليات عسكرية ضد قواعد حزب العمال الكردستاني الواقعة في شمال العراق. وتبع ذلك عدة مراحل من القصف الجوي وعمليات برية في شهر شباط 2008. كانت أجهزة استخبارات بوش قد زوّدت الأتراك بمعلومات. أما السلطات الكردية العراقية فقد أخذت موقفا في التجاهل عبر إدانة تدخل الجيش التركي وبنفس الوقت أخذ مسافة عن حزب العمال الكردستاني ذلك على خلفية فهمها أن العلاقات الجيدة مع أنقرة ستكون بعد حين أكثر أهمية منها مع حزب العمال الكردستاني، خاصة عندما تنسحب القوات الأميركية من العراق⁽²⁾.

هكذا جرت اتصالات عديدة خلال عام 2008 بين مبعوثين أتراك ومسعود البرزاني، وقد وصف عدد من الخبراء الاقتصاديين العراقيين الاتفاقية الثنائية 2009 التي وقعها رئيس الوزراء التركي أردوغان ونظيره العراقي نوري المالكي القاضية بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين

بأنها ايجابية ومشجعة لزيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار. وأن للاتفاقية العراقية التركية تأثير ايجابي على الاقتصاد العراقي، ووجود عدد من الاتفاقيات بين الجانبين في مجال الطاقة والسياحة والموارد النفطية. وكان رئيس الوزراء التركي أعلن، خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع نظيره العراقي نوري المالكي، بعد وصوله إلى العاصمة بغداد، في أول زيارة لزعيم تركي إلى العراق منذ عام 1990، ان بلاده وقعت مع العراق اتفاقية تقضي بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين بوجود إرادة مشتركة للعمل معا من اجل اكتساب دفعة قوية في العلاقات بين البلدين. وجاء في نص الاتفاقية الثنائية لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي السياسي المشترك أن رئيسي وزراء البلدين سيران هذا المجلس ويقوم وزيرا خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل إجتماع. أن تركيا دولة جارة والعراق على علاقات طبيعية معها وهناك اتجاه كبير نحو تطوير العلاقات إلى الأفضل⁽³⁾.

الاحتياجات النفطية وأثرها في العلاقات العراقية - التركية

أن أهم التطورات الاقتصادية بالنسبة للعراق تكمن في وجود احتياطات نفطية كبيرة وفي حال فتح الخط الشمالي إلى تركيا عن طريق ميناء جيهان سيحصل العراق على مبالغ بيع النفط الكبيرة وبالمقابل سيحصل الجانب التركي على عمولات نقل وبيع النفط الى الاسواق العالمية والدول الأوروبية. كما ان فتح الحدود بين البلدين سيؤدي إلى زيادة الاستيراد العراقي من تركيا وتحويل بعض المواد الفائضة من الإنتاج العراقي اليها، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على اقتصاد البلدين. أن العراق له علاقات واسعة مع تركيا وسبق ان وقع خلال عقد الثمانينات اتفاقيات تعاون واسعة في تمويل الاقتصاد

العراقي وتجهيز السلع والمواد الأولية للصناعة العراقية خاصة، وإن الجانب التركي يفهم الواقع العراقي وله استثمارات كبيرة في منطقة كردستان. وتتمتع عاقلات إقليم كردستان الثلاث (أربيل والسليمانية ودهوك) باستقرار أمني، الأمر الذي يشجع الشركات الأجنبية للاستثمار فيها. إن تركيا بما تمتلك من إمكانيات صناعية وتكنولوجيا متقدمة وخبرة واسعة ستعمل على تقديم العون والدعم للاقتصاد العراقي.

الحقبة القليلة القادمة ستشهد تحول العراق إلى عضو فعال في المجتمع الدولي وخاصة مع المنظمات التابعة لمنظمة للتجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والدول المجاورة، بسبب التحسن الأمني وفرض سلطة الدولة والقانون. والوضع الاقتصادي والأمني أصبح أكثر استقراراً من قبل، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للمجيء إلى العراق وخاصة أن بلدنا يمتلك اقتصاد قوي وثروات وطاقات بشرية هائلة، الأمر الذي سينعكس في النهاية على نمو الاقتصاد لدى الجانبين. وعلى الدول العربية في المضي قدماً في علاقاتها مع العراق وخصوصاً مسألة إطفاء الديون، إذا كانت هناك سياسة خاطئة تبناها النظام السابق وأدت إلى تحميل الكويت اعبائها لمدة تسعة أشهر فالعراق يحمل لمدة 19 عاماً ودفع انهار من الدم وخسر قوة اقتصاده الذي أصبح منهكاً جراء تلك السياسات. وأجمع برلمانيون على أن الاتفاقية العراقية التركية التي تم التوقيع عليها بين المالكي ونظيره التركي اردوغان ستعكس إيجاباً على العلاقات السياسية مع كل دول الجوار وتمثل بوابة جديدة للعلاقات بين العراق وتركيا⁽⁴⁾.

سياسة العراق الخارجية مع دول الجوار وخاصة تركيا

ان سياسة العراق تهدف الى بناء علاقات ايجابية مع كل دول الجوار وخاصة تركيا التي هي دولة جارة وإمكاناتها ان تقدم نوعا من التعاون في مجال الاعمار والبناء كما هو حاصل في اقليم كردستان بالاضافة الى مناطق اخرى في الجنوب، ان تشارك تركيا بحجم اكبر من ما هو عليه الان في اعمار العراق. ان تركيا وقعت مع العراق اتفاقية تقضي بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين بوجود إدارة مشتركة للعمل معا من اجل اكتساب دفعة قوية في العلاقات بين البلدين. وجاء في نص الاتفاقية الثنائية لتشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي السياسي المشترك، ان رئيسي وزراء البلدين، سيرانان هذا المجلس ويقوم وزيرا خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس، ووضع اللامسات الأخيرة لأجندة كل إجتماع. أن الوزراء المعنيين في مجالات الطاقة والتجارة والإستثمار والأمن والموارد المائية، سيكونون أعضاء في هذا المجلس، مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات.

ان الموضوع الوحيد الذي قد يثير توتر بين تركيا والعراق هو تواجد حزب العمال وهذا الامر يجب ان يحل بالطريقة الدبلوماسية السياسية لكي لا تتعقد القضية بشكل اكبر، وعلى العراق ان يفهم الوضع التركي وكذلك على الاتراك ان يفهموا الوضع العراقي بحيث لا يمكن ان يتدهور الوضع في شمال العراق بسبب تواجد حزب العمال. دور انقرة وجهودها لتحقيق الامن في العراق باعتبارها احدى الدول المشاركة في مؤتمرات حفظ امن العراق اكثر من مرة وكانت المضيئة اكثر من مرة لهذه المؤتمرات وكانت موافقها ايجابية من

العراق، وعن التحرك السياسي والدبلوماسي للعراق ان العراق بدأ يفتح على دول الجوار بشكل عام.

ويعرّض العراق على تطبيع العلاقات مع عدد من الدول العربية، التي كانت في حالة تردد من اقامة العلاقات مع العراق، في هذا الجانب زيارة رئيس الوزراء للامارات والى دول اخرى، ما يجعل المشروع السياسي العراقي يبدأ للتو بعد النجاحات الأمنية التي تحققت بالداخل، ما اعطى انطباعا للدول بان العراق يتجه نحو الاستقرار وفتح علاقات ايجابية مع كل الدول وخاصة دول الجوار. هذه الاتفاقية مهمة جدا وهي اتفاقية تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والتجارية والأمنية والمالية، وتمهد الطريق لفتح معبرين بين تركيا والعراق، كما انها اعطت روحا جديدة بشأن خطوط الضغط بين الدولتين. ان تركيا دولة مهمة ينبغي على العراق ان تكون له علاقات جيدة معها خاصة وانها تعتبر البوابة الى اوربا.

وكذلك فانه بحسب رأي الخبراء الاقتصاديين فان حجم التبادلات التجارية بين العراق وتركيا سترتفع الى خمسة مليارات دولار في سنة 2009. وكان رئيس الوزراء التركي اكد خلال لقاءه نائب رئيس الجمهورية طارف الهاشمي انه من المتوقع أن يصل حجم التجارة بين العراق وتركيا إلى 5 مليارات دولار وربما سيرتفع مع الاستثمارات خلال السنوات الثلاث القادمة إلى 25 مليار دولار. بحسب بيان لمكتب الهاشمي. ونقل البيان عن أردوغان أن الاستثمارات ستكون في مجالات عديدة في الاقتصاد والسياسة والصحة والتربية وغيرها وان الشركات التركية مستلعب دورا هاما في إعادة البناء وخاصة في المجال التربوي والصحة. ان هذه الاتفاقية ستفتح المجال لتشارك

تركيا في اعادة اعمار العراق خاصة وان الشركات التركية نجحت في اقليم كردستان في بناء البنية التحتية⁽⁵⁾.

الشراكة الاقتصادية العراقية – التركية المشتركة بعيدة المدى

جرت على ارض مركز معرض الشرق الاوسط بمدينة غازي عنتاب التركية، مراسم اختتام الدورة الاخيرة لمعرض العراق الدولي الرابع بوابة الى العراق الذي اقيم للفترة من 21 ولغاية 24 ايار/ 2009، تحت شعار الاعمار والاستثمار في العراق. وشارك في المعرض، الذي نظمته شركة المعارض العراقية بوزارة التجارة بالتعاون والتنسيق مع شركة فورم للمعارض والتطوير المساهمة التركية، عشرون بلداً وحوالي 700 شركة من مختلف بلدان العالم، عكست مشاركتها ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي: -قطاع تكنولوجيا الانشائية وقطاع التجهيزات ومواد مستلزمات الطاقة والزراعة والمواد الغذائية، وقطاع تكنولوجيا المواد الغذائية والمنتجات الصناعية والزراعية العامة. وشاركت وزارة التجارة بجنح خاص بمساحة 60 متراً مربعاً، عبر عن أنشطة ومهام شركات الوزارة ودوائرها المختلفة، عكست خطط وبرامج الوزارة المستقبلية في توسيع وتنشيط افاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع كافة بلدان العالم، وتأتي في المقدمة دول الجوار.

كما شاركت في هذا المعرض عدد من الوزارات والمؤسسات والشركات العراقية، كوزارة الاعمار والاسكان، ووزارة النفط، ووزارة الموارد المائية، ووزارة الثقافة، ووزارة التربية، ووزارة الصناعة والمعادن، وهيئة الاستثمار، واتحادات الغرف التجارية والصناعية العراقية ورجال اعمال وتجار عراقيين.

واقیم علی هامش المعرض متدی وندوات، تم خلالها حوار ونقاش بین رجال الاعمال العراقيين، ونظرائهم الاتراك، وذلك في اطار تلبية رغبة الجانبين العراقي والتركی علی اقامة شراكة عراقية-تركية واسعة ومنشودة بین البلدين الجارين تحقيقاً للمصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة.

وفي كلمته الافتتاحية لدورة معرض العراق الدولي الرابع، اكّد الدكتور عبد الفلاح حسن السوداني، وزير التجارة، ان اقامة هذا المعرض الاقتصادي التجاري الاستثماري علی ارض ثالث كبرى المدن الاقتصادية التركية، يشكل مساهمة فاعلة في دعم اقتصاديات المنطقة، واقامة جسور راسخة وصلبة من الشراكة والتعاون المستمر فيما بينهما، داعياً الشركات التركية، والشركات الاخرى، من مختلف دول العالم الى المساهمة والاستفادة من الفرص الاستثمارية الكبيرة في العراق، خصوصاً بعد التحسن المضطرد في الوضع الامني في البلاد، مشدداً رغبة العراق الصادقة في توسيع وتطوير وتنمية افاق التعاون التجاري مع الجارة تركيا. كما دعا الوزير السوداني، كافة الشركات العالمية، وفي مقدمتها الشركات التركية الى المشاركة الفاعلة في الدورة الـ 36 لمعرض بغداد الدولي القادمة، التي ستقام في بغداد خلال شهر تشرين الثاني من العام / 2009، والذي سيكون فرصة رائدة لاقامة مزيداً من الحوارات علی طريق تنمية التعاون المشترك، مشدداً في الوقت ذاته، علی الارتياح لمسار العلاقات بین العراق وتركيا، من خلال ارتفاع وتأثر حجم التبادل التجاري الثنائي، واتساعه سنوياً بشكل منتظم وإيجابي حيث سجل عام 2006 حوالي 2.9 مليار دولار، واستمر في الارتفاع، اذ ان طموحنا المشترك إبلاغه عام 2012 م في حدود عشرون مليار دولار سنوياً .

موضحاً ان العراق يسعى، في اطار خططه وبرامجه الطموحة، الى الاستفادة من الخبرات التركية في كافة الميادين، بضمنها قطاعات الخدمات والنقل والاتصالات، وذلك انسجاماً مع توجهات الحكومة في عقد الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار، وبلدان العالم الاخرى لتحقيق الاهداف والمنافع المتبادلة.

وفي كلمته، أكد وزير الصناعة والتجارة التركي ظفر جاغلينكل ان من اولويات اهداف بلاده تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق، مشدداً على ان الفترة القادمة ستشهد حركة نشيطة من التعاون البناء والمثمر بين البلدين، على طريق صناعة وصياغة مستقبل مزدهر وواعد بين بغداد وانقرة. وقال الوزير التركي، بالخصوص، في اطار مشروعاتنا الطموحة المشتركة، سأقوم بزيارة الى العراق، في الشهر المقبل، على رأس وفد تجاري اقتصادي كبير، مشدداً ان زيارة الوفد سوف لا تقتصر على بغداد وحدها، فحسب، وانما ستشمل كافة مناطق العراق، في الجنوب، والوسط والشمال، وذلك في ضوء سياسة تركيا في خلق خط اقتصادي موحد في المنطقة، واقامة خط عراقي - تركي اقتصادي على طريق توسيع وتعميق آفاق التعاون المشترك بين بلدينا، حيث سنتاقش مع الجانب العراقي كافة جوانب اتفاقية الشراكة التي نعمل على توقيعها في الفترة القادمة .

وبشأن موضوع المياه وضمان حصص العراق العادلة، قال وزير الصناعة والتجارة التركي جاغلينكل، انه اجري الاتصالات الضرورية حول الموضوع، مع الجهات المعنية، وان تركيا ملتزمة بكافة بنود الاتفاقية الخاصة بالمياه، والتي تعتبر المياه جسراً محبة وصداقة بين البلدين الجارين موضحاً، ان التصميم يقي، تحقيق الهدف العام المشترك في زيادة حجم التبادل التجاري وزيادة حركة التجارة البينية وابلاغها الى عشرين مليون دولار سنوياً. وكان كل من رئيس

غرفة تجارة وصناعة غازي عتّاب، ورئيس بلدية المدينة، ومحافظ المدينة، ورئيس اتحاد المصدرين الاتراك، قد اكدوا في كلماتهم، ان اقامة المعارض المتخصصة تشكل وسيلة خير وبركة لتوثيق وتدعيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وكذلك بين الدول المشاركة، معبرين عن الامل في ان يكون اللقاء القادم في العراق.. كما شدد المتحدثون على اهمية اقامة مثل هذه المعارض وما تلعبه من دور كبير في الاسهام بعمليات التنمية الاقليمية بمنطقتنا وتحقيق الامن والاستقرار والرفاهية في عموم المنطقة.

وتناول محافظ بغداد وممثل البرلمان العراقي ووكيل وزارة الثقافة في كلماتهم.. ان اقامة المعارض بين البلدين واحدة من اهم الوسائل لتنشيط وتنمية علاقات التعاون الثمر، وخير وسيلة لتحقيق عملية الاستفادة من فرص الاستثمار الكبيرة في العراق باتجاه صنع مستقبل مشرق وواعد مشترك .

افتتح معرض النجف الاشرف معرض الانشاء والاعمار الذي اقامته شركة ماکو العراقية وشركة ادم التركية وبالتعاون مع الشركة العامة للمعارض وفي مبنى الاسواق المركزية وللفترة من 12 ولغاية 21 نيسان 2009 دعما لتطوير الانشاء والاعمار في عراقنا الجديد .

ويعتبر هذا المعرض التخصصي نموذجا يحتذى به للعلاقات بين الدول التي يسعى العراق الى تطويرها وتنميتها في كافة الميادين الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية خدمة للمصالح والمنافع المتبادلة والمشاركة ويدخل ضمن اطار المخطط والبرامج التي اعتمدها وزارة التجارة لاقامة معارض متخصصة داخل البلاد وخارجها ويأتي انسجاما مع سياسة وتوجهات حكومة الوحدة الوطنية في توسيع وترسيخ علاقات العراق مع دول العالم عبر التوسع الملموس في حجم ومساحة العلاقات العراقية - التركية .

ومن الجدير بالذكر ان ما يقارب من مائة شركة تركية شاركت في المعرض في تخصصات ضمت المواد الانشائية والطاقة والقابلات والكهرباء والمكائن وبرامج الكهرباء والميكانيك والملابس وقطاعات اخرى كان المهدف منها تسويقها الى العراق عبر التجار العراقيين وعقد عدة صفقات تجارية مع المستوردين العراقيين ورجال الاعمال وهذه الخطوة ستلونها خطوات اخرى وفي محافظات اخرى ضمن خطة مرسومة وضعتها وزارة التجارة للنهوض بالواقع الاقتصادي والتجاري في العراق ومن خلال شركة المعارض العراقية⁽⁶⁾.

التفرغ لمعالجة المشاكل المنومة بين الجانبين

العلاقات بين الجانبين اتخذت طابع طبي المشاكل ووضعها جانبا باستثناء القضية الكردية ذلك لاسباب وعوامل تعود الى اوضاع العراق الداخلية وسياسته الخارجية التي تبنت قضايا اكثر التهابا وسخونة منها علاقاته مع ايران ومشاكل الخليج، لذا فان العراق لم يستطع ومنذ تاسيسه القيام بمفاوضات حقيقية ومستفيضة وفعالة مع تركيا لوضع الحلول المناسبة للمشاكل، وتركيا بالمقابل نظرا لانشغالها باقتصادها المتدهور والمعضلات التي تواجهها في مضمار انضمامها الى الاتحاد الاوروي والمشكلة القبرصية والقضية الكردية التي تورقها بشكل متواصل وغيرها من المشاكل الداخلية لم تسنح لها الفرصة المواتية للتفرغ ومعالجة المشاكل المنومة بين الجانبين. ووفق هذه المعطيات، فان العلاقات الثنائية بين الدولتين لم تخرج من دائرتها الطبيعية لا سلبا ولا ايجابا اي لم تنجح لا الى التوتر ولا الى القوة والمتانة. ومع احتلال العراق عام 2003 ودخول القوات الامريكية الى الاراضي العراقية من منافذ غير منفذ التركي، حيث تراجعت القوات الامريكية على السواحل التركية

متجهة نحو سواحل الخليج، مما أدى الى نوع من البرودة في العلاقات الامريكية-التركية، وانعكست هذه البرودة على علاقات تركيا بالعراق وخصوصا مع حكومة اقليم كردستان العراق⁽⁷⁾.

ورغم زيارة كبار المسؤولين العراقيين بعد الاحتلال الى تركيا وشرح الموقف العراقي من القضايا العالقة وطمأنة الجانب التركي بشأن هواجسه المتعلقة بحزب العمال الكردستاني والتأكيد على حلّ قضايا القوميات المتعايشة في العراق وفق الدستور والقانون، الا ان الجانب التركي يبدو عدم تخليه عن مخاوفه ويعلن على الدوام قلقه تجاه وضع التركمان في العراق وازاء تحركات قوات الحزب العمال الكردستاني⁽⁸⁾، ان تركيا تربطها مصالح اقتصادية كبيرة مع العراق وبالاخص مع اقليم كردستان، لذا فمن مصلحتها حماية هذه المصالح والعمل على ضمان علاقات حسنة مع جارتها العراق، كما وانها تعاني من مشاكل داخلية عدة المتمثلة حاليا في الصراع الدائر بين المؤسسة العسكرية التي تدعي العلمانية وحزب العدالة والتنمية ذي التوجه الاسلامي.

ان عملية اثاره المشاكل الخارجية بغية التغلب على المشاكل الداخلية ليست من مصلحة تركيا، واللجوء الى الحلول العسكرية ولا يمكن ان تحقق الاهداف المرجوة والاتحاد الاوروبي الذي تسعى تركيا للانضمام اليه لتحسين اقتصادها لا يروق له هذه السياسات ويطالب بالحاح الالتزام بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحل القضية الكردية بالاساليب السلمية، فعلاقات تركيا مع العراق ينبغي ان تتخذ مسارا آخر ويجب ان تدخل في اطار حل كافة المشاكل عن طريق الحوار والتفاهم ومراعاة المصالح المشتركة⁽⁹⁾.

الحدود العراقية التركية في ظل الحماية الامريكية للكراد

أزمة أمنية وسياسية تشهدها الحدود العراقية - التركية وقد تتفاقم لينتفجر عنها نزاع عسكري خطير بين منطقة الحكم الذاتي الكردية وبين تركيا. حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا يصعدون من هجماتهم وعملياتهم العسكرية ضد الجيش التركي وينفذون عمليات تفجير مدوية في العاصمة التركية وفي اسطنبول وفي منطقة الأناضول ضد المؤسسات المدنية التركية مما يكبد تركيا خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وهذا دأب الحزب الكردي منذ ثلاثين عاما ونيف، لكن الجديد في الأمر ان الحزب أقام في السنوات الأخيرة قواعد ومهاجع لمقاتليه في شمال العراق، مستغلا ظروف العراق الصعبة تحت الاحتلال الأمريكي - البريطاني، وقد فجر هجوم الحزب على الجيش التركي وداخل حدود تركيا أزمة سياسية مرشحة للتفاقم بسبب الغضب العارم الذي اجتاحت الأوساط الشعبية والحزبية التركية وعلى النحو الذي اظهر موقف الحكومة مرنا لينا وضعيفا قياسا بالموقف الحزبي والشعبي مما اضطر الحكومة الى عرض هذه الأزمة على البرلمان، فالتخذ قرارا يشبه إجماع بالسماح للجيش التركي بملاحقة متمردي الحزب الكردي داخل العراق وهذا القرار بدوره أثار مخاوف واشتطن أولا ومخاوف حكومة المالكي ثانيا، وقبل ذلك أثار مخاوف كبيرة لدى جلال الطالباني ومسعود البرزاني وحزبيهما في شمال العراق كما ان بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة اظهر قلقه بشأن موافقة البرلمان التركي على السماح للقوات التركية بعبور الحدود الى داخل العراق لتعقب الأكراد وهذا الموقف جاء بالرغم من إدانة المجتمع الدولي لهجمات الحزب الكردي داخل تركيا، ولما كانت حكومة اردوغان التركية تتوقع إجراءات أمريكية عاجلة وحاسمة ضد الأكراد وضد السماح بإيوائهم

في شمال العراق، فإن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس طلبت من الحكومة التركية عدم السماح للجيش التركي بعبور الحدود الى الأراضي العراقية لتعقب الأكراد، كما ان الرئيس بوش طلب الى حكومة اردوغان ضبط النفس إزاء هذا التوتر الأمني المتفاقم على الحدود التركية - العراقية مؤكدا ضرورة عدم قيام الجيش التركي بدخول الأراضي العراقية⁽¹⁰⁾.

هناك قواعد عسكرية أميركية وحضورا إسرائيليا مخبرائيا وضباطا إسرائيليين لتدريب قوات البشمركة الكردية في شمال العراق..وتقع منطقة الحكم الذاتي الكردية في شمال العراق تحت الوصاية والحماية الأميركية، وكان لموقف حكومة بغداد المرن من قرار البرلمان التركي أضداؤه السلبية في أوساط الحزبين الكرديين بزعامة الطالباني والبرزاني حيث ثار خلاف بين حكومة المالكي من جهة وبين جلال الطالباني رئيس الجمهورية العراقية والبرزاني من جهة أخرى، كما كان لتصريحات الرئيس السوري بشار الأسد في أنقرة اثر عائداته مع الجانب التركي والتي اعتبر فيها التوغل التركي المحتمل في العراق حقا مشروعا لتركيا في إطار الحرب ضد الإرهاب أثرها السلبى في الأوساط الكردية حيث عقب جلال الطالباني على تصريحات الأسد بالقول: إنها تشكل تجاوزا خطيرا لكل الخطوط وتتناقض مع روح التضامن العربي ويفهم من ذلك ان الطالباني في رده على تصريح الأسد انطلق من كونه رئيسا للدولة العراقية وليس كممثل لمنطقة الحكم الذاتي الكردية، وفي قراءة لأبعاد الأزمة الأمنية والسياسية على الحدود العراقية - التركية لا بد من ان نتذكر ان تركيا ترفض بالمطلق إقامة دولة كردية في شمال العراق وكذلك إيران وسوريا باعتبار ان للأكراد حضورا مهما فيهما⁽¹¹⁾، وإذا كان الأكراد قد حصلوا على الحكم الذاتي في شمال العراق بسبب الدعم الإيراني في عهد الشاه بهلوي وتمزز هذا الحكم، بسبب الدعم الأميركي والبريطاني للامحدود للأكراد في

عهد الرئيس صدام حيث الحصار الأميركي والدولي الجائر ضد العراق..وحيث الخطر الجوي المفروض على الدولة العراقية في الشمال أي في منطقة الحكم الذاتي، فإن الأكراد في كل من تركيا وسوريا وإيران لم يحصلوا على حكم ذاتي في أي منها وذلك لأن ثمة إجماعاً من هذه الدول على رفض إقامة دولة كردية تقوم على أجزاء من هذه الدول حيث التواجد الكردي الظاهر والمعروف ان ثمة نزوعاً كردياً صريحاً ومعلنًا لإقامة هكذا دولة كردية على أراضي دول الجوار العراقي..لذلك رحب أكراد العراق وأكراد دول الجوار بالغزو ثم بالاحتلال الأميركي - البريطاني للعراق وناصره، والحزن ان كل ذلك يجري في المنطقة والدول العربية تتفرج مكتوفة الأيدي ويخيم عليها صمت القبور⁽¹²⁾.

المناافع التجارية والنفطية في الاتفاقية التي يجنونها الجانبين التركي والعراقي

ان الجوانب الاساسية للاتفاقية هي ان اعادة تدشين خط أنبوب النفط العراقي-التركي الممتد من حقول كركوك وصولاً الى زاخو ثم عبر الأراضي التركية حتى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، تشكل أثراً استراتيجياً وخصوصاً من الناحية الاقتصادية يعود بمنافع جمة على الطرفين فهو من جهة، يؤمن لتركيا منفعتين اساسيتين، أولاها رسوم الترانزيت التي بلغت خلال نهايات الحرب العراقية-الايرانية 287 مليون دولار أمريكي وثانيها ضمان الحصول على نفط خام للاستخدام الداخلي يصل الى يد الأتراك بسهولة ويسر وبارخص الأثمان، كما يؤمن للعراق ايصال نفطه الى أهم بحر في العالم بشكل مضمون، ومن دون التفكير في تصديره باستثمار منافذ أخرى متاحة او منافذ قيد الانشطة خاصة وان تركيا لن تؤثر تحولات السياسة اليومية على اتفاقاتها الاقتصادية ومنها هذا الانبوب الذي تضاهي منافعه

منافع تصدير النفط العراقي عن طريق موانئه او موانئ وسط الخليج العربي، او حتى احتمالية إفادته من الأنابيب الضخمة الممتدة الى ميناء ينبع، حيث البحر الاحمر عبر الأراضي السعودية، وإمكانات إيصاله الى البحر المتوسط عن طريق سوريا، وعبر الأراضي الأردنية باستخدام الخزانات السيارة وصولاً الى ميناء العقبة الأردني⁽¹³⁾.

رفض تركيا على لسان رئيسها غول إستحواذ قوة واحدة على كركوك وضرورة حل قضيتها توافقياً بين مكوناتها واحداً من المفاتيح المهمة المؤكدة لنمو علاقات راسخة مستقبلياً من جهة وإنفاذ المنطقة من توترات وخيمة قد تلوح في الأفق، وتأتي هذا الاتفاقية لتعزيز الاتفاقية الاستراتيجية التي وقعها رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي اردوغان في زيارة الأخير لبغداد 2009 التي قضت بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين لتأكيد إرادة مشتركة للعمل معا من اجل اكتساب دفعة قوية في العلاقات بين البلدين . كما ان فتح الحدود بين البلدين سيؤدي إلى زيادة الاستيراد العراقي من تركيا وتحويل بعض المواد الفائضة من الإنتاج العراقي اليها، الأمر الذي سينعكس إيجابياً على اقتصاد البلدين.

ويمثل فائدة خير للاقتصاد العراقي وتشجيعاً لباقي دول المنطقة في كسر الطوق الذي وضع حول العراق سياسياً واقتصادياً خاصة وان تركيا بما تمتلك من إمكانيات صناعية وتكنولوجية متقدمة وخبرة واسعة ستعمل على تقديم العون والدعم للاقتصاد العراقي مما يعني ان الحقيبة القليلة القادمة ستشهد تحول العراق إلى عضو فعال في المجتمع الدولي وخاصة مع المنظمات التابعة لمنظمة للتجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والدول المجاورة، بسبب التحسن الأمني وفرض سلطة الدولة والقانون واتجاه الوضع الاقتصادي والأمني نحو

الاستقرار أكثر من ذي قبل، وامتلاك العراق عناصر اساسية لاقتصاد قوي وثرورات وطاقات بشرية هائلة⁽¹⁴⁾.

ان تركيا استضافت العديد من المؤتمرات الاقليمية المتعلقة بالشأن الامني العراقي واسهمت بفاعلية في غيرها وقدمت دعما واضحا للامن في العراق بتقديم الخبرات والتقنيات والتدريب فضلا عن حرصها على ان تبقى على مسافة واحدة من جميع المكونات والاتجاهات والمذاهب والقوميات العراقية فانها شددت على ضرورة وحدة التركمان التي تعد الأساس في نيل حقوقهم المشروعة وممارسة دورهم المناسب في إطار المعادلة السياسية القائمة فهم جزء من أبناء العراق وإن تركيا على استعداد لتقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لهم لتقوية الحكومة المركزية في العراق في مرحلة بناء أسس لدولة ديمقراطية حديثة ينبغي أن يكون للتركمان دور مهم وواضح فيها مع تشديد تركيا على اعتبار كركوك عراقاً مصغراً لا تحل مشكلتها الا بالتوافق الوطني والسياسي في إطار وضع خاص يحفظ حقوق جميع مكوناتها بما يضمن استقرار العراق ووحدته، ان حرص تركيا على دعم استرجاع العراق لسيادته كاملة مع الرغبة الكاملة لدى السلطات التشريعية والتنفيذية والشعبية العراقية في تطوير مبادرات التعاون في الاصعدة المختلفة مع تركيا واحتواء كل المشاكل العالقة وتذويبها بروح الحوار الايجابي البناء يوفر حاضنة حقيقية لاستقرار وسلام وامن ليس العراق فحسب بل والمنطقة برمتها⁽¹⁵⁾.

الاتفاقية الثنائية تهديد حالة توازن

ان تركيا دولة جارة ومهمة بالشأن العراق بشكل واضح والعراق بحاجة الى علاقات متوازنة مع كل دول الجوار، مبدئيا في الوقت نفسه شيئا من التحفظ اذ يرى انه اذا كانت تركيا تهدف من خلال هذه الاتفاقية الى تهديد

حالة التوازن لذلك فإن هذه الاتفاقية من الممكن ان تنعكس سلبا على شأن عراقي محدد هو مهم بالنسبة لتركيا فانها تكون مرفوضة وعلى العراق محسوبة سلبا⁽¹⁶⁾ بحيث تنعكس على الداخل وتؤثر في حالة التوازن، ومع ذلك هناك جهودا واضحة من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لفتح او كسر الطوق المفروض على العراق عالميا وانا اعتقد انه حقق نجاحا ملموسا على مستوى العلاقات مع دول عربية وعالمية، ومن ايجابيات الاتفاقية انها تفيد في تحجيم النفوذ الايراني في العراق بشكل او باخر والسياسة العراقية ستكون ناجحة كلما استطاعت ان تحقق علاقة متوازنة مع دول الجوار فستكون المحصلة النهائية لمجموع هذه العلاقات ان تعود بالخير على استقرار العراق وعلاقاته مع دول الجوار. ويرى نواب اكراد ان اردوغان ارتكب نفس الاخطاء بعدم لقائه المسؤولين الاكراد من جهة ثانية رأى نابان، كردي وتركماني، في برلمان اقليم كردستان، أن الزيارة التي قام بها اردوغان لبغداد، لم تحمل نتائج ايجابية بسبب ما وصفوه بتكرار نفس الخطأ الذي وقع فيه الاتراك بعدم لقاءهم المسؤولين الاكراد بصورة مباشرة⁽¹⁷⁾.

يأتي هذا على خلفية عدم تضمن جدول اعمال الزيارة التي يقوم بها رئيس الوزراء التركي للعراق حاليا، لقاء بالمسؤولين السياسيين في حكومة اقليم كردستان.

وقال النائب عن الاتحاد الاسلامي الكردستاني في برلمان كردستان، محمد فرج، لوكالة اصوات العراق إن رئيس الوزراء التركي ارتكب خطأ سياسيا واضحا حين لم يضمن جدول اعمال زيارته للعراق، لقاء مباشرا بالمسؤولين الاكراد. واصفا نتائج الزيارة بانها ستكون غير مثمرة، بسبب عدم وجود

فرصة حقيقية لمناقشة المشاكل العالقة بين اقليم كردستان وتركيا مثل قضية حزب العمال الكردستاني، والقصف التركي المتكرر لاراضي الاقليم⁽¹⁸⁾.

ويشكل موضوع حزب العمال الكردستاني، وقضية كركوك المثيرة للجدل، والقصف التركي لاراضي اقليم كردستان، ابرز الملفات المعقدة بين حكومة اقليم كردستان والحكومة التركية، إذ سبقوان اتهمت تركيا حكومة إقليم كردستان بالسماح لمسلحي الحزب بشن هجمات على الجيش التركي من داخل أراضي الإقليم، وقام الأخير في شباط 2009 الماضي بشن عملية برية داخل الأراضي العراقية لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني في المناطق الحدودية بإقليم كردستان، فضلا عن القصف المتكرر للمناطق الحدودية المحاذية لتركيا، من جهته، اصرب رئيس الحركة التركمانية في كردستان، والنائب بالبرلمان كرخي التي برماغ، عن اعتقاده بان زيارة اردوغان للعراق ستكون بلا نتيجة، لأن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لا يستطيع اتخاذ القرارات التي تتعلق باقليم كردستان. مبينا أن أي قرارات يتم اتخاذها بين بغداد وانقرة لن تكون قابلة للتطبيق في اقليم كردستان اذا لم تكن متطابقة مع مصلحة الاقليم. وهذا ما يعني، بحسب برماغ ان مصلحة أي طرف لن تتحقق من هذه الزيارة. وتابع برماغ ان حزبه، كحزب تركماني، يعتبر زيارة اردوغان خطوة ايجابية ومهمة على صعيد العلاقات بين بغداد وانقرة، لكن تركيا عادت وارتكبت نفس الخطأ الذي ترتكبه كل مرة تجاه اقليم كردستان، بعدم اقرارها ان المشاكل العالقة بين الطرفين يجب ان تحل بالتفاوض بينهما مباشرة⁽¹⁹⁾.

هل وجود دولة كردية في العراق يهدد تركيا بتأسيس دولة كردية في تركيا

تمر المنطقة بفترة تحولات هائلة، مما يضعها ويضع ثغورها وبالاخص السياسية امام مفترق طرق هام ومصيري وحاسم. فهي محكومة بواحد من

خيارين لا ثالث لهما، وبالتالي لا يمكن العبور من هذه المرحلة الا من خلال احدهما، ولا يمكن لاية نخبة من هذه النخب ان تتصور اختلاق طريق ثالث الا اذا ارادت ان تتحدع نفسها او علي اقل تقدير فهي تحاول بذلك خداع شعوبها. هذه النخب محكومة اما بالبقاء في بوتقتها المعزولة عن العالم وتحسر المستقبل، واما ان تنطلق من اسر قيودها الايديولوجية والدينية والقومية الضيقة، وتحاول استقراء الواقع بادوات جديدة تواكب روح العصر ومتطلباته، وهي بذلك تمارس السياسة بعقلية خلاقة ومبدعة تمكنها من السير بقفزات هائلة، مما يجعلها تخطو بمجمعاتها نحو الارتقاء للوصول الى مستوى المجتمعات المتقدمة⁽²⁰⁾. عانت تركيا وخسرت الكثير، وعلي الجانب الآخر رجحت وستريح المزيد جراء تعاملها المقدر عليها مع القضية العراقية، معضلة تركيا الرئيسية هي انها تتعامل مع القضية العراقية من منطلق عزلتها القديمة داخل بوتقة الكمالية المحافظة، وتشكل القضية الكردية عقدتها الكبرى في هذا الاطار. ان التحول الهائل الذي طرا علي القضية الكردية في المنطقة لا يمكن تجاهلها او عدم وضعها في الحسابات السياسية والاقليمية، من جانب تحلي حزب العمال الكردستاني عن العنف وكذلك اعلن تخليه عن فكرة الانفصال عن تركيا، ووضح بجلاء تمسكه بالطرق السياسية والسلمية لتطوير الديمقراطية في تركيا، علي الجانب الآخر كانت النجاحات الكردية في العراق هاجس تركيا الذي تري من خلاله الهام لاكرادها في التمرد، علي هذا الجانب ايضا طرا تحول مهم وجوهري، برز من خلال الزيارة الاخيرة لوفد مجلس الحكم الي كل من ايران وتركيا. في هذه الزيارة تراس وفد مجلس الحكم، الزعيم الكردي جلال طالباني وكان بصحبته هوشيار زيارى كممثل عن السياسة الخارجية للعراق الجديد. الاهم من كل ذلك هو ان نتائج الزيارة جاءت اكبر مما كان متوقعا

فانتقلت العلاقات العراقية التركية من حالة التوتر والشك وسوء الظن الي درجة من الحميمية والصميمية لم تشهدها سابقاً⁽²¹⁾.

ان على النخب التركية الواعية والمتطلعة الي دور اكبر لبلادهم مسوي التحلي بمزيد من الواقعية والشجاعة، وخاصة عندما ترتبط استحقاقات مصرية تركية علي الصعيدين الداخلي والخارجي ولاسيما قضية انضمامها الي الاتحاد الاوروي بموقفها من القضية الكردية. ان هناك حظوظا واستحقاقات هائلة تنتظر تركيا، وهي لايمكن ان تفوز بها الا اذا تجاوزت بوتقتها البالية وانطلقت بشجاعة وحزم للتفاعل مع المستجدات علي الساحة الاقليمية، وهنالك طريق واحد فقط للعبور الي هذه الاستحقاقات الا وهو حل القضية الكردية في تركيا حلا عادلا، والظروف اليوم مؤاتية اكثر من اي وقت آخر ولسوء حظ تركيا فان الزمن ليس في صالحها، فلا يفصلها عن استحقاق الانضمام الي الاتحاد الاوروي سوي عام واحد فقط، لذا فان عليها ان تسابق الزمن للايفاء بشروط انضمامها الي هذا الاتحاد والا فان سيناريو الشد والجذب بين تركيا والاسرة الاوروية سيتكرر ربما هذه المرة بصورة اقوي، وستضيق تركيا فرصتها التاريخية الي وقت آخر ستكون قد خسرت المزيد من الفرص والمكاسب⁽²²⁾.

فيما مضي كان اكراد العراق علي الاقل في نظر تركيا خطرا يهدد بتشكيل دولة كردية في كردستان العراق، وكان حزب العمال الكردستاني يهدد بالانفصال عن تركيا وتأسيس دولة كردستان الكبرى، اما اليوم فان كل هذا قد تغير بصورة جوهرية، فما عاد حزب العمال الكردستاني خطرا علي وحدة الجمهورية التركية، وعلي العكس من ذلك فان الحزب الكردي الجديد⁽²³⁾ يمكن ان يصبح قوة فاعلة في حرب تركيا علي الارهاب الذي بات يشكل

خطراً لا يستهان به، هذا إذا قامت الدولة التركية بخطوات شجاعة باتجاه حل هذه القضية المزمنة وذلك من خلال صفحة جديدة مع الكل بما فيهم الحزب الجديد الذي أعلن عن تمسكه بوحدة الأراضي التركية وكذلك تحليه عن العنف، علي الجانب الآخر فإن اكرد العراق لم يعودوا يشكلون اي خطر علي الامن القومي التركي بل بالعكس من ذلك فإن الاكرد يشكلون هذه المرة عنصر التعايش والتوافق مع اخوتهم الاتراك ويخطو العراق الجديد علي ايديهم بقفزات هائلة الي بناء علاقات سياسية واقتصادية قل نظيرها في تاريخ البلدين⁽²⁴⁾.

بقيت القضية الكردية منذ تأسيس العراق المعاصر 1921، والجمهورية التركية 1923 من اهم القضايا المركزية التي تمحورت حولها سياسة الدولتين المتجاورتين داخلياً وإقليمياً لما يزيد على ثمانية عقود متواصلة، حتى أتى الاحتلال الأمريكي لتغدو المطالبات الكردية لتأسيس فيدرالية لهم في شمالي العراق هاجساً كبيراً لحكومة آنقرة، تبدو معه ذات إهتمام مشهود في مناوئتها للحليلة دون تحقيقها، بغية التحديد من مشاعر مواطنيها الأكراد في شطرها الجنوبي الشرقي، لاسيما وأن هناك عمليات مسلحة قد فرضت أوزارها هناك خلال العقد الأخير من القرن العشرين على أيدي مقاتلي حزب العمال الكردي/ التركي بقيادة عبد الله أوجلان، والتي كلفت الكثير من الأرواح وتكاليف مادية ومالية ضخمة، لقد تطورت هذه القضية بإضطراب، لدى الجانبين الكرديين المتأخين لكل من العراق، وتركيا، وإضطرت معه القوات المسلحة للدولتين الى التدخل بغية فرض الامن في مرات عديدة كانت تستغرق مدداً طويلة، حتى جاءت حرب الخليج الثانية 1991، لتضطر تركيا المتحالفة مع الغرب ضمن حلف الناتو لتتمركز في أراضيها قوات أطلسية وتقلع من قواعدها الجوية طائرات قتالية حققت ملاذاً آمناً لأكراد العراق ضمن اعماق

الشمال العراقي، ولغاية السقوط يوم 9/ نيسان/ 2003، لتطفح على سطح العراق معضلات احدث ومشكلات اخطر حيال تركيا⁽²⁵⁾.

فثمة أثر آخر للوجود الأمريكي في العراق على تركيا، قد يعتبر المحور المعلن لسياسة أنقرة حيال العراق بعد السقوط يكمن في أن لا ينفصل أكراد العراق عن السلطة المركزية في بغداد، أو يشكلوا فيدرالية قوية تقضي مستقبلاً الى تأسيس دولة كردية في شمالي البلد، يؤدي الى تأجيج مشاعر أكراد تركيا نحو الاستقلال، أو الانضمام الى قومهم، أو المطالبة بحقوق مضافة افضل مما منحهم تركيا مؤخراً، ناهيك عن توفير ملجأ عرقي وسياسي آمن لمقاتلي وعوائل حزب العمال الكردي التركي المعارض P. K. K وسط كردستان العراق، وعلى الرغم من إدراكها العميق بأن من الصعوبة بمكان إجراء ذلك لأكثر من سبب، أولها المواجهة المحتملة مع القوات الامريكية المحتلة للعراق، وعدم رضا واشنطن التام حيال هذه الخطوة، وثانيها كون أكراد العراق يمتلكون جيشين مسلحين ومنظمين ومدرّبين بواقع 75.000 مقاتل لكل منهما، يتمتع افرادهما بخبرة قتالية متوارثة وعالية، وخصوصاً في مناطقهم الجبلية الصعبة التي يعرفون تفاصيلها، وهم يمتازون بمعنويات عالية اذا ما تواجدوا مع قوات برية تركية، وثالثها التحالف الوطيد بين أكراد العراق والامريكيين منذ مطلع عقد التسعينيات، والذي تعمق بعد سقوط النظام السابق، ولغاية يومنا هذا، كما هو معروف⁽²⁶⁾.

ان المشكلة الكردية، على الرغم من استمرار بقائها أحد أهم الأسس التي تستند عليها سياسة تركيا في الداخل وإزاء دول الجوار التي يتواجد في أراضيها المتاخمة كثافة سكانية، فإن أنقرة سوف لا تكون مقتدرة على إتخاذ قرار سياسي بالتدخل العسكري في بقاع العراق الشمالية، مثلما كانت تتصرف في مواقف

عديدة قبل إحتلال العراق، تحت ذريعة ضرب هذا أو ملاحقة ذاك من المقاتلين الكرد المناوئين، لذلك فأنها تضطر للاكتفاء بطرح مطالبات-قد لا تؤول الى نتائج حاسمة لصالحها-عن ضرورة عدم ايواء مقاتلي حزب العمال P. K. K لدى القيادتين الكرديتين أو تسليمهم الى سلطاتها.. ولربما تتجه نحو التنسيق معهما لضمان حماية أنبوب النفط العراقي-التركي في بعض أو معظم أجزائه، وبالأخص اذا ما تحقق لأكراد العراق-مثلما هو متوقع-الفيدرالية المزمعة⁽²⁷⁾.

اما القضية التركمانية فهي كذلك شائكة، فالوعد الذي أطلقها زعماء الجمهورية التركية لصالح القومية الثالثة في العراق، وخصوصاً بعد السقوط، تعتبر سابقة غير معهودة في تاريخ تركيا الحديثة التي حاولت بشق الأنفس الحفاظ على وحدتها والمجابهة حيال خصومها على مدار عقود القرن العشرين بعد تفكك أوصال الامبراطورية العثمانية، وذلك على الرغم من أن تركمان العراق الممتدة ديارهم على خط يوصل تلعفر في أقصى الشمال مروراً ببعض مدينة الموصل وضواحيها، وكركوك ونواحيها، وأقضية داقوق وطوز ثم كفري وعدد من أقضية ونواحي محافظة ديالى وصولاً الى مندلي وغيرها في جنوبهم الأقصى، قد تعرضوا الى مشكلات ومعضلات ومظالم لا تقل عما تعرض اليه معظم اطراف المجتمع العراقي طيلة أربعة عقود من القرن العشرين، وأن أنقرة طالما اعتبرتهم وهو حقيقة واقعة شعباً من الأمة التركية في اواسط آسيا وصولاً الى أقصى غربها، وأن كركوك ذات الاكثية التركمانية تشكل خطأ أحمر ثانياً إذا ما اقدم اكراد العراق على المطالبة لضم هذه المدينة الى فيدراليتهم المزمعة⁽²⁸⁾، ان المعضلة الرئيسة التي قد تواجه تركيا، في هذا الشأن، تكمن بأن مدينة كركوك الهدف الاستراتيجي الأهم في هذا المنحى تبعد عن خط الحدود العراقية التركية بموالي 300 كيلومتر، ويمتاز المحور المؤدي اليها، إنطلاقاً من

زاخو إبراهيم الخليل بقاعاً كردية وعربية لا يشكل التركمان فيها الا اقلية ملحوظة، حيث من الصعوبة بمكان إدامة التشكيلات العسكرية التركية التي قد تتمركز في كركوك وضواحيها بأي أسلوب كان، فضلاً عن المقاومة المسلحة الكردية المتوقعة أزاءها، واحتمالات المجابهة مع القوات الأمريكية المحتلة لشمال العراق وعموم بقاعه، برضاء تام يديه أكراد العراق المتحالفين مع الولايات المتحدة⁽²⁹⁾.

الحجاب والسفور في العلاقات العراقية التركية

لم يتأخر كثيراً رد حزب العمال الكردستاني على ما قبل انها مبادرة للرئيس العراقي جلال طالباني بخصوص ازمة هذا الحزب الطاحنة مع تركيا. فقيما قالت وكالات الانباء ان هناك مبادرة للرئيس طالباني تتزامن مع زيارة الرئيس التركي عبد الله غل للعراق فان كل ما حصل ان جلال منح العمال الكردستاني خيارين لاثالث لهما وهما اما اللقاء السلاح او الخروج من العراق⁽³⁰⁾.

ان باب الحلول السياسية الذي كان مغلقاً الى حد كبير في الماضي فانه ازداد اغلاقاً مع زيارة غل التي اصطحب معه فيها زوجته خير النساء المحجبة في بلد تحرسه العسكرية العلمانية بينما تتحدى زوجتي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء القوانين العلمانية لبلد بالكاد يسعى للمحافظة على هوية اسلامية بمضمون اوروبي، أي بمعنى اخر اسلام وعلمانية، شرق وغرب، اصالة ومعاصرة. في مقابل ذلك فان الرئيس طالباني الذي يتولى منصب رئيس الجمهورية في بلد اسلامي بمذهبين وبقيمتين وبعده اديان واطياف واقليات اصطحب معه زوجته السفيرة السيدة هيروا ابراهيم احمد لاستقبال غل الاسلامي المتعلمن والعلماني المتاسلم. وبين خير النساء التي تريد بمجابهة ان

تمنح تركيا هوية وهيرو خان التي تبدو حالة اشبه بالنشاز وسط موجة الاسلام السياسي المتمثلة بعضوات البرلمان والوزيرات وزوجات الوزراء في بلد تتقاذفه امواج مختلفة لالكي يحافظ على هوية معينة مثل تركيا بل يسعى للحصول على هوية⁽³¹⁾.

وعلى الرغم من الطابع البروتوكولي لزيارة الرئيس التركي عبد الله غل الى العراق الا انها بدت بالنسبة لمختلف الاوساط العراقية السياسية والحزبية مختلفة كلياً حتى عن الزيارة التي قام بها العام الماضي رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان والتي تم خلالها التوقيع على اتفاقيات تجارية واقتصادية هامة. الفارق الرئيس يتمثل فيما جرى بين المدة الفاصلة بين زيارة اردوغان خلال شهر تموز الماضي وبين زيارة غول الان العديد من المباحثات والمساومات الخاصة بين الحكومة العراقية من جهة وقيادة الحزبين الكرديين في كردستان من جهة اخرى فيما يتعلق بالموقف من حزب العمال الكردستاني وبين الحكومة العراقية والحكومة التركية من جهة وحكومة اقليم كردستان والقيادة الكردية في اقليم كردستان مع الحكومة التركية من جهة ثالثة. وطبقاً لكل الحثيات والمعلومات فان الرئيس جلال طالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني قد لعب في تطبيع العلاقات الصعبة بين انقرة واريل بسبب التوتر الذي كانت تخلفه دوماً تصريحات رئيس الاقليم مسعود البارزاني ضد تركيا فضلاً عن تواجد قيادات العمال الكردستاني في مناطق واقعة تحت نفوذ البارزاني. ويبدو ان طالباني نجح في هذا المسعى الى حد كبير من خلال قيامه باكثر من زيارة الى تركيا واستقباله مبعوثين اترك كبار. لكن الامر لم ينته عند هذا الحد. فانقرة نقلت الكرة الى ملعب الحكومة العراقية وذلك من قبيل التاكيد ان اقليم كردستان يخضع للسيادة العراقية وبالتالي فانه يتوجب على بغداد اما الضغط على الاكراد في كردستان لطرد عناصر هذا الحزب او السماح لتركيا بشن

عمليات عسكرية محدودة. هذا الامر ترك وضعاً سلبياً على صعيد العلاقة بين بغداد واربيل حيث تردت الى اذننى مستوى وهو ما لعبته انقرة ثانية على صعيد المساومة بما هو اخطر وهو ملف المياه حيث تتحكم تركيا بمصادر دجلة والفرات. وحيث ان العراق يمر بازمة جفاف حادة فان الاتراك تمكنوا خلال زيارة غل الاخيرة من اخذ تعهدات كاملة من بغداد واربيل بمحاربة حزب العمال بلاهوادة مقابل تأمين حصة مائية اضافية للعراق⁽³²⁾.

اما بالنسبة للعراق وتركيا فان العلاقات بينهما وعلى مدى التاريخ كانت مرهونة بقضية المياه التي يصعب التحكم بمجاريها فضلاً عن حساسيات تاريخية كانت تتعلق بالموصل فقط ايام كانت قبضة الانظمة السابقة قوية على كركوك بينما اضيفت كركوك اليوم الى هذا الملف عندما بدأت مطالب الاكراد تقوى على صعيد ضم كركوك الى اقليم كردستان. وهو امر جعل انقرة تدخل على هذا الخط بقوة. الا ان الجديد في الموضوع ان انقرة بدأت تحسن المناورة على هذا الصعيد وهو ما يعني انها ستظل المستفيد الاكبر طالما ان الاوضاع داخل العراق لا تبدو مستقرة والاهم من ذلك يصعب توقع المدى الزمني لاستقرارها.

اثر الوجود الامريكى في العراق على تركيا

منذ وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها 1945، فقد استقر قطبان سياسيان على قمة عالمنا المعاصر، وظهرت بوادر ما سمي بالحرب الباردة بين العسكريين، الغربيين الرأسماليين، والشرقيين الشيوعيين، وذلك خلال النصف الثاني من عقد الاربعينيات، لتتقسم الكرة الارضية الى بقاع متعددة تخضع لمصالح هذا القطب او ذاك، فاصبح لزاماً عليهما الاستحواذ بشتى الاساليب على هذه البقعة او تلك، في حين تراجعت القدرات المتاحة للدولتين الاستعماريتين الكبيرتين بريطانيا العظمى، وفرنسا في ادامة سيطرتهما

واستحواذهما على أكثر من بلد ظل تحت إحتلالهما أو وصايتهما، بعد أن أنهكتا في حرب ضروس طالت ست سنوات. وكانت منطقة الشرق الاوسط ملتقى قارات العالم الثلاث، وذات الاطلالة الواسعة على أعظم بحار العالم أهمية، والمحتوية على اهم المضائق والممرات المائية، والطافية على بحار عظيمة من النفط-على رأس قائمتي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي معاً، واللذان كان عليهما السعي بغية التمركز في بقاعها للملئ الفراغ الذي يتسببه الانسحاب البريطاني والفرنسي من ربيع هذه المنطقة. وبينما خلقت موسكو أكثر من قاعدة لها، وحصلت على العديد من الاصدقاء بين دول المنطقة، فقد ابتغت التسلل في أوساطها بجزر وتأن مشهودين. في حين رسخت واشنطن اقدامها في كل من فلسطين بتأسيس دولة اسرائيل، وفي تركيا بضمها الى حلف N. A. T. O، وفي كل من العراق، وايران، وباكستان اضافة الى تركيا عن طريق حلف بغداد.

وفي المملكة العربية السعودية بعد انشاء قاعدة جوية عسكرية ضخمة في الظهران، ولدى المملكة الاردنية الهاشمية وفق مساعدات اقتصادية وعسكرية سخية، وفي امارات الخليج العربي بابرام اتفاقيات نفطية ومعاهدات تجارية هائلة. كانت بمثابة حرب غير معلنة حيال تواجد السوفييت البطيء، والذين بدوا انهم لم يتوقعوا الا بتواجد غير مباشر، والقليل من المباشر، في بعض اقطار الشرق الاوسط خلال اربعة عقود متتالية، حتى فوجئ العالم في مطلع عقد التسعينيات بانهيار الاتحاد السوفيتي، بسرعة مذهلة، وتهرؤ أجزائه وتفكك جمهورياته بشكل لم يكن يتوقعه أفضل استراتيجي العالم. وغدت الولايات المتحدة الأمريكية، بين عشية وضحاها، قطباً أوحده يتحكم في مصير العالم، ويمسك بنهايات خيوطه المتشعبة منذ مطلع عام 1992⁽³³⁾ تحديداً.

وفي تلكم الأيام، كانت تداعيات حرب الخليج الثانية، وإنسحابه القسري منها مافتت قائمة، وكان التواجد العسكري الأمريكي الضخم في منطقة الخليج العربي قد أمسى حقيقة واقعة، وإصرار التحالف المناهض حيال العراق وشروطه المهينة تحت ذرائع عدم كشفه عن حقائق اسلحة الدمار الشامل وغتبراتها ووثائقها لازال متواصلاً، والحصار الدولي المفروض عليه مستمراً. فكانت جميعاً قد شكلت مسوغات وحججاً استغللتها واشنطن ولندن لشن حرب جديدة أخرى على العراق، تخفضت - كما كان جلياً للعيان قبل نشوبها عن سقوط النظام واحتلال الوطن، ليتمركز في بقاعه الأمريكيون، ومن تحالف معهم، حتى مستقبل منظور غير معلوم.

وفي الوقت الذي لا نستطيع الجزم بأن تلكم الأمور قد أمست غير ذات أهمية بين الدولتين بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، نرى ضمن واقع الحال أن تركيا لم تكن تتمكن أن تتواجد على مقربة من حدودها الجنوبية الشرقية هذا الحجم الهائل والتسلح الثقيل من القوات الأمريكية، بعد أن كانت هي تفرض على الولايات المتحدة شروطاً ما بعدها شروط قبل أن تتكرم عليها بالموافقة على تحشدات عسكرية دون ذلك بكثير، أو تتعاون عسكرياً معها لأي غرض كان، بما فيها ضرب العراق في حربي 1991، 2003. لذلك أن أنقرة قد خسرت كثيراً في تحالفها الاستراتيجي مع واشنطن عندما استجد هذا الموقف الذي تسبب في خفض قيمتها الاستراتيجية، إذ لم يعد الأمريكيون بحاجة ملحة الى تلك القواعد الجوية العسكرية التركية الست، مثلما بقي عليه الحال منذ منتصف القرن العشرين، وسوف لا تعد تركيا تلك القوة الإقليمية المؤثرة الكبرى ما دامت قوات الولايات المتحدة قد اوجدت نفسها عنوة في قلب الشرق الاوسط بهذه الضخامة ويقرار دولي صادر بالإجماع من أعلى سلطة دولية⁽³⁴⁾.

وقد ترغب تركيا، أو يفرض عليها، بعد أن تستقر أمور العراق، أن تبرم تحالفاً معه، تكون الولايات المتحدة الأمريكية ثالثهما، يمكن بموجبه-أن تم تحقيقه-مد الشطر الجنوبي الشرقي لحلف NATO ليصل الى متناه في مياه الخليج العربي الدافئة، حيث تستهدف أنقرة في هذا الصدد إدانة أو اصرع علاقاتها العسكرية مع واشنطن، ليس في سبيل إرضائها فحسب، بل الاحتفاظ بقواتها المسلحة وهي اضخم ثاني جيوش الحلف المذكور على مستواها، وضمان تدفق السلاح الأمريكي عليها، سواءً على شكل هبات أو مساعدات أو مقابل ثمن مدعوم، والذي من دونه لا يمكن تسيير أمور القوات التركية في جميع مناحيها، لاسيما وأن الصناعة العسكرية ذات المنشأ الأمريكي تشكل أكثر من 95٪ من جميع أسلحة صنوف القوات التركية الأربع وعموم تجهيزاتها ومعداتها، فضلاً عن الأسناد السياسي لدى المحافل الدولية والأقليمية، ونواح عديدة آخر وكل ذلك يمهّد هامش مناورات أفضل للدولة التركية، وخصوصاً على المستوى الاقليمي⁽³⁵⁾.

تشير أكثر من وثيقة خلال النصف الثاني من عام 2003 اصدرتها مراكز بحوث ودراسات سياسية استراتيجية غابراتية امريكية ذات مستويات مرموقة وآراء مسموعة في عموم العالم، وبعد عدة اشهر من الاحتلال الأمريكي للعراق، الى ان الحقيقة التي تبدو منظورة في المستقبل القريب، أن الامريكيين قد جاءوا الى هذا البلد ليتمركزوا فيه، ليس بهدف تحريره من النظام السابق الذي سقط بسرعة غير متوقعة لدى الكثيرين، بل انهم اتوا ليستقروا فيه محتلين، سواءً بحكم السلاح غير المتكافئ، او عن طريق فرض اتفاقيات ومعاهدات ثنائية مع حكومة يشكلونها وفق رغباتهم وتوجهاتهم واستراتيجياتهم شاء عموم أهل العراق، ومن يجاورهم، ذلك أم أبوا ومهما يزعم عن القانون

الاساسي والدستور المزمع والانتخابات التي تتمخض عن مجلس تشريعي وحكومة عراقية ذات سيادة وإستقلال⁽³⁶⁾.

وأنهم عازمون على الاحتفاظ بأكثر من قاعدة جوية عسكرية ضخمة بشكل دائم، حتى لو إستقرت الأوضاع الأمنية، وسحبوا قواتهم المسلحة من أواسط المدن، ليمسي أرض العراق مرتكزاً إستراتيجياً أمريكياً دائماً، له أهميته القصوى وفي قلب الشرق الاوسط بهدف الردع والترهيب والتلويح بإستخدام القوة المسلحة، أو نقطة وثوب وأنطلاق عندما تتطلب الحاجة لذلك. ان واقع حال هذا التواجد الأمريكي وإستشعار آثاره الإستراتيجية على مستقبل الدول المحيطة بالعراق، على إفتراض أقرب ما يكون الى الحقيقة المنظورة، بأن الإدارة الأمريكية تعمل على تسليم السلطة في بغداد الى حكومة ترتبط بتحالف إستراتيجي وطيد معها، وسوف يقضي ضمن امور عديدة اخرى على الاحتفاظ بقواعد دائمية لها في هذا البلد، فإننا نستطيع ان نرى بوضوح ان الجمهورية التركية لربما تكون أكثر الدول المجاورة للعراق تائراً بهذا الوجود الأمريكي من النواحي الإستراتيجية بجميع مناحيها. نستطيع تلخيص تلكم الآثار. بعد ان امسى الاحتلال الأمريكي للعراق امراً واقعاً منذ منتصف عام 2003، وتوضح ان الأمريكيين قد يتمركزون في هذا البلد ليس لغرض محدود ومعلن، بل انهم سيستمرون في ذلك لسنوات طويلة قبل ان يستتب في ربوعه الامن، وتستقر في بغداد حكومة تتحالف مع واشنطن إستراتيجياً.

فان تركيا لربما ايقنت ان وجود هذا الحجم الهائل من القوات المسلحة الامريكية على مقربة منها قد غيرت الموازين في منطقة الشرق الاوسط برمتها، ويعد ان ظلت المواقف مستقرة نسبياً طيلة النصف الثاني من القرن العشرين،

وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بانقرة التي كانت مرتبطة مع واشنطن بوشائج استراتيجية عليا عديدة، يأتي كونها عضواً في حلف NATO بالمقدمة منها. وتشكل القضيتان الكردية والتركمانية في العراق موضوعين خطيرين في نظر القادة الاتراك، ولكن ثمة اسباب موضوعية عديدة تحول بين اندفاع انقرة للتدخل الحقيقي لحسمهما، وفقاً لما تعلنه حيالهما من خطوات مزمنة، والتي لا يعدو كونها الا لكسب اعلامي وللإستهلاك الداخلي. اما الاثار الاخرى ذات الاهمية الادنى، فقد تكمن في محاولات تركيا الحثيثة لادامة الحياة في انبوب النفط العراقي الممتد عبر اراضيها، وتحكمها المزمع في مياه نهري دجلة والفرات النابعة من بقاعها، لما لذلك من تأثير خطير على عموم العراق، فضلاً عن احتمالات انضمامها الى الوحدة الاوربية وما قد يترتب على ذلك من سلبات ازاء علاقاتها القائمة مع الولايات المتحدة، ناهيك عن تعاونها الاستراتيجي مع اسرائيل والقائم منذ عام 1996، كما هو معروف. ان الجمهورية التركية، التي لربما كانت تتمنى زوال النظام العراقي السابق لاسباب عديدة، وقد تعاونت فعلاً مع الولايات المتحدة لضعافه من خلال تصرفاتها المثبتة منذ حرب الخليج الثانية عام 1990، فأنها في الوقت ذاته، لم تكن لتتمنى ان تتجاوز مع قوات مسلحة امريكية برية وجوية هائلة، كي تفقدوا او تحد عليها الكثير من الابعايات الاستراتيجية التي تمتعت بها ضمن واقعها الجيوبوليتيكي بأكثر من منحنى في نظر واشنطن وغيرها، وانها قد تعاني من اوجه متعددة من الاحتلال الامريكي للعراق في المستقبل المنظور⁽³⁸⁾.

تاريخ العلاقات العراقية _ التركية بين والعجز

انهارت الامبراطورية العثمانية اثر انهزام المعسكر الذي انضمت اليه في الحرب العالمية الاولى، مما اخرج العراق من مظلة الامبراطورية العثمانية،

ليوقعه تحت الاحتلال ثم الانتداب البريطاني المباشر على العراق، واخراج تركيا من مظلة الخلافة الاسلامية بوجهها الامبراطوري العثماني، ليدخلها في فراغ ايديولوجي انشغلت القوى السياسية والعسكرية والفكرية التركية عنه بحرب استقلال ضروس قادها مصطفى كمال اتاتورك، لتنتهي بشخص تركي من المخاطر الخارجية التي اكتفتها، ورسم حدود جديدة لها، كونت في محصلتها جمهورية تركيا الحديثة عام 1923.

وباستقرارها بدأ اتاتورك برسم سياسة خارجية جديدة قائمة على اساس علمانية الدولة والتقرب الى الغرب، استناداً الى ارجاع اصول اجناسها للاوربية وربط تركيا الحديثة بمجذور اوربية غربية، مع السعي المحموم لانهاء اي أثر لايديولوجية الدولة العثمانية من خلال التوجهات العلمانية كوجه للمدينة التركية الحديثة، ولغوياً باستبدال الحروف العربية للغةها العثمانية بحروف لاتينية للغة تركية حديثة، ودينياً بالغناء الخلافة الاسلامية في تركيا، وتغيير قانون الاحوال الشخصية بقانون مدني حديث . حكمت بريطانيا العلاقات العراقية- التركية منذ تأسيس المملكة العراقية عام 1921، حتى اعلان استقلالها وانضمامها الى عصبة الامم المتحدة عام 1932، وذلك برسمها وتوجيهها لسياسة العراق الخارجية وعلاقاته الدولية، وبما يخدم مصالحها في قلب العالم الشرق الاوسط وقد تزامن هذا التوجه مع توجهات تركيا الحديثة للتقرب الى الغرب الرأسمالي وعلى رأسه بريطانيا وفقاً لايديولوجيا اتاتورك الجديدة القائمة على اساس السلم في الداخل والسلم في الخارج.

لقد استندت سياسته الخارجية على اساس البحث عن امن تركيا ضمن نطاق توازن ثابت، وتمييزها اقتصادياً، والاندماج مع المجموعة الغربية، فكان ان ربطت مصالح بريطانيا والمعسكر الغربي العلاقات العراقية- التركية بخدمة

الطرفين لهذه المصالح . استمرت العلاقات العراقية- التركية على هذا النهج الذي رسم لها الى مرحلة ما بعد اعلان استقلال العراق في عام 1932، كما انتهج خلفاء اتاتورك ذات الاسلوب الذي انتهجه خلال مدة حكمه 1923-1938، لتستمر العلاقات العراقية- التركية في ذات القوة الدافعة للتفاعل والتطور بما يخدم مصالحها المرتبطة بخدمة المصالح الغربية⁽³⁹⁾.

خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولينضم كل من تركيا والعراق الى هذا النظام وفق اسمه وشروطه . دخل النظام الدولي مرحلة جديدة بعد ان انتجت الحرب العالمية الثانية انشطاراً عالمياً، تمثل بمعسكر شرقي شيوعي قاده الاتحاد السوفيتي وانضوت تحت لوائه بولندا وتشيكو سلوفاكيا وجميع دول اوربا الشرقية ودول البلقان باستثناء اليونان، ومعسكر غربي رأسمالي قاده الولايات المتحدة الاميركية وانضوت تحت لوائه بريطانيا وفرنسا وجميع دول اوربا الغربية فضلاً عن إيطاليا واليونان، فكان انضمام تركيا والعراق الى المعسكر الغربي الرأسمالي توحيداً لسياستهما الخارجية، وبالتالي علاقاتهما الدولية، وعلاقاتهما مع بعضهما البعض⁽⁴⁰⁾.

فقد رسم النظام الدولي بعد الحرب شكل العلاقات العراقية- التركية والتي قامت على اساس خدمة مصالحهما والمعسكر الغربي في المنطقة، والحفاظ على السلم في الشرق الاوسط بعيداً عن الحروب والتزاعات والوقوف بوجه محاولات التوسع الشيوعي فكراً وعسكرة في المنطقة، فكان ان انتجت تلك السياسة المسماة سياسة الاحتواء، كما عقد العراق معاهدات الامن المتبادلة مع الولايات المتحدة الاميركية... ومعاهدات الدفاع والتزود بالسلاح مع بريطانيا، وتركيا التي انضمت الى مشروع ترومان لعام 1946

للمساعدات الاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة الاميركية، وبما يضمن استمرار نظامي الحكم في تركيا والعراق شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية استراتيجية جديدة للدول الكبرى الغربية في علاقاتها مع البلدان الصديقة في اسيا واوروپا⁽⁴¹⁾.

ورفض الدول الاسكندنافية انضمام تركيا الى حلف شمال الاطلسي، حرصاً على عدم مشاركتها في المعونات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية لدول الحلف، فكان ان قدمت قيادة المعسكر الغربي حلف شمال الاطلسي كاتموزج لتشكيل حلف امني في منطقة الشرق الاوسط، والذي رفضت جميع الدول العربية الانضمام الى مشاريعه العديدة المقترحة، فكان ان تشكل جنوب في شرق اسيا، وحلف البلقان، وقد تمخض عن جميع هذه الجهود اتفاق العراق وتركيا عام 1954 على ان يكونا نواة حلف بغداد الذي عد قلب سياسة الاحلاف العسكرية والرباط بينهما في قلب العالم الشرق الاوسط فقد ضم العراق وتركيا وايران ممثلين عن منطقة الشرق الاوسط وبريطانيا ممثلة عن حلف شمال الاطلسي، والباكستان ممثلة عن حلف جنوب شرق اسيا، شرع حلف بغداد تعميق العلاقات العراقية التركية لتبنى على اساس ضمان الدفاع المشترك في حال تعرض احدها للخطر الخارجي او الداخلي، وتوسيع حجم التبادل الدبلوماسي، وتوحيد العمل الاستخباراتي ازاء محاولات التغلغل الشيوعي، او اية محاولة لاسقاط نظام الحكم في كلا البلدين، وحسن الجوار، وزيادة حجم التبادل الثقافي والتجاري والعلمي⁽⁴²⁾،

وتتوتر وتدخل مرحلة جديدة بانفراط عقد حلف بغداد اثر قيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق . جمد العراق عضويته في حلف بغداد حال اندلاع ثورته

في 14 تموز 1958، ليوجه بذلك ضربة قاصمة الى سياسة الاحلاف العسكرية الغربية، وليأتي على نهايتها بعد انسحابه من الحلف في الرابع والعشرين من آذار 1959، في المقابل اتجهت حكومة الجمهورية العراقية لاعادة جسور الصداقة مع تركيا، بدأ بتعيين شخصية مرموقة ومرغوبة لدى الساسة الاتراك سفيراً للعراق في انقرة طالب مشتاق، وكذلك مساعي الحكومة العراقية عبر قنواتها الدبلوماسية والسياسية لتحسين صورة النظام العراقي الجديد، ورؤيته للعلاقات العراقية- التركية المستقبلية من خلال لقاءات وزير الخارجية العراقي بنظيره التركي في المحافل الدولية، ولقاءات سفير العراق في تركيا بوزير خارجيتها ورجال الحكم فيها، واستضافة ولقاءات رئيس الوزراء العراقي بالسفير التركي في بغداد، وحضوره لحفل السفارة بمناسبة العيد الوطني التركي في 29 تشرين الاول 1958، ليقابله موقف تركي مواز بدعم الحكومة التركية لرئيس الوزراء العراقي اللواء الركن عبد الكريم قاسم في صراعه على السلطة مع معارضيه والطامعين بعرش العراق، كونه يمثل سياسة الوسط المعتدل، والتي تضمن علاقات حسن جوار مع تركيا وعلاقات طبيعية ومتزنة مع الولايات المتحدة الاميركية والمعسكر الغربي الحليف والداعم لرئيس تركيا في المنطقة والعالم⁽⁴³⁾.

تبعه قيام انقلاب عسكري في تركيا يوم السابع والعشرين من اذار عام 1960، واعلان رئيس الوزراء العراقي تأييده للانقلاب ورفضه لاي تدخل خارجي في احداث تركيا كونها شؤوناً داخلية، مع التاكيد على استمرار رغبة حكومته بتقوية اواصر علاقاتها مع الجارة تركيا، وتبادل حكام تركيا الجدد لهذه الرغبة مع الحكومة العراقية وبشكل رسمي، الا ان العلاقات والرغبات البناءة في توطيدها سرعان ما ذهبت ادراج الرياح، حال سقوط قاسم وحكومته بانقلاب عسكري . تسبب عدم التزام انظمة الحكم الشمولي التي ادارت دفة

الحكم في العراق منذ انقلاب 8 شباط 1963 على حكومة قاسم، وحتى سقوط آخر هذه الانظمة في التاسع من نيسان 2003، بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتهديدها لامن منطقة الشرق الاوسط، ودخولها في حروب غير مبررة مع جاراتها، الى انضمامها لقائمة الدول التي فرض النظام الدولي عقوبات اقتصادية وعسكرية عليها⁽⁴⁴⁾.

ولكن حال سقوط انظمة الحكم هذه، اظهرت تركيا حكومة وشعباً رغبتها الصادقة في اعادة جسور العلاقات مع العراق وشعبه، وبالفعل دخلت هذه الرغبة المتبادلة حيز التنفيذ، ويتبع دقيق لشكل العلاقات العالية بين البلدين تثبت صدق هذه الرغبات، وتبشر بتطور ملحوظ في العلاقات العراقية- التركية مع استقرار الوضع الامني في العراق، وتجاوز المرحلة الانتقالية سياسياً، واعادة اعمار العراق الجديد .

مستقبل العلاقات العراقية التركية في ظل قضايا حاضرة غائبة

وتكتسب العلاقات العراقية - التركية أهمية بالغة كونها نابعة من جذور تاريخية عميقة وحقبات طويلة ربطت بين البلدين، وقد انعكس ذلك على المرحلة الراهنة التي تتطلب أن تكون هذه العلاقات بأحسن صورها وحالاتها نظراً لضرورة مشتركة على ارسائها وفقاً لقواعد المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، وتعزيز روابط الجوار لمصلحة البلدين أولاً والمنطقة برمتها ثانياً⁽⁴⁵⁾. كما قام السيد رضا جواد تقي عضو مجلس النواب عن الائتلاف العراقي الموحد ومسؤول مكتب العلاقات السياسية للمجلس الأعلى الإسلامي العراقي بزيارة الى تركيا بين الفترة 3-6 / 4 / 2009، التقى خلالها بعدد من المسؤولين الأتراك والسياسيين التركمان والإعلاميين والطلاب الجامعيين . واجرى تقي خلال لقائه بمستشار رئيس الجمهورية التركي لشؤون الشرق

الأوسط السيد إرشاد هرموزلو مباحثات تناولت مواضيع مختلفة في مقدمتها العلاقة بين البلدين الشقيقين العراق وتركيا، كما والتقى مسؤول المكتب السياسي في المجلس الأعلى أيضاً بمساعد مسؤول الملف العراقي في الخارجية التركية.

وقد أكد تقي على اصرار المجلس الأعلى على التواصل وتقوية العلاقة مع تركيا. ومن جانبه أكد المسؤول التركي بأن تركيا منذ البداية ومازالت تصر على وحدة العراق وهي منفتحة على جميع الشرائح العراقية بلا إستثناء. كما وقام السيد تقي بزيارة الى مكتب فضائية توركمين إيلي الفضائية التركمانية وتباحث مع مسؤولي الفضائية وأدل بتصریح خاص للفضائية حول العلاقات العراقية التركية وحاجة العراق الى مزيد من التعاون التركي الإيجابي في العراق.

كما تباحث عضو الائتلاف العراقي الموحد مع مسؤولي مركز ORSAM للدراسات والبحوث الإستراتيجية بحضور عدد كبير من الكتاب والباحثين الأتراك. حيث تم تناول ومناقشة ملفات مختلفة سياسية، أمنية، اقتصادية وموضوع الفدرالية والمادة 140 ونتائج الإنتخابات المحلية والانتخابات القادمة ووضع الإئتلاف العراقي الموحد في العراق وتطور العلاقات التركية العراقية وموضوع حزب العمال الكردستاني وموضوع التركمان في تلعفر وكركوك وتصورات المجلس الأعلى حول هذه المواضيع. ثم قام السيد تقي والوفد المرافق له بزيارة الى مكتب حزب الوحدة الكبرى BBP وتم اللقاء مع مساعد الأمين العام للحزب وتقديم التعازي وقرائة الفاتحة على روح المرحوم محسن يازيجي الأمين العام للحزب الذي توفي أثر سقوط مروحيته قبل أيام وتم تناول العلاقة بين البلدين والحزبين. وقد جاءت زيارة الرئيس جلال الطالباني الى

تركيا ثم زيارة الرئيس التركي عبد الله غول الى العراق لتظهر حالة ايجابية من تطور العلاقات بين البلدين الجارين، واعتمادها لغة الحوار والتضام لحل بعض القضايا التي قد تشوب العلاقات حاضراً ومستقبلاً⁽⁴⁷⁾.

1- واذا ما اتينا على موضوعة تحكم تركيا بالمنابع الرئيسة والاجزاء العليا لنهري دجلة والفرات وخطط تنميتها الاقتصادية السائرة على قدم وساق في بقاع جنوب - شرقي الاناضول G. A. P، لوجدنا ان العراق في عهد نظامه السابق، ناهيك عن سوريا بشأن نهر الفرات، طالما اعتبره خطراً محدقاً يلحق اذى شديداً وضرراً بالغاً حيال مشاريعه الاروائية والتنمية، ويؤثر على معيشة مواطنيه المستقرين وهم بالملايين منذ عصور، على مساري النهرين العظيمين، وذلك لان هذا المشروع العملاق سيختزل - في مراحله النهائية، تدفق المياه من البقاع التركية نحو اراضيها بنسبة تتراوح بين (30-50%)، مما يعني خسارة مائة تكاد لا تقا، ولا سيما ان بعضاً من قادة تركيا قد صرح فيما مضى بأن كلاً من العراق وسوريا ليس لهما حق في الانهار التركية اكثر مما تستطيع انقرة ان تدعي حقاً في نفطهما، لكون منابع المياه التركية تعود لاصحابها مثلما تعود اليهما منابع نفطهما ومثلما لا يحق لتركيا المطالبة بحصة في ثرواتها النفطية، فإن البلدين ينبغي ان لا تطالبا بحصة من موارد تركيا المائية.

ولكن الوجود الامريكي في العراق لربما يقلب الموازين في هذا الشأن، مثلما في غيره، وبالاخص اذا ما توقفت واشنطن في تشكيل حكومة عراقية متحالفة معها، واستتب الامن في هذا البلد لصالحها، عندئذ فإن انقرة لا تجرأ على اتخاذ قرار تستخدم موجبه الماء بمثابة سلاح، ولا تكون مقتدرة على تحديد كميته المتدفقة نحو العراق يؤثر على شعبه ومشاريعه المائية والاروائية التنمية، حيث الولايات المتحدة عازمة على ابقاء قواعد عسكرية جوية لها في بعض

بقاع العراق، وحتى اذا ما سحبت قواتها المنتشرة حالياً من المدن الكبيرة، فإن هذا البلد سيغدو جزءاً من التواجد الامريكى في هذه المنطقة الحساسة من العالم، وفق اتفاقيات ثنائية بين واشنطن وبغداد، وخصوصاً اذا ما تشكلت في العراق حكومة منتخبة دائمة بعد الانتخابات المزمع اجراؤها نهاية العام 2005 عندئذ، ومثلما اسلفنا، واذا ما اعتبرنا المياه مبيئاً لحروب القرن الحادي والعشرين استناداً الى اكثر من رؤية استراتيجية مطروحة فإن العراق، اذا ما بقي تحت النفوذ او الحماية الامريكية، فإن تركيا لا تكون على مقدرة لقطع المياه او تحديد كميتها المتدفقة نحو اراضيها بشكل ذي تأثير خطير على مشاريعه الاروائية والزراعية. قضية المياه بين البلدين وضرورة وضع قواعد وأسس يجرى الالتزام بها للحفاظ على مصالح جميع البلدان المستفيدة من المياه المشتركة، فالعراق يعتمد أساساً على مياه نهرى دجلة والفرات التي تتبع من الاراضي التركية، والتي هي شريان الحياة بجميع أوجهها ومجالاتها الحياتية في العراق، لذلك فإن وجود مشاريع كبيرة في تركيا لبناء مشاريع سدود مثل الغاب والسو التي ستحجز كميات ضخمة من المياه على حساب حصص العراق ستؤثر سلبياً على مصالح العراق فهي وحسب الاحصاءات الرسمية قد تسبب في زيادة التصحر والجفاف والقضاء على الاراضي الصالحة للزراعة بنسبة 40٪ علاوة على تعطيل أية إنجماهاات للتنمية في هذا القطاع الحيوي وارتباطه الوثيق مع القطاعات الانتاجية والخدمية الاخرى. لذلك فإن المطلوب اجراء اتفاق بين العراق وتركيا لتقاسم المياه بشكل عادل ومنصف ولا يؤثر على مصالح البلدين، خصوصاً وأن البعض يعتبر أن النهر وطني يعود للمكان الذي ينبع منه وحقه في التصرف بمياهه، في حين يرى البعض الاخر أن النهر دولي ما دام يمر ببلدان اخرى تعتمد على مياهه بما يستوجب وجود اتفاقات تنظم عمليات استثمار المياه من المنبع الى المصب بشكل عادل ومنصف.

2- ولكن هذا الطرح قد يتضاد مع جملة أمور، اولاً ما عدم رغبة العراق وخصوصاً أكراده، وكذلك دول الجوار لتواجد عسكري تركي في أراضيه، وثانيها محدودية تأييد الشارع التركي في شأن ارسال قوات مسلحة تركية الى العراق في ظروفه الحالية، والتي معها قد تتعرض الى تضحيات بالارواح وخسائر في الاسلحة والمعدات، ويؤدي الى مشكلات دموية بينها وبين بعض العراقيين، قد تكون لها اثار سلبية في المستقبل. تصاعدت على نحو واضح الأزمة بين تركيا والعراق في 18/6/2007، وكان الأساسي في أسباب هذا التصاعد، غضب تركيا بنشاط من أعضاء حزب العمال الكردستاني P. K. K الذين يتخذون من شمال العراق مقراً لهم، يتسللون منه إلى الأراضي التركية غرباً، للقيام بنشاطات عسكرية ضد الجيش والقوات المسلحة التركية. وكان التطور الأهم والمباشر لهذه الأزمة هو تصاعد حديث الأتراك عن عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق، هدفها تدمير قواعد P. K. K قبل العودة إلى الأراضي التركية، وهو هدف استفز العراقيين وخاصة الحكومة المحلية في إقليم كردستان العراق، التي توحد موقفها مع الحكومة المركزية في رفض التهديدات العسكرية التركية، ورفض أية أعمال عسكرية يقوم بها الجيش التركي في شمال العراق، والإصرار على التصدي لأية أعمال عسكرية تتم هناك. ورغم أن تصاعد الأزمة ناتج عن التهديدات بالتدخل رداً على تهديدات وبسبب عمليات P. K. K، فإن ثمة أسباباً أخرى تكمن في خلفية أزمة العلاقات التركية العراقية، ولعل أبرز هذه الأسباب هو موضوع مدينة كركوك، التي تصر حكومة إقليم كردستان العراق على إلحاقها بالمنطقة الكردية، في حين يتحفظ الأتراك على هذا الإجراء، ويرغبون في بقاء المدينة تابعة للإدارة العراقية المركزية في بغداد، بحجة وجود أكثرية تركمانية - عربية في المدينة. و. الحق، فإن موضوع كركوك وموضوع عمليات PKK في تركيا،

كلاهما جزء من هم تركي أساسي، يحسده الخوف من قيام كيان كردي منفصل ومستقل في شمال العراق، الأمر الذي يعتبره الأتراك مدخلاً لانفصال أكراد تركيا وإعلان كيان لهم في شرق وجنوب البلاد، حيث أغلبية كردية من الذين يسميهم الأتراك بأتراك الجبال، وقد كانت هذه القضية شغلاً شاعراً لتركيا ونظامها السياسي وللجيش وللنخبة التركية على مدار العقود الماضية، وقضية مركزية في سياسة تركيا الداخلية والخارجية على السواء .

لكن توحد الأتراك في هذه القضية لم يمنع ظهور انقسام تركي في موضوع قيام الجيش بعمليات عسكرية في شمال العراق. إذ رفض رئيس الوزراء طيب رجب أردوغان دعوات توغل الجيش في العراق، وأبلغ رفضه إلى الجيش في أثناء اجتماعه مع رئيس الأركان الجنرال يشار بيوك أثيت وقادة الجيش، وأكد ضرورة محاربة الإرهاب داخل تركيا قبل الذهاب إلى محاربته خارجها، مما أثار معارضي أردوغان وحكومته، على نحو ما قاله رئيس حزب الشعب الجمهوري دنيز بايكال الذي اتهم أردوغان بمنع الجيش من القيام بعملية عسكرية لضرب مواقع حزب العمال الكردستاني في العراق. واتهم أردوغان، بأنه لا يفهم حقيقة ما تتعرض له تركيا من أخطار، وأنه يغض النظر عن حقيقة مهمة، وهي أن الإرهاب يتغذى على عوامل خارجية تتركز في الأساس في شمال العراق، وطالب بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على العراق . وان يحزب العمال الكردستاني التركي pkk وتواجد بعض قواته على الحدود العراقية التركية وقيامها بعمليات عسكرية تخلق قلق الامن التركي وقد كان الرئيس جلال الطالباني واضحاً في تأكيد موقف العراق الحازم أزاء هذه القضية، فقد أعلن في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس التركي بأن على أفراد هذا التنظيم أما إلقاء السلاح وعدم استخدام الاراضي العراقية منطلقاً لعملياتهم، أو الخروج من العراق لان وجودهم بالشكل الذي يهدد العلاقات بين البلدين غير

مرغوب فيه وسيبقى عاملاً من عوامل التوتر ويكبد المناطق العراقية الحدودية خسائر مادية وبشرية نتيجة العمليات العسكرية التركية⁽⁴⁸⁾.

3- الامور الاقتصادية يتطلب تفعيلها جدياً بتحقيق المصالح المتبادلة للبلدين نتيجة ما يربطهما من علاقات تجارية ونفطية، فجزء هام من نفط العراق يصدر الى الخارج عبر ميناء جيهان التركي ويتطلب الامر وجود اتفاق على حماية انبوب التصدير المار بالاراضي التركية وكذلك انشاء خطوط ومنافذ اخرى لتصدير النفط وكذلك الغاز الذي سيصدر الى الخارج، وقد تمخض عن زيارة الرئيس التركي الى العراق التوقيع على اتفاق اقتصادي يرفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 5 الى 20 مليار دولار سنوياً، وهذا ما يمثل طفرة نوعية وكمية في العلاقات التجارية لاشك انها ستعكس إيجاباً على مجمل العلاقات بين البلدين الجارين، يشكل خط أنبوب النفط العراقي التركي الممتد من حقول كركوك وصولاً الى زاخو ثم عبر الأراضي التركية حتى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، أثراً استراتيجياً آخر مضافاً الى الآخرين، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، لأن هذا الانبوب يؤمن لتركيا منفعتين اساسيتين، اولاهما رسوم الترانسيت التي بلغت خلال نهايات الحرب العراقية الايرانية 287 مليون دولار أمريكي، وثانيهما ضمان الحصول على نفط خام للاستخدام الداخلي يصل الى يد الأتراك بسهولة ويسر وبارخص الأثمان، يضاف اليهما حاجة العراق الدائمة لإيصال نفطه الى أهم بصر في العالم بشكل مضمون، ومن دون التفكير في تصديره باستثمار منافذ أخرى متاحة.

ولكن الموقف الاستراتيجي قد اختلف الآن، فبعد أن تأمن للعراق تصدير نفطه عن طريق موانئه وسط الخليج العربي، وإحتمالية إفادته من الأنابيب

الضخمة الممتدة الى ميناء يتبع، حيث البحر الاحمر عبر الأراضي السعودية، وإمكانات إيصاله الى البحر المتوسط عن طريق سوريا، وعبر الأراضي الأردنية باستخدام الخزانات السيارة وصولاً الى ميناء العقبة الأردني، والتقولات المشاعة حول إعادة الحياة الى الأنبوب المهجور منذ عام 1948 حتى ميناء حيفا في فلسطين المحتلة، هي تشكل جميعاً معضلة استراتيجية مضافة الى معضلات تركيا وفق احتمال ترك العراق لهذا الانبوب وسط مشكلات أمنية فرضت أوزارها بسبب إقدام مسلحين مناوئين للوجود الأمريكي في العراق على تفجيره لمرات عديدة، أوقف العمل فيه لأيام عديدة في كل مرة. ان الطروحات التركية في هذا الصدد عديدة، قد يكون في رأس القائمة احتمال اقدام الحكومة التركية على تواجد عسكري تركي رسمي في العراق يتألف من وحدات قوات الحدود الجندرية، تقوم بمهمة حماية هذا الانبوب بالتنسيق مع ميليشيات من العشائر المتواجدة ضمن مساره البالغ حوالي (300) كيلو متر في الاراضي العراقية.

4- مثلما هو معروف، فإن تركيا قد تعلقت بالجماعة الاوربية اثر توقيعها على اتفاقية ترتبط معها منذ شهر ايلول 1963، قبل ان تلهث للانضمام الى الاتحاد الاوربي منذ النصف الثاني من سنوات عقد الثمانينات، وفي حين لم يمر ذلك الاتحاد اهتماماً يذكر نحوها، مستمراً هذا الالحاح التركي لغرض مطالب متعاقبة عليها، فقد تعرضت مصالحها وعلاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن الى ما لا يحمد عقباها، فيما ظلت الاخيرة ساكنة الى حد تبدو من خلاله انها على غير رغبة في هذا التوجه التركي. هذا، وعلى الرغم من الالحاح المشهود لتركيا كي تكون عضواً في الوحدة الاوربية التي غدت تضم ستاً وعشرين دولة خلال منتصف العام 2004، وفق اعتقاد مخططيها لجني فوائد اقتصادية عظيمة اذا ما انفتحت امام صناعاتها المتحسنة وموادها الاولية

ومتجاتها الزراعية سوقاً يحتوي على عدة مئات الملايين من البشر، معظمهم ذوي دخول مالية حسنة، ناهيك عن امكانات تصدير اياها عاملة الى اوساطها الا ان المماثلة الاوربية وتباطؤ اجراءاتها، فضلاً عن المطالبات والشروط التي يعتبرها معظم الرأي العام التركي تدخلاً في شؤونه الداخلية، بل واهانة في بعض الحالات بحقه. وبعد ان تجاوز الاحتلال الامريكي مع تركيا، فضلاً عن مواقف واشنطن السابقة في تقديم الهبات والمساعدات والقروض المالية السخية اليها خلال ما يقارب ستة عقود مضت، قد تجعل من انقرة في موقف تعيد معه حساباتها نحو هذا الانضمام⁽⁴⁹⁾.

ان التوجه المركزي للحكومات التركية سيبقى كحالة، منذ مطلع عقد التسعينيات، في انضمام البلاد الى الاتحاد الاوربي، ليس للانفاضة الاقتصادية والتجارية المحتملة منه، بل وفق رؤية الى المستقبل المنظور الذي يتوقع معه ان يؤول هذا الاتحاد الى قوة اقتصادية عظيمة... وستاور تركيا على هذا الخط لكسب مساعدات وقروض افضل من واشنطن او بأسنادها او عن طريقها.

5- لم تكن اتفاقية التدريب العسكري التي ابرمتها تركيا مع اسرائيل عام 1996 لاغراض تدريبية فحسب كما يفهم من عنوانها، انما كان الغرض الحقيقي منها تبادل معلومات مخبراتية لاخطار اقليمية، يتم من خلال حوارات نصف سنوية يشترك فيها عد كبير من ضباط القوات المسلحة والمخابرات ذوي رتب ومناصب رفيعة، وتحديد طائرات القوة الجوية التركية ذات الطرز القديمة نسبياً لدى مؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية، وشراء مقذوفات اسرائيلية ذات دقة عالية تحمل على الطائرات لضرب اهداف ارضية او بحرية، ومشاركات في العديد من المشاريع العسكرية لانتاج مقذوفات ودبابات حديثة، قدرت مبالغها بزهاء خمسة مليارات دولار امريكي والاعظم من ذلك كله،

السماح لطائرات اسرائيلية بأن ترابط في قواعد جوية تركية على مدى اربع مرات سنوياً، ولفترة سبعة ايام في كل مرة لتستخدم الاجواء التركية من خلال مئات الطلعات الجوية نعتت بكونها لاغراض تدريبية. ان هذا التعاون الثنائي، مع تحالف الدولتين التاريخي المعاصر مع الولايات المتحدة الامريكية، قد فتح مجالاً أفضل لتشكيل تحالف استراتيجي اعمق بين الدول الثلاث، تمثلت - ضمن امور عديدة اخرى - في اجراء مناورات عديدة مشتركة تحت عناوين وشعارات متعددة وبمعدلات سنوية، مما يعتبر تحولاً خطيراً في موازين الامن القومي لعموم منطقة الشرق الاوسط. واذا ما كانت افترة قد شعرت ببعض الاحراج الدبلوماسي في هذا الصدد حيال بعض الدول العربية او الاسلامية، فإن الاحتلال الامريكي للعراق منذ سقوط نظامه يوم 9/4/2003، يمكن تركيا من تطوير هذا التحالف دون استحياء او وجل، ما دام القطب السياسي المتحكم الوحيد في شؤون العالم قد امسى جاراً متحاداً مع الاراضي التركية.

الوجه المشرق لمستقبل العلاقات العراقية التركية

إن موقف اردوغان وحكومته لا ينسجم فقط مع سياسة تركيا الهادفة إلى تبريد السياسات الساخنة مع دول الجوار، وهي سياسة ميزت مسار حكومة حزب العدالة والتنمية في الفترة السابقة، إنما هو يأخذ في الحسبان من جهة أخرى الإبقاء على خطوط اتصال ومصالح تركية راهنة مع العراق، رغم ما يحيط بالعلاقات التركية - العراقية من حساسيات، سواء في موضوع حزب العمال أو موضوع كركوك، كما يأخذ في الحسبان جملة من المواقف على النطاقين الدولي والإقليمي، حيث ثمة ميل واضح في المستويين المذكورين إلى منع تصعيد الصدامات العسكرية في منطقة لا تنقصها الصراعات من جهة، ولا الأعمال الإرهابية المتنامية في العديد من بلدانها ومنها تركيا، وهو أمر

يجعل من مواجهة الإرهاب في الداخل التركي على رأس أولويات حكومة أنقرة - كما قال أردوغان .

وإذا كانت المبررات لرفض زج الجيش التركي في عمليات عسكرية في شمال العراق، لا تعني موقفاً تركيا مبدئياً ونهائياً في الموضوع الذي فيه كثير من التوافق التركي، فإنها تفتح الباب نحو البحث عن حلول سياسية للمشاكل التي تؤثر في العلاقات التركية - العراقية وتوترها، خاصة أن في العراق وفي إقليم كردستان العراق على السواء توجهات تسعى إلى حلول سياسية مع تركيا، وأن يكن من أرضية تختلف عن تلك التي يقف عليها الأتراك، لكن الوقت وما يحمله من تطورات ومتغيرات مستقبلية، قد يؤديان إلى تقارب في الأرضيتين، وبالتالي إلى توفير فرصة لحل سياسي للمشاكل القائمة في علاقات البلدين، بدل اللجوء إلى خيار عسكري لمعالجة بعض جوانب العلاقات التركية - العراقية .

استقبل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في بغداد الثلاثاء 24/3/2009 الرئيس التركي عبدالله جول والوفد المرافق له . وجرى خلال اللقاء بحث تطوير العلاقات بين البلدين الجارين في جميع المجالات بما يخدم الامن والاستقرار في المنطقة ويعزز فرص التعاون بين البلدين . ورحب المالكي بزيارة الرئيس التركي الى العراق والتطور الذي بلغته العلاقات بين العراق وتركيا . كما اجتمع جول في بغداد مع نيجيرفان بارزاني رئيس وزراء اقليم كردستان . وكان الرئيس التركي قد أجرى محادثات في بغداد مع نظيره العراقي جلال الطالباني . وقد هيمنت المسألة الكردية على المحادثات فقد طالب جول خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع الطالباني من المسؤولين العراقيين اتخاذ اجراءات مشتركة مع أنقرة للحد من وجود عناصر حزب العمال الكردستاني

على أراضي إقليم كردستان العراق. وأضاف الرئيس التركي أن معسكرات الارهابيين موجودة في شمال العراق لقد حان الوقت لإنهاء هذه المشكلة التي تعيق تطور العلاقات بين البلدين. من جهته قال الرئيس العراقي إن حزب العمال الكردستاني أمام خيارين إما إلقاء السلاح بشكل نهائي أو مغادرة العراق. وأضاف أن تركيا تمر بمرحلة ديمقراطية وهناك مجال لكلي يتجهوا الى العمل الدعائي والحزبي والسياسي والبرلماني.

وأكد الطالباني أن الدستور يمنع اي مجموعة مسلحة مثل العمال الكردستاني وغيره ونقوم حاليا بتحقيق هذا الهدف فاللجنة الأمنية الثلاثية تنسق وتحقق من أنشطة المنظمات الإرهابية وأنشطة الكردستاني وغيره. وكانت تركيا قد صعدت العام 2008 عملياتها العسكرية ضد المتمردين الأكراد في شمال العراق. ورغم الاحتجاجات العراقية على هذه العمليات فقد تعهد البلدان بالتعاون لبناء علاقات أمنية واقتصادية. يشار الى ان آخر زيارة لرئيس تركي للعراق كانت للرئيس الاسبق فخري كوروتورك في عام 1976. وفي يوليو/ تموز 2008 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوجان بزيارة إلى بغداد وركزت محادثاته مع المالكي على زيادة التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة والتجارة والمياه. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2008 قام المالكي بزيارة انقرة ووعد بزيادة تعاون الحكومة العراقية مع تركيا في مواجهة المتمردين الأكراد. وقال الرئيس العراقي في حديث لصحيفة تركية مؤخرا إن إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق أمر مستحيل وهو ما وصفه المراقبون بمحاولة لتهديد المخاوف التركية. وكانت الولايات المتحدة والعراق وتركيا اتفقت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي على إقامة مركز قيادة مشترك في شمال العراق لجمع المعلومات الاستخباراتية عن متمردي حزب العمال. ويشار إلى أن من القضايا الشائكة في علاقات البلدين موضوع مياه نهر دجلة

والفرات اللذين ينبعان من تركيا ويحريان في الأراضي العراقية. وكانت تركيا قد أقامت سدودا على النهرين مما أدى تراجع نصيب العراق من المياه. وتعد تركيا شريك تجاري رئيسي للعراق الذي يصدر ما يعادل 400 ألف برميل نفط يوميا عبر خط أنابيب يمر بالأراضي التركية إلى ميناء جيهان التركي. كما أعلن الرئيسان خلال المؤتمر الصحفي توقيع اتفاقية اقتصادية مشتركة هي الاولى من نوعها التي يوقعها العراق مع إحدى دول الجوار.

كما استقبل فخامة الرئيس جلال طالباني في مكتبه الخاص ببغداد رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب أردوغان والوفد المرافق له. وأجرى محادثات مع رئيس الوزراء التركي تناولت العلاقات الثنائية بين العراق وتركيا، وتمت المحادثات وسط اجواء ودية ومراسم استقبال حافل للضيف التركي الكبير حيث رحب به الرئيس طالباني بحرارة، مشيداً بأهمية الزيارة التي وصفها بالتاريخية ومشدداً على ضرورة تطوير وتوسيع العلاقات بين البلدين في جميع المجالات بما فيه الخير والمنفعة المتبادلة للشعبين العراقي والتركي، كما عبر الرئيس طالباني عن سروره بتوقيع الاتفاقية الاستراتيجية في ختام المحادثات التي جرت في وقت سابق من اليوم نفسه بين رئيس الوزراء نوري المالكي ونظيره التركي، مشيراً الى أهمية العمل المشترك من أجل توسيع آفاق التعاون والصداقة في جميع الميادين بين البلدين. من جهته، جدد رئيس الوزراء التركي رغبة بلاده على مزيد من تطوير العلاقات بين البلدين الصديقين، مؤكداً عزم تركيا على تقديم الدعم في جميع المجالات للعراق، مثنياً دور الرئيس طالباني في توطيد وتقوية العلاقات بين العراق وتركيا، وشارك في المحادثات من الجانب العراقي الدكتور عادل عبدالمهدي والاستاذ طارق الهاشمي نائباً لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب الدكتور محمود المشداني وعدد كبير من كبار المسؤولين والوزراء والمستشارين. وضم الوفد التركي نائب رئيس الوزراء

جميل جيجيك وعدد من الوزراء والمستشارين لرئيس الوزراء. وفي ختام المحادثات أقام الرئيس طالباني مأدبة عشاء موسعة على شرف الضيف التركي الصديق والوفد المرافق له وحضرها رئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه الدكتور برهم احمد صالح ونائباً رئيس مجلس النواب وعدد كبير من الوزراء والنواب وممثلي الكتل السياسية . وقدم رئيس الوزراء التركي السيد رجب طيب اردوغان شكره وامتنانه للرئيس طالباني على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة .

الابعاد المستقبلية للاتفاقية بين العراق وتركيا

في زيارة الرئيس عبدالله غول ومن قبلها زيارة رئيس الوزراء اردوغان تكون تركيا قد اكدت عدة خصائص منفردة في تعاطيها مع العراق ككلولة جارة تربطها بها روابط تاريخية عميقة واواصر اسلامية راسخة، من جهة ومع الملف العراقي بوصفه ملفا ساخنا ينطوي على الكثير من المخاطر التي لا تهدد وحدة العراق وحده بل تهدد استقرار وسلام وامن المنطقة . وتقع في مقدمة هذه الخصائص ان تركيا تأت بنفسها، احتراماً لارادة الشعب العراقي وحقه في تقرير مصيره وخياراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، عن ان تكون طرفاً منحازاً لاي مكون من مكونات الشعب، وتمثل هذا اولاً في رفضها تسخير المطارات والاراضي التركية لتقديم اي دعم لوجستي لقوات الغزو الاميركية عام 2003 رغم انها عضو في حلف شمال الاطلسي ويعد جيشها ثاني اكبر جيش في الحلف وان معظم الدول الاعضاء شاركت في هذا الغزو بشكل مباشر او غير مباشر، ثم باعلان استعدادها لتقديم هذا الدعم لتلك القوات عند انسحابها من العراق وفقاً للاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة

الاميركية، مما يؤثر وقوف تركيا ضد الغزو لانه متقاطع مع ارادة الشعب العراقي ووقوفها مع الانسحاب لانه ينسجم مع ارادته.

وكذلك في احترامها للعلاقات التاريخية مع العراق رغم عدم استقرارها على وتيرة واحدة بسبب الانعطافات الحادة في تاريخ الدولة العراقية الحديثة وتعدد الانظمة الايديولوجية على ادارة دفة الحكم فيه، تلك العلاقات التي من الطبيعي أنها تتأثر سلباً أو إيجاباً بعوامل كثيرة منها الدينية والمصالح السياسية والاقتصادية إضافة إلى قضايا الحدود. كما تخضع لتأثيرات خارجية عديدة، ناهيك عن تأثيرات القوى العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة أو بعض دول الاتحاد الأوروبي المتنفذة، ومن ثم في بقائها عنصراً إيجابياً ليس في الدعوة الى الحفاظ على وحدة العراق ارضاً وشعباً بل وفي اعتمادها برنامجاً سياسياً ثابتاً في توكيد حرصها على هذه الوحدة ودفاعها عنها، بل ويمكن القول ان تركيا هي الدولة الوحيدة من دول الجوار العراقي التي حفظت عهد الجيرة بمعناه الثقافي والقيمي الاسلامي وكانت صد الانفصال. ولعل اهم الخصائص تلك ان تركيا ظلت عنصراً دولياً مقبولاً ومحترماً عند الشعب العراقي وهذا النهج التركي في التعاطي مع الشأن العراقي فاجاً جميع المراقبين لتاريخية العلاقة بين العراق وتركيا مع وجود نهجين مختلفين في التعامل مع شؤون المنطقة السياسية منها والاقتصادية، رغم بعض التماثل في التعامل مع المشكلة الكردية التي تعد عامل الاقلاق الاول في هذا المحيط الاقليمي، خاصة أن الأكراد في العراق - بدعم أميركي - لعبوا ويلعبون اليوم دوراً خطيراً ومؤثراً في السياسة العراقية ولهم أوراق يمتنون ان تكون مؤثرة في طبيعة العلاقة المستقبلية بين العراق من جهة وإيران وتركيا وسوريا من جهة أخرى طبقاً لطموحهم الذي لم يتورعوا عن الاعلان عنه في بناء الدولة الكردية المستقلة.

لقد افضت لقاءات الرئيس غول مع القيادات العراقية المختلفة الى رؤى جديدة لعهد جديد من العلاقات العراقية التركية تشكل بورتها المركزية احترام خصوصية كل بلد منهما لجاره وترفعه عن التدخل في شؤونه الداخلية واحترام الخيارات الوطنية للشعبين ومعالجة الملفات الساخنة والمعلقة بروج الحوار الايجابي البناء .

ولعل اتفاق الطرفين على مضاعفة تركيا لحصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات من النتائج المهمة لحل مشكلة استغرقت ردحا طويلا من العلاقات المتشعبة بين البلدين غم عنها بلوغ التصحر في الاراضي الزراعية العراقية حدا كبيرا ومع ادراك حقيقة ان انعاش الزراعة العراقية هو واحد من اهم مفاتيح الاستقلال الوطني حين تكون سلة الغذاء العراقية بعيدة عن اصابع التحكم الاجنبية نجد ان هذا الاتفاق يمثل عاملا اضافيا لعوامل استقرار الاقتصاد العراقي وصولا الى اكتفائه الذاتي من جهة وعنصرا من عناصر توفير الامن الاقتصادي الوطني . واذا اضمنا الى ذلك توقيع مذكرة تفاهم اقتصادية استراتيجية تقضي بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من خمسة مليارات الى عشرين مليار دولار حتى عام 2014 والاتفاق على تسهيل تصدير النفط العراقي عبر الاراضي التركية الى جميع انحاء العالم نكون قد تلمسنا الجدية العالية من الحكومتين العراقية والتركية على الارتقاء بمفردات العلاقة الثنائية الى مستوى استراتيجي كبير.

نجد ان اعادة تدشين خط أنبوب النفط العراقي التركي الممتد من حقول كركوك وصولاً الى زاخو ثم عبر الأراضي التركية حتى ميناء جيهان التركي المطل على البحر الأبيض المتوسط، تشكل أثراً استراتيجياً وخصوصاً من الناحية الاقتصادية يعود بمنافع جمة على الطرفين فهو من جهة، يؤمن لتركيا

منفعتين اساسيتين، اولاهما رسوم الترانسيت التي بلغت خلال نهايات الحرب العراقية-الايرانية 287 مليون دولار أمريكي.. وثانيهما ضمان الحصول على نفط خام للاستخدام الداخلي يصل الى يد الأتراك بسهولة ويسر وبارخص الأثمان، كما يؤمن للعراق اىصال نفطه الى أهم بحر في العالم بشكل مضمون، ومن دون التفكير في تصديره باستثمار منافذ أخرى متاحة او منافذ قيد الاتاحة خاصة وان تركيا لن تؤثر تحولات السياسة اليومية على اتفاقاتها الاقتصادية ومنها هذا الانبوب الذي تضاهي منافعه منافع تصدير النفط العراقي عن طريق موانئه او موانئ وسط الخليج العربي، او حتى احتمالية إفادته من الأنابيب الضخمة الممتدة الى ميناء ينبع، حيث البحر الاحمر عبر الأراضي السعودية، او إمكانات إيصاله الى البحر المتوسط عن طريق سوريا، وعبر الأراضي الأردنية باستخدام الخزانات السيارة وصولاً الى ميناء العقبة الأردني .

ان رفض تركيا على لسان رئيسها غول إستحواذ قوة واحدة على كركوك وضرورة حل قضيتها توافقيا بين مكوناتها واحدا من المفاتيح المهمة المؤكدة لنمو علاقات راسخة مستقبليا من جهة واناقد المنطقة من توترات وخيمة قد تلوح في الافق بسبب تطلعات قومية شوفينية وغير موضوعية . وتأتي هذا الاتفاقية لتعزز الاتفاقية الاستراتيجية التي وقعها رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الوزراء التركي اردوغان في زيارة الاخير لبغداد التي قضت بتشكيل لجنة عليا للتعاون الاستراتيجي بين البلدين لتأكيد إرادة مشتركة للعمل معا من اجل اكتساب دفعة قوية في العلاقات بين البلدين، كما ان فتح الحدود بين البلدين سيؤدي إلى زيادة الاستيراد العراقي من تركيا وتحويل بعض المواد الفائضة من الإنتاج العراقي اليها، الأمر الذي سينعكس ايجابيا على اقتصاد البلدين ويمثل فاتحة خير للاقتصاد العراقي وتشجيعا لباقي دول المنطقة في كسر

الطوق الذي وضع حول العراق سياسيا واقتصاديا خاصة وان تركيا بما تمتلك من إمكانيات صناعية وتكنولوجية متقدمة وخبرة واسعة ستعمل على تقديم العون والدعم للاقتصاد العراقي مما يعني ان الحقبة القليلة القادمة ستشهد تحول العراق إلى عضو فعال في المجتمع الدولي وخاصة مع المنظمات التابعة لمنظمة للتجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والدول المجاورة، بسبب التحسن الأمني وفرض سلطة الدولة والقانون واتجاه الوضع الاقتصادي والأمني نحو الاستقرار أكثر من ذي قبل، وامتلاك العراق عناصر أساسية لاقتصاد قوي وثروات وطاقات بشرية هائلة .

وكانت قد نصت الاتفاقية الموقعة من قبل المالكي واردوغان على تشكيل مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي السياسي المشترك بين البلدين يرأسه رئيسا وزراء البلدين ويقوم وزيرا خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس، ووضع اللامسات الأخيرة لأجندة كل إجتماع بينما يكون الوزراء المعنيون في مجالات الطاقة والتجارة والإستثمار والأمن والموارد المائية أعضاء في هذا المجلس، مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات وفي المجال الأمني ففضلا عن ان تركيا استضافت العديد من المؤتمرات الاقليمية المتعلقة بالشأن الأمني العراقي وأسهمت بفاعلية في غيرها وقدمت دعما واضحا للأمن في العراق بتقديم الخبرات والتقنيات والتدريب وفضلا عن حرصها على ان تبقى على مسافة واحدة من جميع المكونات والاتجاهات والمذاهب والقوميات العراقية فانها شددت على ضرورة وحدة التركمان التي تعد الأساس في نيل حقوقهم المشروعة وممارسة دورهم المناسب في إطار المعادلة السياسية القائمة فهم جزء من أبناء العراق.

إن تركيا على استعداد لتقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لهم لتقوية الحكومة المركزية في العراق في مرحلة بناء أسس لدولة ديمقراطية حديثة ينبغي أن يكون للتركيمن دور مهم وواضح فيها مع تشديد تركيا على اعتبار كركوك عراقاً مصغراً لا لتحل مشكلتها الا بالتوافق الوطني والسياسي في إطار وضع خاص يحفظ حقوق جميع مكوناتها بما يضمن استقرار العراق ووحدته . ان حرص تركيا على دعم استرجاع العراق لسيادته كاملة مع الرغبة الكاملة لدى السلطات التشريعية والتنفيذية والشعبية العراقية في تطوير مديات التعاون في الاصعدة المختلفة مع تركيا واحتواء كل المشاكل العالقة وتذويبها بروح الحواء الايجابي البناء يوفر حاضنة حقيقية لاستقرار وسلام وامن ليس العراق فحسب بل والمنطقة برمتها .

التوصيات

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية :

(1) يجب بناء علاقات ايجابية مع كل دول الجوار وخاصة تركيا التي هي دولة جارة وإمكاناتها ان تقدم نوعا من التعاون في مجال الاعمار والبناء كما هو حاصل في اقليم كردستان بالاضافة الى مناطق اخرى في الجنوب، ان تشارك تركيا بحجم اكبر من ما هو عليه الان في اعمار العراق.

(2) ان تركيا دولة جارة ومهمة بالشأن العراق بشكل واضح والعراق بحاجة الى علاقات متوازنة مع كل دول الجوار.

(3) إن على دول الجوار ان تتعامل مع العراق ككتلة شعبية واحدة، وليس من المقبول أن يتعامل البعض وفق التقسيمات الاثنية

والطائفة الموجودة واقامة علاقات مع اطراف غير حكومية قد تؤثر
سلبيا على الاوضاع السائدة في العراق والتي تعتمد على ضرورة
التعامل مع الدولة العراقية وفق أسس التفاهم والمصالح المشتركة
والاحترام المتبادل.

هوامش ومصادر الفصل الثامن

- 1- حامد نصار، العلاقات العراقية التركية الى امام، الارشيف العراقي في الدانمارك، الدانمارك، 2009.
- 2- خالد بكر ايوب، العلاقات العراقية التركية، الاتحاد، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، العراق، 2009.
- 3- صباح جاسم، الاتفاقية العراقية التركية هل تكون حجر الزاوية في الانفتاح على العالم، شبكة النبا المعلوماتية، 2009.
- 4- د. صبحي ناظم توفيق، الاثار الاستراتيجية للوجود الامريكى في العراق على تركية، رؤية مستقبلية، وكالة الاخبار التركمانية، العراق، 2009.
- 5- صباح جاسم، مصدر سابق.
- 6- طالب سلمان الغريفي، افاق تجارية، العراق، 2009.
- 7- خالد بكر ايوب، العلاقات العراقية _ التركية والمصالح المشتركة، الاتحاد، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، 2009.
- 8- وأدى هذا الاصرار على المواجهات الى تحشيد القوات على الحدود العراقية وقصف القرى الحدودية بين فترة واخرى.
- 9- ايوب، مصدر سابق، ص 2.
- 10- سلامة العكور، الحدود العراقية التركية، الحقيقة الدولية، 162، فلسطين، 2007.

- 11- لذلك ليس غريباً أبداً أن تجمع كل من تركيا وإيران وسوريا على اعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية يجب مكافحتها حتى تصفيتها تصفية نهائية.
- 12- العكور، مصدر سابق.
- 13- ابدن اقصو، الأفاق المطلوبة لنمو علاقات العراق الخارجية العلاقات العراقية التركية - نموذجاً، العراق، 2009.
- 14- وكانت قد نصت الاتفاقية الموقعة من قبل المالكي و اردوغان على تشكيل مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي السياسي المشترك بين البلدين يرأسه رئيسا وزراء البلدين ويقوم وزيراً خارجيتهما بتنسيق عمل المجلس، ووضع اللمسات الأخيرة لأجندة كل اجتماع بينما يكون الوزراء المعنيون في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمار والأمن والموارد المائية أعضاء في هذا المجلس، مع إمكانية أن يقرر رئيسا الحكومتين توسيع المجلس ليضم وزراء ومسؤولين في مجالات معينة مع تطور التعاون الثنائي ليشمل تلك المجالات وفي المجال الأمني.
- 15- اقصو، مصدر سابق، ص 3.
- 16- عزت الشابندر، النائب عن القائمة العراقية، 2009.
- 17- صباح جاسم، الاتفاقية العراقية التركية هل تكون حجر الزاوية في الانفتاح على العالم، شبكة النبا المعلوماتية، 2008.
- 18- تركيا أعلنت رسمياً في وقت سابق، عن لقاءات مباشرة بين اردوغان والمسؤولين في الاقليم، لكن الغاء اللقاءات كان بمثابة ضياع لفرصة

الحوار بين الطرفين المعنيين بحل المشاكل العالقة، وهما حكومة الاقليم والحكومة التركية.

19- جاسم، مصدر سابق، ص6.

20- تشكل القضية العراقية الامتحان الاهم والاصعب في هذا المخاض العسير، فهي اجتازت حدودها التقليدية لتضع جميع شعوب المنطقة ونخبها امام مصيرها الذي لا مفر منه. من بين هذه الدول علي سبيل المثال تشكل تركيا النموذج الواضح والصارخ علي صحة كلامنا هذا، فهي بالرغم من كل مشاكلها وعزلتها عن بيئتها الاقليمية، لا بل وحتى الدولية، الا انها لا تستطيع الوقوف بعيدا عن المنطقة وتحولاتها الكبيرة.

21- سردار عبدالله، استقراء الواقع بادوات جديدة، العلاقات العراقية التركية ودور العامل الكردي فيها، الحوار المتمدن، العدد 2003،673.

22- ان مخاوف تركيا حتى وان كانت حقيقية فيما مضى فانها اليوم لا تشكل الا ترددا في الانعتاق من البوثة القديمة وخوفا من التغيير، فاسباب المخاوف قد طرأ عليها تغييرات جوهرية هامة وهي بذلك قد انعدمت.

23- مؤتمر شعب كردستان.

24- سردار، مصدر سابق، ص2.

25- د. صبحي ناظم توفيق، رؤية مستقبلية في العلاقات العراقية التركية، مركز الاعلام التركماني العالمي، قسم الدراسات السياسية، كركوك، العراق، 2007، ص 4.

26- ولذلك فإن تركيا قد تضطر الى التلويح بالعصا الغليظة حيال القيادتين الكرديتين المتحكمتين في الشمال العراقي، والتهديد بالتدخل العسكري فيه اذا ما لم تأت الرياح بما تشتهي سفنها.

27- توفيق، مصدر سابق، ص 6.

28- د. لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة، مركز الدراسات الاقليمية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2009.

29- توفيق، مصدر سابق، ص 7.

30- بما ان احلى الخيارين مر بالنسبة لهذا الحزب الذي يقاتل تركيا منذ اكثر من ثلث قرن ويقضي زعيمه التاريخي عبد الله اوجلان وتعني العم ايضا عقوبة بالسجن مدى الحياة.

31- روخان جدلية الحجاب والسفور في العلاقات العراقية التركية، شؤون سياسية، 2009.

32- فالمياه لا تبدو مئة او كرما من تركيا طالما هناك قانون دولي ينضم حقوق الدول المتشاطئة. اما الرابع فهم الاتراك اولاً الذين ضمنوا من يجارب حزب العمال نيابة عنهم ومن اذعن لمطالبهم كاملة والاكراذ ثانية الذين تمكنوا من اعادة المياه الى مجاريها مع تركيا انطلاقاً

من حسابات سياسية واقتصادية تمهيدا لفتح صفحة كاملة من العلاقات بين الطرفين.

33- توفيق، مصدر سابق، ص3.

34- من المعروف أن آنقرة إرتبطت مع واشنطن بوشائع معمقة في النواحي الاستراتيجية، سواء كانت سياسية أو عسكرية أو غيرها، في حين كانت واشنطن في أمس الحاجة الى تركيا لأكثر من سبب واحد، قد يكون في المقدمة اتحادها البري مع الأراضي السوفيتية وبلغاريا معاً، وإطلائها الواسعة على البحر الاسود، وكون مضيق البوسفور ودرنيل ضمن جغرافيتها.

35- ابراهيم أوجي، تركمان العراق مدنهم وقراهم عشائهم وبيوتهم، مجلة الاخاء، نادي الاخاء التركماني، العدد ٢٠٠٣، بغداد، 2003.

36- ويعتبر هذا الأمر من اخطر ما يواجهه الشرق الاوسط بشكل عام، ودول الجوار العراقي على وجه الخصوص، بعد أن إستمر التواجد الأمريكي في عموم هذه المنطقة على شكل تمركزات عسكرية محدودة-ولو كانت دائمية-أو تحشدات مؤقتة إستهدفت أغراضاً معينة طيلة ما يزيد على نصف قرن مضى.

37- وقد يكون من اهم الاثار التي تربت على تركيا من جراء الوجود الأمريكي في العراق، هو الانخفاض النسبي لقيمتها الاستراتيجية العسكرية العليا، إذ لم يعد الأمريكيون بتلك الحاجة الملحة الى القواعد العسكرية الجوية مثلما كان عليه الحال منذ اواسط القرن الماضي، وسوف لا تمثل تلك القوة الاقليمية الكبرى في المنطقة ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية قد تواجدت بثقل في قلب الشرق

الاطلس، لذلك فإن تركيا مضطرة الى مجارة السياسة الامريكية كي
تواصل تسليح وتجهيز القوات المسلحة التركية الضخمة.

38- د. ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود الامريكي في العراق،
سلسلة كتب المستقبل العربي، 32، احتلال العراق، مركز دراسات
الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004.

39- د. غزوان هادي، العلاقات العراقية التركية بين الفراغ الايديولوجي
والكمالية الاوربية، مركز الصباح للدراسات الاستراتيجية، العراق،
2007، ص 1.

40- د. هادي، مصدر سابق، ص 2.

41- وهي استراتيجية الاحلاف العسكرية بهدف توحيد سياستها ونظامها
الامن في العالم، لتكون بديلاً عن نظام المعونات الاقتصادية
والعسكرية، الذي اثبت فشله اثر تنازع بعض اطرافه من داخل
المعسكر الغربي على هذه المعونات.

42- وقد استمرت العلاقات العراقية التركية على هذا المنوال، بل
وتوسعت بزيادة حجم الزيارات الرسمية من رجال الحكم لكلا
البلدين.

43- د. هادي، مصدر سابق، ص 2.

44- مما دفع بتركيا الساعية لثبيت مكانتها في المنظومة الدولية الى الالتزام
بالقرارات الدولية وتطبيقها ضد انظمة الحكم السابقة في العراق،
وبالشكل الذي حدد العلاقات العراقية التركية بالموقف الدولي من
الحكومات العراقية.

45- وقد أكدت الظروف التي مرّ بها العراق أهمية تعميق العلاقات مع دول الجوار مثل تركيا وإيران علاوة على المحيط العربي، وذلك ما يخلق تعاوناً يصب في مصلحة الجميع ويبيدهم عن الصراعات والتزاعات غير المجدية ويساهم في تحقيق فهم مشترك لضرورة استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة وربط دولها بمصالح وثيقة ومتبادلة .

46- وقد أجرى وفد المجلس الأعلى في كل من اسطنبول وأنقرة لقاءات متعددة مع المسؤولين والشخصيات التركمانية البارزة من مختلف القطاعات للإستماع الى آرائهم أنقرة-المركز الخبري المجلس الأعلى.

47- قيس العزاوي، افاق تطور العلاقات العراقية التركية، الجريدة، الافتتاحية، العراق، 2009، ص2.

48- علاوة على أن هذا التواجد غير مشروع وفق الدستور العراقي الذي لايسمح بوجود تنظيمات مسلحة على أراضيها تهدد الامن الوطني والاقليمي.

49- عندما تقدر ان الوحدة الاوربية حتى لو اتخذت قراراً نهائياً بهذا الشأن بعد عشرين سنوات من المفاوضات المزمعة، فإنها لا تستطيع توفير ما تغدقه الولايات المتحدة الامريكية عليها ولربما تستثمر انقرة اعوام مفاوضاتها مع اوربا بمثابة ورقة ضغط على واشنطن، محاولة الاحتفاظ بعلاقاتها الاستراتيجية معها، مثلما كانت خلال العقود السابقة، والا تكون تركيا خاسرة في اكثر من مجال، سوى تعلقها بأمل واحد، يكمن في ان تكون الوحدة الاوربية قوة اقتصادية وعسكرية

ضخمة خلال بضعة عقود تستطيع من خلالها ان تكون نداً للولايات
المتحدة الامريكية.



المختصون في الكليات الجامعية | الأكاديمية العربية والإجته

دار زهران للنشر والتوزيع

تلفاسف : 0096265331289 ص.ب.د. 1170 عمان -الرمز البريدي : 11941 الأردن
Email: zahran-publishers@gmail.com www.darzahran.net

